



جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم التجارية

## مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تجارية، وعلوم التسيير  
الشعبة: العلوم المالية والمحاسبة  
التخصص: محاسبة وجباية معمقة  
من إعداد الطالبتين: -يزيد أسماء

- بن الضيف حسينة

بعنوان:

دور التدقيق المحاسبي للبنوك الإسلامية في ضمان تطبيق معايير

المحاسبة الإسلامية

- دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية-

### أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	الرتبة	جايز كريم
مشرفا	الرتبة	بلميهوب أسماء
مناقشا	الرتبة	زنكري ميلود

السنة الجامعية: 2022-2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
١٤٣٨ هـ

# الإهداء

إلى من لا يمكن للكلمات

أن توفي حقهما

إلى من لا يمكن للأرقام

إلى والدي العزيزين أدامهما الله لي

إلى إخوتي وأخواتي حفظهم الله جميعا

إلى أهلي و أقاربي

إلى الأصدقاء والزملاء

إلى أساتذة الكرام

إلى كل من سقط من قلبي سهوا

أهدي ثمرة هذا العمل

# الإهداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي هذا إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها و اقترن رضاها برضى الرحمان

وارتبطت طاعتها بطاعة الخالق

-والدتي حفظها الله وبارك في عمرها-

إلى من يسر لي طريق العلم وعلمي حب العمل والصبر والمثابرة

-والدي حفظه الله وبارك في عمره-

إلى إخوتي سندي عماد، خالد، يونس

إلى أختي العزيزة شافية

إلى صغار العائلة عبد الله، خديجة، أيوب

إلى جميع الأهل والأقارب

# شكر وعرفان

"ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه

وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

بعد الحمد والشكر لله عز وجل، على توفيقه لإتمام هذا البحث، أتقدم بجزيل الشكر

للأستاذة بلمهوب أسماء الذي تفضلت مشكورة بالإشراف على هذا البحث المتواضع

وعلى ما بذله من جهد أثناء قراءته لهذا البحث ومتابعته له، وإبداء إرشاداته وتوجيهاته

وملاحظاته القيمة عليه، كما أشكر كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز وإتمام هذا العمل، وفي

الأخير أشكر أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول المشاركة في مناقشة هذه المذكرة.

## المخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور التدقيق المحاسبي في ضمان تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية على مستوى البنوك الإسلامية، باعتباره من أهم وأبرز آليات الإدارة للسيطرة على تطبيق النظام الداخلي لها، ومراقبة مدى التزام العاملين فيها بالسياسات المصرفية وإجراءاتها، ومدى التزامهم بأحكام الشريعة الإسلامية وقرارات هيئة الرقابة الشرعية للبنك، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. وللوصول إلى الإجابة عن الإشكالية المطروحة تمت دراسة وتحليل تقرير لمجموعة بنك البركة الإسلامي لسنة 2023 وتقرير السنوي لبنك البركة الجزائري لسنة 2019، لمعرفة مدى توافق التقارير مع معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI). وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها إثبات مراعاة النظام المحاسبي للبنوك الإسلامية خصوصية البنك الإسلامي بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. الكلمات المفتاحية: التدقيق المحاسبي، البنوك الإسلامية، معايير المحاسبة الإسلامية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

**Abstract:**

This study aims to demonstrate the role of accounting auditing in ensuring the implementation of Islamic accounting standards at Islamic Banking sector. This is one of the most important and prominent management mechanisms to control the execution of its internal system, and to monitor its employees' commitment to banking policies and procedures, and their commitment to the provisions of Islamic law and the decisions of the Sharia Supervisory Board. For that, descriptive analytical method was chosen.

In order to answer for the problem, a report of the Al Salam Al Baraka Islamic Bank for the year 2023 and the annual report of the Algerian Al Baraka Bank for the year 2019 were studied and analyzed, to find out the compatibility of the reports with the Islamic accounting standards issued by the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI).

The study reached into several results, the most important one is to audit the accounting system of Islamic banks applying Islamic accounting standards in accordance with the provisions of Islamic Sharia.

**Keywords:** accounting auditing, Islamic banks, Islamic accounting standards, Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions

## قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
-	الإهداء
-	شكروعرفان
I	ملخص الدراسة
II	قائمة المحتويات
III	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة الملاحق
أ-هـ	مقدمة
5	الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق المحاسبي في البنوك الإسلامية
6	المبحث الأول: الإطار النظري للتدقيق والتدقيق المحاسبي
6	المطلب الأول: مفاهيم حول التدقيق
11	المطلب الثاني: الإطار العام للتدقيق المحاسبي
14	المبحث الثاني: التدقيق المحاسبي في البنوك الإسلامية
14	المطلب الأول: محاسبة البنوك الإسلامية
28	المطلب الثاني: تدقيق المحاسبي في البنوك الإسلامية
35	المبحث الثالث: مفاهيم حول المعايير المحاسبية الإسلامية
34	المطلب الأول: معايير محاسبة الإسلامية وهيئة AAOIFI
47	المطلب الثاني: علاقة التدقيق المحاسبي بالمعايير المحاسبية الإسلامية
54	الفصل الثاني: التدقيق المحاسبي للبنوك الإسلامية وتطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية
55	المبحث الأول: دراسة حالة بنك البركة
55	المطلب الأول: تحليل تقرير مجموعة بنك البركة الإسلامي 2023
58	المطلب الثاني: تحليل تقرير السنوي لبنك البركة الجزائري 2019
83 ، 82	الخاتمة
88-85	قائمة المراجع

95-90	الملاحق
-------	---------

## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
07	تطور التاريخي لأهداف التدقيق	1
10	هيكل مخطط التدقيق	2
17	تطور عدد المصارف الإسلامية من سنة 1963 إلى 2015	3
48	معايير المحاسبة	4
49	معايير التدقيق	5
49	معايير الحوكمة	6
50	معايير الأخلاقيات	7
51	معايير الشرعية	8
56	فروع مجموعة بنك البركة الإسلامي	9
60، 59	فروع بنك البركة الجزائري	10



## قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
8	أنواع التدقيق	01
13	خطوات قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق	02
19	عوامل نجاح المصارف الإسلامية	03
23	أسس ومبادئ عمل المصارف الإسلامية	04
36	الهيكل التنظيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية	05

## قائمة الملحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
90	ميزانية المجموعة مدققة في 2022 والملاحظة في مارس 2023	01
91	جدول حسابات النتائج مدقق في 2022 وملاحظ في مارس 2023	02
92	نشاطات التشغيل والاستثمار والتمويل مدققة في 2022 والملاحظة في مارس 2023	03
93	مجموع الذمم (الحقوق) مدققة في 2022 والملاحظة في مارس 2023	04
93	التمويلات بالمضاربة والمشاركة مدققة في 2022 والملاحظة في مارس 2023	05
93	أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادية من خلال بيان حقوق الملكية	06
94	تقرير الرقابة الشرعية لبنك البركة الجزائري	07
95	تقرير رأي الرقابة الشرعية على أعمال البنك	08

# مقدمة

ازدادت أهمية البنوك الإسلامية خلال السنوات الأخيرة خصوصاً بعد سنة 2008، ومع تأثر البنوك الكبرى بانعكاسات الأزمة العالمية 2008، مع إفلاس سلسلة من البنوك العالمية أظهرت البنوك الإسلامية صموداً ملموساً حيث تأثرها بهذه الأزمة كان طفيفاً مع احتفاظها بأصولها وسيولتها، وقد ساعدها في ذلك نظامها البنكي العادل الذي يبتعد عن المعاملات الوهمية وتضخيم الدين وبينما يقوم النظام المالي التقليدي على أساس مبدأ تأجير المال وبيع وشراء الدين وعمل البنوك الإسلامية يقوم على أوجه مختلفة منها المشاركة والمرابحة والمضاربة والإيجار المنتهي بالتملك، و نظراً للدور المهم الذي تقوم به البنوك في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. تسعى كل الدول إلى إيجاد جهاز مصرفي قوي وسليم، قادراً على جذب الاستثمارات ويحافظ على حقوق المساهمين والمودعين والمستثمرين، ولتحقيق ذلك لابد على إدارة البنك من تصميم نظام رقابة فعال يضمن لها تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة والمحافظة على أصولها وكفاءة إدارتها.

ونتيجة انفصال الملكية عن الإدارة وحاجة المساهمين لمعلومات أكيدة عن مستوى الأداء في مصارفهم لابد من وجود طرف مستقل ممثلاً في مدقق الحسابات الذي يراقب تصرفات الإدارة من أجل حماية مصالحهم وتلبية احتياجاتهم من معلومات محاسبية موثوقة التي يستندون إليها للحكم على الأداء الحالي والمستقبلي للبنك، واتخاذ العديد من القرارات الاستثمارية الحاسمة، فكلما نجح مدقق الحسابات في اكتشاف الأخطاء والمخالفات ذات الأهمية النسبية بالقوائم المالية والتقرير عنها وذلك عن طريق عملية التدقيق المحاسبي، كلما زادت فعاليته في خدمة الإدارة والمساهمين من خلال إمدادهم بالمعلومات والبيانات الملائمة التي تنعكس إيجاباً على اتخاذ القرارات الاستثمارية والإدارية المناسبة. وأكبر تحدي تواجهه البنوك الإسلامية هي إثبات وجودها وتثبيت تقديمها خدمة للمجتمعات التي توجد بها، بالاعتماد على أنسب الأساليب لإعداد وتطبيق معايير محاسبية مالية بالتعاون مع المهتمين من ذوي الاختصاص في الشريعة الإسلامية من ناحية، ومن ناحية أخرى خبراء المحاسبة لتتمكن من تقديم معلومات كافية وموثوق بها وملائمة لمستخدمي القوائم المالية.

وهذه الأخيرة لها أهمية قصوى لاتخاذ القرارات الاقتصادية يتخذها المتعاملون مع تلك البنوك، وأثر هام على تخصيص الموارد الاقتصادية وتوجيهها الوجهة التي يستفيد منها المجتمع ومن هنا أصبح الحصول على المعلومات وسهولة وحرية تداولها ومصداقيتها، من القضايا المهمة في العصر الحالي وهو ما دعم الإفصاح وأعتبر كمطلب جوهري في المجال المال والأعمال، ومن أجل المزيد من الشفافية والمصداقية في كل المعلومات المتحصل عليها وإتاحتها لكل الأطراف المستفيدة منها، يمكن القول من الأسباب الهامة لحدوث انهيار الكثير من الوحدات الاقتصادية والمالية وهو عدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية لهذه الوحدات الاقتصادية وبهدف تقديم معلومات ذات مصداقية وموثوقية ملائمة لمستخدمي القوائم المالية، قامت هيئة المحاسبة والمراجعة المالية الإسلامية بإصدار معايير المحاسبة والمراجعة والضبط والمعايير الشرعية المختصة بالصناعة المالية الإسلامية تصب كلها في خانة العرض والإفصاح، وتحت إدارة المؤسسة المالية الإسلامية على الشفافية والعدل في التعامل، إذ تهدف هذه المعايير إلى كسب ثقة المتعاملين من خلال توحيد المعالجة المحاسبية وطرق الإفصاح عن المعلومات المالية.

✚ إشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق تمحورت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

✚ ما هو دور التدقيق المحاسبي للبنوك الإسلامية في ضمان تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية

بصفة عامة؟ وبنك البركة الجزائري الإسلامي بصفة خاصة؟

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل هناك علاقة ترابط وتلازم بين المعايير المحاسبية الإسلامية والتدقيق المحاسبي؟

- هل يتم تطبيق المعايير المحاسبة الإسلامية في البنوك؟

- هل يوجد أثر للتدقيق المحاسبي على تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في بنك البركة

الجزائري؟

✚ فرضيات الدراسة: للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الدراسة تمت صياغة

الفرضيات التالية:

-الفرضية الأولى: هناك علاقة بين التدقيق المحاسبي في البنوك الإسلامية وتطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية.

-الفرضية الثانية: يتم تطبيق المعايير المحاسبة الإسلامية في البنوك الإسلامية في الجزائر.

-الفرضية الثالثة: يوجد أثر للتدقيق المحاسبي في بنك البركة الجزائري على ضمان تطبيق معايير المحاسبة

الإسلامية.

أهمية الدراسة: تتضح أهمية الدراسة من خلال النقاط التالية :

-التدقيق المحاسبي يلعب دورا مهما في خدمة عدة طوائف (كالمستثمر والحكومة) تستخدم

القوائم المالية المدققة وتعتمدها في اتخاذ قراراتها ورسم سياستها.

-إبراز دور هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) في إنشاء وتطوير

المعايير المحاسبية الإسلامية.

- تسليط الضوء على المعايير المحاسبية الإسلامية وهل بنك الجزائر يطبقها.

-معرفة ما إذا كان عملية التدقيق المحاسبي تضمن التعبير بصدق وشفافية للمعلومات

المحاسبية.

أهداف الدراسة: تتمثل أهداف الدراسة في:

-التعرف على دور التدقيق المحاسبي.

-التعرف على معايير المحاسبة الإسلامية التي يجب على للمؤسسات المالية الإسلامية الالتزام

بها.

- معرفة أثر تطبيق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية في تقييم الأداء المالي للبنوك

الإسلامية.

-تقديم مجموعة من التوصيات المتعلقة بأثر تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية على أداء البنوك الإسلامية.

- الوقوف على أهم المؤشرات المستخدمة في قياس وتقييم الأداء المالي للبنوك بما يساهم في تحسين مستوى جودة الخدمات التي تقدمها البنوك للعملاء.

✚ **منهج الدراسة:** في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الأكثر استخداما وشيوعا في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الذي يسمح بالتعرف على مساهمة التدقيق المحاسبي في ضمان تطبيق المعايير المحاسبية في البنوك الإسلامية ومنهج دراسة حالة من خلال التعرف على مجموعة البركة المصرفية، ونشاطاته وشبكته عبر العالم ومن أجل فهم دور التدقيق المحاسبي في مجموعة بنك البركة وفي بنك البركة الجزائري في مراقبة تطبيق معايير المحاسبية الإسلامية تم الاعتماد على تحليل التقرير (31 ديسمبر 2022).

✚ **حدود الدراسة:**

- الحدود الموضوعية: دور التدقيق المحاسبي للبنوك الإسلامية في ضمان تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في الجزائر

- الحدود الزمنية: أما الفترة الزمنية بالنسبة لتقرير مجموعة البركة المصرفية مارس 2023 وبالنسبة لتقرير السنوي الخاص ببنك البركة الجزائري في 2019.

- الحدود المكانية: تمت دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية -البحرين، وبنك البركة الجزائري.

✚ **أسباب اختيار الموضوع:** هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

الأسباب الشخصية:

- الرغبة في التعرف على دور التدقيق المحاسبي للبنوك الإسلامية في ضمان تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية.

الأسباب الموضوعية:

- حداثة الموضوع وقلة الدراسات التي تناولته.

-ارتباط الموضوع بالجانب المحاسبي أي في صلب التخصص.

-معرفة الانعكاس والأثر لأداء البنوك الإسلامية المطبقة لمعايير المحاسبة الإسلامية.

- محاولة إثراء المكتبة بهذه المواضيع معايير المحاسبة الإسلامية.

✚ **صعوبات الدراسة:**

لا يخلو إنجاز أي دراسة من مواجهة بعض الصعوبات، ولعل أهمها كانت محدودية المراجع التي تتناول موضوع البحث، وكذلك الطبيعة المعقدة لمعايير المحاسبة المالية الإسلامية.

✚ هيكل الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للتدقيق المحاسبي في البنوك الإسلامية، حيث قسم إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول التدقيق والتدقيق المحاسبي، أما المبحث الثاني التدقيق المحاسبي للبنوك الإسلامية والمبحث الثالث مفاهيم حول المعايير المحاسبية الإسلامية، أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى دراسة العلاقة بين التدقيق المحاسبي للبنوك الإسلامية كأداة لضمان تطبيق المعايير المحاسبية، تم التطرق إلى دراسة حالة كل من مجموعة البركة المصرفية البحرين، وبنك البركة الجزائري، كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين مع توضيح اختبار صحة الفرضيات، متبوعة بجملة من الاقتراحات المستنتجة، وأخيرا تم صياغة آفاق الدراسة.

✚ الدراسات السابقة: تم اختيار بعض الدراسات السابقة نذكر منها:

أولا:

دراسة (سيدي محمد ولد عباد2017)	
العنوان الدراسة	أثر الإفصاح المحاسبي من خلال اعتماد مبدأ القيمة العادلة على مردودية وفعالية البنوك الإسلامية في موريتانيا
نوع الدراسة	أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر3)
عينة الدراسة	مجموعة من العاملين في المصارف الإسلامية ومكاتب التدقيق العاملة في موريتانيا
هدف الدراسة	- التعرف على مدى التزام واستعداد المصارف الإسلامية في موريتانيا، واستجابتها لمتطلبات تطبيق معايير القيمة العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية وإمكانية الاستفادة منها في هذه البنوك، وذلك من وجهة نظر العاملين في الإدارات المالية في المصارف الإسلامية في موريتانيا في ما يتعلق بتطبيق معايير إعداد القوائم المالية.. - لقاء الضوء على واقع المصارف الإسلامية في موريتانيا في ما يتعلق بتطبيق معايير إعداد القوائم المالية.
خطوات الدراسة	- الفصل الأول: طبيعة وأسس ومعايير النظام المحاسبي في المصارف الإسلامية - الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف الإسلامية - الفصل الثالث: محاسبة القيمة العادلة وأصولها في المعاملات الإقتصادية الإسلامية كأساس للإفصاح في المصارف - الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

<p>-إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة لأدوات المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية يؤدي إلى إظهار نتائج أكثر واقعية حول الأداء المالي للمصارف الإسلامية فضلا عن أثرها في إضفاء الثقة على القوائم المالية.</p> <p>-إن اعتماد محاسبة القيمة العادلة في موريتانيا والإفصاح على أساسها يمثل مطلباً ضرورياً فهي تعمل على خدمة المستثمرين بالدرجة الأولى، وتقدم نظرة اقتصادية عن الوضعية المالية الحقيقية للبنك وهو ما يسمح باتخاذ قرارات على أساس سليم.</p>	<p>أهم النتائج</p>
<p>-الاعتماد على المنهج الإستقرائي، المقارن، الاستنباطي والوصفي</p> <p>-دراسة حالة موريتانيا</p>	<p>نقاط الاختلاف عن الدراسة</p>
<p>-الاشتراك في دراسة المصارف الإسلامية في كلتا الدراستين</p> <p>-الاعتماد على القوائم المالية كأداة لتفسير النتائج</p> <p>-الكشف عن دور التدقيق في البنوك الإسلامية</p>	<p>نقاط التشابه مع الدراسة</p>

المصدر: سيدي محمد ولد عباد، أثر الإفصاح المحاسبي من خلال اعتماد مبدأ قيمة العادلة على مردودية وفعالية البنوك الإسلامية في موريتانيا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص المحاسبة والتدقيق، جامعة الجزائر 3، سنة 2018/2017.

ثانياً:

<p>دراسة (شفيقة بوزيد 2012)</p>	
<p>التكامل بين التدقيق المحاسبي والتدقيق الشرعي وأثره على الأداء المالي للمصارف الإسلامية</p>	<p>العنوان الدراسة</p>
<p>أطروحة الماجستير (جامعة سطيف 3)</p>	<p>نوع الدراسة</p>
<p>دراسة تطبيقية على مصارف دول الخليج</p>	<p>عينة الدراسة</p>
<p>-التعرف على نطاق عمل كل من المدقق المحاسبي والمدقق الشرعي في المصارف الإسلامية.</p>	<p>هدف الدراسة</p>



<p>-التعرف على العلاقة التي تربط بين المدقق المحاسبي والمدقق الشرعي. -محاولة قياس أثار هذه العلاقة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية.</p>	
<p>الفصل الأول: التدقيق المحاسبي في المصارف الإسلامية -الفصل الثاني: التدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية الفصل الثالث: أثر التكامل بين التدقيق المحاسبي والتدقيق الشرعي على الأداء المالي للمصارف الإسلامية</p>	خطوات الدراسة
<p>وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: -تزيد عملية التدقيق بالمصارف الإسلامية ثقة المتعاملين مع هذه المصارف الأمر الذي يزيد ثقة فيما ينتجه النظام المحاسبي بهذه المصارف. -تم التدقيق المحاسبي في المصارف الإسلامية وفقا لسلسلة من المراحل والإجراءات التنفيذية، والتي تتم وفقا لخطط وبرامج لتوضع نتائجها في التقرير السنوي. -للمصارف الإسلامية أدوات للرقابة والتدقيق غير متوافرة بالمصارف التقليدية كالرقابة الشرعية الأمر الذي يزيد من الثقة في هذه المصارف.</p>	أهم النتائج
<p>-استخدام المنهج الإحصائي أثناء تحليل البيانات المالية للمصارف محل الدراسة.</p>	نقاط الاختلاف عن الدراسة
<p>-الاعتماد على تحليل التقارير السنوية للمصارف محل الدراسة. دراسة التدقيق المحاسبي في البنوك الإسلامية.</p>	نقاط التشابه عن الدراسة

المصدر: شفيقة بوزيد، التكامل بين التدقيق المحاسبي والتدقيق الشرعي وأثره على الأداء المالي للمصارف الإسلامية مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس سطيف1، سنة 2012/2013.

دراسة(عبيد محمد 2020)	
العنوان الدراسة	دور المعايير المحاسبية الإسلامية في إعداد القوائم المالية للبنوك
نوع الدراسة	أطروحة دكتوراه طور ثالث(جامعة محمد بوضياف المسيلة)
عينة الدراسة	دراسة تطبيقية بنك البركة الجزائر
هدف الدراسة	<p>هدفت هذه الدراسة إلى:</p> <p>-تسليط الضوء على ماهية المحاسبة الإسلامية وعلى معايير المحاسبة الإسلامية؛</p> <p>-دراسة البيئة المحاسبية المحيطة بالبنوك الإسلامية في الجزائر</p> <p>-لتعرف على إطار إعداد القوائم المالية في البنوك الإسلامية وفق المحاسبتين التقليدية والإسلامية</p> <p>-اقتراح حلول ملائمة لتسهيل تطبيق هذه المعايير بالبنوك الإسلامية الناشطة بالجزائر.</p>
خطوات الدراسة	<p>الفصل الأول: الإطار النظري للبنوك الإسلامية</p> <p>الفصل الثاني :مرتكزات المحاسبة الإسلامية في البنوك الإسلامية وفق معايير المحاسبة الإسلامية.</p> <p>الفصل الثالث: القوائم المالية في البنوك الإسلامية وفق معايير المحاسبة الإسلامية.</p> <p>الفصل الرابع: دراسة تطبيقية في بنك البركة الجزائر.</p>
أهم النتائج	<p>وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:</p> <p>-محاسبة البنوك الإسلامية هي ترجمة أو بلورة مفاهيم أسس مبادئ وفرضيات محاسبية مستوحاة من الشريعة الإسلامية، لاحتواء المعاملات المالية التي تقوم</p>

<p>بها البنوك الإسلامية والمتطابقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بهدف إخراج قوائم مالية صادقة وملائمة لاتخاذ القرارات لمختلف أطراف البنك الإسلامي.</p> <p>-القوائم المالية المعدة بموجب معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ستوفر معلومات أكثر للمستخدمين المسلمين من تلك المعدة بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.</p>	
<p>-محاسبة البنوك في الجزائر وفق النظام المحاسبي المالي البنكي.</p>	<p>نقاط الاختلاف عن الدراسة</p>
<p>-دراسة تطبيقية على القوائم المالية في البنوك محل الدراسة.</p> <p>- التعرف على دور المعايير محاسبية الإسلامية في البنوك الإسلامية</p>	<p>نقاط التشابه عن الدراسة</p>

المصدر: عبيد محمد، دور المعايير المحاسبة الإسلامية في إعداد القوائم المالية للبنوك-دراسة حالة- أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه طور ثالث، جامعة محمد بوضياف المسيلة، سنة 2021/2020.

رابعا:

Rezgui HICHAM2014	
<p>contingencede la normalisationcomptable pour les banques islamiques entre le légitime et le légal: une étude des convergences .comptables des IFAS vers les IAS/IFRS, PhDThesis</p>	<p>العنوان</p>
<p>هدفت هذه الدراسة إلى التحقق مما إذا كان وجود معايير المحاسبة المالية الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية يمكن أن يكون عقبة أمام هدف تنسيق المحاسبة الدولية.</p>	<p>هدف الدراسة</p>
<p>وصفي تحليلي بالاعتماد على المراجع متمثلة في المقالات وتقارير سنوية لمجموعة من المنظمات العالمية. والاعتماد على الدراسات والأدبيات التي تناولت هذا الموضوع.</p>	<p>منهج الدراسة</p>
<p>وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وتوصل الباحث إلى أن الصراعات المهنية بين اللجنتين التشغيليتين (الهيئة الشرعية ولجنة المحاسبة) في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أدت إلى هيمنة أعضاء لجنة</p>	<p>الإستفادة من الدراسة</p>

المحاسبة الأكثر تأثراً بثقافة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

ثالثاً:

أحطاطاش نشيدة 2015	
العنوان	دراسة مقارنة لمعايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية المطبقة في المؤسسات المالية الإسلامية والمعايير المحاسبة الدولية التقليدية.
هدف الدراسة	هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى التوافق بين المعايير الدولية للمحاسبة ومعايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية.
منهج الدراسة	المنهج الوصفي التحليلي الذي يستهدف جمع مختلف البيانات والمعلومات المرتبطة بالمشكلة موضوع الدراسة، ثم تحليلها وتفسيرها بالإضافة إلى المنهج المقارن الذي يستعمل على مقارنة بين معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
الإستفادة من الدراسة	وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن أساس إعداد المعايير المحاسبية الإسلامية يعتمد في الجانب المحاسبي على المعايير المحاسبية الدولية، حيث يتم تطبيق المعايير التي لا تتعارض مع تعاليم الشريعة الإسلامية، وفي المقابل إصدار معايير جديدة في المسائل الجوهرية التي يكون فيها اختلاف.

رابعاً:

شفيقة بوزيد 2012	
العنوان	التكامل بين التدقيق المحاسبي والتدقيق الشرعي وأثره على الأداء المالي للمصارف الإسلامية
هدف الدراسة	- التعرف على نطاق عمل كل من المدقق المحاسبي والمدقق الشرعي في المصارف الإسلامية. - التعرف على العلاقة التي تربط بين المدقق المحاسبي والمدقق الشرعي. - محاولة قياس أثار هذه العلاقة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية.
منهج الدراسة	استخدام المنهج الوصفي لعرض الجوانب المتعلقة بالتدقيق المحاسبي والتدقيق الشرعي، وذلك بالاعتماد على الدراسات والأدبيات التي تناولت هذا الموضوع. أما فيما يتعلق بالجانب العملي فقد تم استخدام المنهج الإحصائي من خلال تحليل البيانات المالية للمصارف الإسلامية محل الدراسة.

## الإستفادة من الدراسة

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- تزيد عملية التدقيق بالمصارف الإسلامية ثقة المتعاملين مع هذه المصارف الأمر الذي يزيد ثقة فيما ينتجه النظام المحاسبي بهذه المصارف.

- تم التدقيق المحاسبي في المصارف الإسلامية وفقا لسلسلة من المراحل والإجراءات التنفيذية، والتي تتم وفقا لخطط وبرامج لتوضع نتائجها في التقرير السنوي.

- للمصارف الإسلامية أدوات للرقابة والتدقيق غير متوافرة بالمصارف التقليدية كالرقابة الشرعية الأمر الذي يزيد من الثقة في هذه المصارف.

الفصل الأول:

الإطار النظري للتدقيق المحاسبي في

البنوك الإسلامية

تمهيد:

يعد التدقيق المحاسبي في البنوك الإسلامية من أهم وأبرز آليات الإدارة للسيطرة على تطبيق النظام الداخلي لها، ومراقبة مدى التزام العاملين فيها بالسياسات البنكية وإجراءاتها، ومدى التزامهم بأحكام الشريعة الإسلامية وقرارات هيئة الرقابة الشرعية للبنك، فمدقق الحسابات هو الذي يتولى تدقيق وفحص المستندات والدفاتر والسجلات والقوائم بهدف إبداء رأي فني محايد عن مدى صدق وسلامة القوائم المالية وتقديم تقريراً بذلك إلى من يهمله الأمر، ولأن البنوك الإسلامية تتمتع بمحاسبة خاصة بها، فإن التدقيق المحاسبي للبنوك الإسلامية يتطلب قواعد خاصة به بنفس القدر.

سنحاول من خلال هذا الفصل دراسة الإطار النظري المتعلق بالتدقيق المحاسبي في البنوك الإسلامية.

وهذا من خلال المبحثين:

**المبحث الأول: الإطار النظري للتدقيق والتدقيق المحاسبي**

**المبحث الثاني: التدقيق المحاسبي للبنوك الإسلامية**

## المبحث الأول: الإطار النظري للتدقيق والتدقيق المحاسبي

إن اختلاف الآراء حول وسائل وطرق التدقيق واتساع المجال الذي تعمل فيه المؤسسات وزيادة حجمها وتنوع نشاطها كالمؤسسات البنكية الإسلامية، فالتدقيق يشتمل على عدة مجالات ومواضيع ومن بينها التدقيق المحاسبي، والذي يزداد تفردا عندما يتعلق الأمر بممارسته في البنوك الإسلامية.

## المطلب الأول: مفاهيم حول التدقيق

بغية وضع البنية الأساسية للموضوع كان لا بد من استعراض التطور التاريخي للتدقيق ومفهومه وكذلك أنواعه بالإضافة إلى تبيان الأهداف التي يرمي إلى تحقيقها، قبل التعرف على التدقيق المحاسبي بشكل خاص تم التطرق إلى التدقيق بشكل عام.

## الفرع الأول: مفهوم التدقيق

سيتم التعرف على التدقيق وتطوره التاريخي، ثم أهدافه وخصائصه وكذلك أنواعه وعلاقته بنظام الرقابة الداخلية

## أولاً: تعريف التدقيق وتطوره التاريخي

## 1- تعريف التدقيق

التدقيق هو اصطلاح لغوي انجليزي معناه الرقابة، الفحص، الخبرة... مستمدة من فعل لاتيني Audir ومعناه الاستماع والإصغاء. أما تاريخيا فقد استخدمه الرومان للتعبير على عملية الرقابة التي يمارسها الإمبراطور على تسيير المحافظات، واستخدمه الأنجلوسكسون فيما بعد في بداية القرن الثالث عشر في مجال التسيير، وقد تم تأسيس أول مكتب للتدقيق في القرن الرابع عشر بلندن.<sup>1</sup>

كما هناك تعريف آخر للتدقيق هو لخالد أمين حيث يعرف "التدقيق على انه فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمؤسسة، التي تحت التدقيق فحصا إنتقاديا منظما، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية وعن الوضع المالي لتلك المؤسسة في نهاية فترة زمنية معلومة أو مدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح وخسارة عن تلك الفترة<sup>2</sup>. وتجدر الإشارة أن التدقيق ليس فرعاً من فروع المحاسبة، ولكنه نظام مستقل بذاته، ذلك أنه يعتمد اعتمادا كلياً على نتائج عمليات المحاسبة<sup>3</sup>، لذا فالتدقيق فهو عملية فحص السجلات والمستندات للتأكد من صحة البيانات المحاسبية المسجلة ودرجة الاعتماد عليها ومدى دلالة القوائم المالية على نتيجة أعمال المؤسسة ومركزها المالي<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>Jacques Renard, Théorie et Pratique de l'Audit Interne, 6<sup>ème</sup> édition, Eyrolles, Paris, 2007, P.13.

<sup>2</sup>بوفحص رواني، التدقيق المالي والمحاسبي دروس نظرية، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة غرداية، السنة الجامعية 2017/2018، ص.9.

<sup>3</sup>مبسوط هوارية، فعالية التدقيق في ظل تطبيق المعايير المالية والمحاسبية الدولية في الجزائر دراسة عينة لمعدي القوائم المالية ومدقي الحسابات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس، السنة الجامعية 2015/2016، ص.78.

<sup>4</sup>تامر مزيد رفاعه، أصول تدقيق الحسابات وتطبيقه على دوائر العمليات في المنشأة، جامعة فيلادلفيا، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ص.15.



2- التطور التاريخي للتدقيق

لقد تطور مفهوم التدقيق عبر المراحل التاريخية، فقد كان يعرف خلال السبعينيات إلى نهاية الثمانينات على أنه وظيفة داخل المنظمة، تنتهي إلى أعلى مستويات السلطة في الهيكل التنظيمي، مهمتها التقييم بشكل دوري لجميع الأنشطة، تعتمد على منهجية واضحة يقوم بها أخصائيون داخليون مستقلون بإتباع أخلاقيات ومعايير مهنية صارمة، أما الأدبيات الحديثة فهي تركز على مفهوم التدقيق كمنشأ مستقل وموضوعي، يمنح للمنظمة الضمان حول التحكم في عملياتها، ويقدم لها النصائح والإرشادات التي يسمح لها بالتحسين، ويساعدها التدقيق في تحقيق أهدافها من خلال التقييم الدائم وبشكل منهجي لعمليات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والحوكمة.<sup>1</sup>

انطلاقاً من التطور التاريخي للتدقيق والتعاريف المقدمة له يظهر لنا جلياً تطور أهداف هذا الأخير من حقبة زمنية إلى أخرى، نتيجة للتطور الذي عرفته المؤسسة، ونتيجة لتعدد الأطراف المستعملة لأراء المدققين وتباين احتياجاتهم، ولذلك انتقلت أهداف التدقيق من أهداف تقليدية إلى أهداف حديثة والتي تطورت كما يلي<sup>2</sup>.

الجدول رقم (01): التطور التاريخي لأهداف التدقيق.

الفترة	الهدف من التدقيق	أهمية الرقابة الداخلية
قبل 1850 م	اكتشاف الغش والاختلاس	غير مهمة
1850 م - 1905 م	اكتشاف الغش والأخطاء والاختلاس	غير مهمة
1905 م - 1933 م	تحديد عدالة المركز المالي واكتشاف الغش والخطأ	درجة الاهتمام بسيطة
1933 م - 1940 م	تحديد عدالة المركز المالي واكتشاف الغش والخطأ	بداية الاهتمام
1940 م - 1960 م	تحديد عدالة المركز المالي واكتشاف الغش والخطأ	اهتمام فوري وجوهري
1960 م حتى الآن	مراقبة الخطط، تقييم نتائج الأعمال وتحقيق الرفاهية الاجتماعية وغيرها	أهمية جوهرية للبدء بعملية التدقيق

المصدر: بوسنة حمزة، دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الإرباح، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس-سطيف-السنة الجامعية 2011/2012.

ثالثاً: أنواع التدقيق وعلاقته بالرقابة الداخلية

نميز بين نوعين من التدقيق هما:

<sup>1</sup>Ibid., P.14.

<sup>2</sup>بوسنة حمزة، دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الإرباح، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس-سطيف-السنة الجامعية 2011/2012، ص.9.

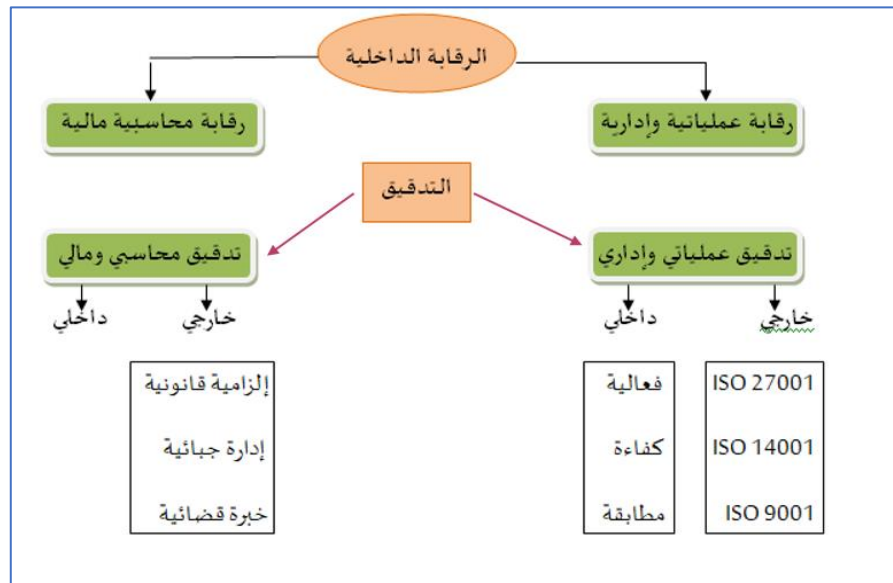
1-التدقيق الخارجي: وهي التدقيق التي تتم بواسطة طرف من خارج المنشأة أو الشركة حيث يكون مستقلا عن إدارة المنشأة، وذلك بهدف إبداء الرأي الفني المحايد عن صدق وعدالة التقارير المالية للمنشأة خلال فترة معينة.

2-التدقيق الداخلي: وهي تدقيق تعتبر حديثة إذا ما قورنت بالخارجية، فالتدقيق الداخلي أداة مستقلة تعمل من داخل المشروع للحكم والتقييم لخدمة أهداف الإدارة في مجال الرقابة عن طريق تدقيق العمليات الحسابية والمالية، ومن هنا يمكننا القول بأن التدقيق الداخلي تمثل أحد حلقات الرقابة الداخلية وأداة في يد الإدارة تعمل على مد الإدارة باستمرار بالمعلومات<sup>1</sup>.

3-علاقة التدقيق بالرقابة الداخلية: الرقابة الداخلية هي نظام يتكون من خطط التنظيم وكل الإجراءات المتبعة داخل المنظمة لتحقيق مجموعة من الأهداف، متمثلة في حماية ممتلكات المؤسسة، مصداقية ونزاهة المعلومات المحاسبية، زيادة فعالية العمليات وأيضا احترام القوانين وتعليمات الإدارة.

ولتحقيق الأهداف السابقة، فإن مهمة التدقيق تهتم بفحص أو معالجة كل تلك الطرق والإجراءات المعتمدة في نظام الرقابة الداخلية والحكم ما إذا كانت كافية وفعالة أو أنها تحتاج إلى تعديل أو تغيير، بمعنى مقارنتها مع مرجعية المجال المعني للمصادقة على فعاليتها الشكل الموالي يقدم أنواع التدقيق بالعلاقة مع أنواع الرقابة الداخلية.

### الشكل (1): أنواع التدقيق



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على المعلومات السابقة

### الفرع الثاني: برنامج التدقيق

<sup>1</sup>أحمد فايد نوردين، التدقيق المحاسبي-وفق المعايير الدولية، الطبعة الأولى 2015، دار الجنان للنشر والتوزيع، بلد النشر الأردن ص.15.

ويقصد بالخطة تلك الرزنامة أو التوزيع الزمني لمهام التدقيق لكل وظائف وعمليات المؤسسة، توضع هذه الرزنامة الزمنية بشكل مسبق في مرحلة تخطيط مهام التدقيق، وتتضمن خطة التدقيق ما يلي:

### ثانياً: مجالات التدقيق

لا بد أن يتضمن برامج التدقيق كل المجالات المحتمل تدقيقها في المؤسسة، وهي تشمل المجالات التالية:

- النشاطات: نشاط الشراء، البيع، التوظيف، اتخاذ القرار، التسيير، الاستثمار...
- الوظائف: وظيفة إنتاج، وظيفة التموين، وظيفة البيع، وظيفة الخزينة، وظيفة الاستثمار.
- المواضيع: وهي قد تمتد إلى عدة وظائف: الأرشيف، العقود، الإعلام الآلي، الأمن، الاتصال...
- العمليات: تشمل العملية مجموع النشاطات المترابطة من أجل هدف مشترك (عملية الإنتاج تنطلق من المالية إلى التموين إلى التصنيع إلى التسليم....)

### ثالثاً: قياس المخاطر

إن تدقيق المصالح، الوظائف والعمليات لا يتم بنفس الوتيرة، فمنها ما يدقق كل سنة أو سنتين، ومنها ما يدقق كل أربع أو خمس سنوات. حيث تلعب درجة الخطر دوراً في تحديد تكرار عملية التدقيق، فكلما ارتفعت درجة الخطر ازداد تكرار عمليات التدقيق وهذا يعني أنه لا بد أن يحوز المدقق على أداة لقياس الخطر، أي تقنية تسمح لها بالحكم على لأهمية الخطر في المنطقة موضوع التدقيق، يتم الاعتماد على نظام RADAR لقياس المخاطر (Resources of Audit Department Allocated by Risk) الذي يعتمد على ثلاثة تقديرات للمخاطر:

أ- تقدير لنظام الرقابة الداخلية: يقدم تقييماً في شكل معامل يعبر عن درجة ونوعية الرقابة

الداخلية من وجهة نظر المدقق، أو يمكن القول إنه تقدير حول "التحكم الجيد أو الأقل من

الجيد" للنشاط المعني، فيقدم رقماً انطلاقاً من سلم بثلاث مستويات<sup>1</sup>:

رقابة داخلية مناسبة (1)، رقابة داخلية غير كافية (2)، رقابة داخلية ذات نقائص كبيرة (3)

ب- تقدير كمي للتحديات: ويقاس أهمية التحدي بالنسبة لكل نشاط أو وظيفة أو عملية، حيث يقوم المدقق بتقييم النشاط المعني بإعطائه رقماً، وهو يعتمد على قيم كمية: مثلاً الميزانية السنوية عند تدقيق مصلحة الصيانة أو رقم الأعمال عند تدقيق المبيعات أو قيمة التجهيزات عند تدقيق الإنتاج، انطلاقاً من حجم المبالغ يتم تقدير التحديات على ثلاث مستويات: ضعيف (1)، متوسط الأهمية (2)، مرتفع الأهمية (3).

ج- تقدير نوعي: وهو تقييم لهشاشة الوحدة المدروسة أو موضوع التدقيق من أجل تحديد تكرارات التدقيق، ثم ترقيم درجة ضعف هذه الوحدة من خلال دراسة العوامل التي يحتمل أن يكون لها أثر على هشاشة الموضوع المدقق، نوعية المحيط، عمل المؤسسة، مدى قوة تأطير المؤسسة، درجة تأهيل العمال، مدى مخاطر المحيط

<sup>1</sup>Jacques Renard, Op.Cit, PP. 398,399.

الاجتماعي، درجة تعقيد العمل، مدى إمكانية التلاعب في النشاط المعني، وانطلاقاً من هنا يحدد المدقق بطريقة شخصية معاملاً يعتمد عليه في قياس الهشاشة: ضعيفة (1)، متوسطة (2)، كبيرة (3).

وفي النهاية، يكون لدى المدقق ثلاثة معايير، كل منها بثلاث مستويات ويحصل من خلال جداء (ضرب) الأرقام الثلاثة المستخرجة من كل معيار على قيمة تبدأ من  $1=1 \times 1 \times 1$  والتي تعبر عن الخطر الأدنى وتصل إلى  $27=3 \times 3 \times 3$  والتي تعبر عن الخطر الأعلى<sup>1</sup>.

رابعاً: هيكل برنامج التدقيق

يظهر مخطط التدقيق عادة في شمل جدول لخمس سنوات أو لثلاث سنوات، ويمثل كما يلي:

الجدول رقم (02): يوضح هيكل مخطط التدقيق.

					مهمات التدقيق	معامل	التدقيقات السابقة	
2027	2026	2025	2024	2023	المبرمجة	الخطر	الزمن المستغرق	السنة
<b>1-الهيكل</b>								
		3			مصلحة التوظيف	5	3 أسابيع	2017
	17			17	مصلحة المشتريات	16	17 أسبوع	2020
15			15		مصلحة الصيانة	18	15 أسبوع	2021
2		2		2	مصلحة الصندوق	25	2 أسابيع	2021
	5		5		مصلحة الإشهار	25	5 أسابيع	2022
<b>2-المصالح والعمليات</b>								
12		12		12	الخزينة	26	12 أسبوع	2021
	20			20	الاستثمارات	18	20 أسبوع	2020
<b>3-المواضيع</b>								
4				4	الأرشيف	12	4 أسابيع	2019
		12			العقود	15	12 أسبوع	2022
	10			10	إعلام آلي	15	10 أسابيع	2020
10	10	10	10	10	4-تدقيقات تحت الطلب			

<sup>1</sup>Ibid., P.399.

Source : Jacques Renard, Théorie et Pratique de l'Audit Interne, Eyrolles, Paris, 2007, P.404

في هذا الجدول يظهر مثلا أن آخر تدقيق لمصلحة الخزينة كان سنة 2021، وقد تطلب 12 أسبوعا وكان معامل الخطر المحسوب حسب نموذج (رادار) مساويا لـ 26 (وهو معامل مرتفع مما جعل المدقق يبرمج عملية تدقيق للخزينة كل سنتين. ويشار أنه لا بدا من تعديل هذا المخطط باستمرار ولا بدا أن تكون هناك ملائمة بين موارد التدقيق الداخلي والحاجات المبنية على المخطط.

### المطلب الثاني: الإطار العام للتدقيق المحاسبي

يعتبر التدقيق المحاسبي ميدان واسع شهد تطورا كبيرا وبشكل ملحوظ ومتواصل أدى به أن يحتل أهمية بالغة في اتخاذ القرارات، لذلك حاولنا أن نسلط الضوء على بعض عموميات والمفاهيم المتعارف عليها وذلك من أجل تحديد الإطار العام للموضوع الكلي وتناول جوانبه المختلفة.

#### الفرع الأول: مفهوم التدقيق المحاسبي

سيتم التعرف على التدقيق المحاسبي وأهدافه، وكذا أهميته وفروضة وأنواعه فيما يلي:

#### أولا: تعريف التدقيق المحاسبي وأهدافه

سيتم التطرق إلى تعريف التدقيق المحاسبي، ثم التعرف على أهدافه الفنية والمهنية والوظيفية والاستراتيجية.

#### 1- تعريف التدقيق المحاسبي

التدقيق المحاسبي هو عملية تدقيق للحسابات تشمل كل من الفحص، التحقيق والتقرير، يقوم به فرد مهني من أجل إعطاء رأي فني محايد حول مدى مطابقة العمليات والتسجيلات والتقييمات مع قوانين البلد وكذلك المعايير المحاسبية الدولية، فالفحص يتضمن عملية التأكد من صحة العمليات وسلامتها التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها أي "القياس المحاسبي". ويقصد بالتحقيق إمكانية الحكم على صلاحية القوائم الحالية النهائية كتعبير سليم لأعمال المشروع عن فترة مالية معينة، وأخيرا يأتي التقرير الذي هو "بلورة" لنتائج الفحص والتحقيق وإثباتهما في تقرير يقدم إلى من يهمله الأمر داخل المؤسسة وخارجها، وهو ختام عملية التدقيق حيث يبين فيه المدقق رأيه الفني المحايد في القوائم المالية ككل.<sup>1</sup>

#### 2- أهداف التدقيق المحاسبي

من خلال التطور التاريخي للتدقيق المحاسبي نلاحظ التغيير الذي طرأ على أهدافه نتيجة للتطور الذي عرفه هذا الأخير، وكذا تعدد الأطراف المستخدمة لأراء المدققين واختلاف احتياجاتهم من جهة أخرى، وسيتم حصر أهداف التدقيق المحاسبي على النحو التالي:

<sup>1</sup> أحمد فايد نوردين- التدقيق المحاسبي- وفق المعايير الدولية، الطبعة الأولى 2015، دار الجنان للنشر والتوزيع، بلد النشر الأردن ص ص. 10، 11.

أ-أهداف فنية: وتتمثل في التأكد من دقة البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر والسجلات وذلك عن طريق في اكتشاف الغش والأخطاء باستخدام الدفاتر المحاسبية، والحرص على تقليل فرص ارتكاب الأخطاء عن طريق زيارات المدقق المفاجئة للبنوك، والسهر على تدعيم أنظمة الرقابة الداخلية .

ب-أهداف مهنية: وتتمثل في الاطمئنان من إتباع النظم والأسس والسياسات المالية والبنكية والمحاسبية التي وضعها البنك للالتزام بها عند التنفيذ، وبيان التجاوزات والانحرافات والإفصاح عنها وتقديم الإرشادات والنصائح لمعالجتها قبل أن تستفحل، والتأكد من كل أعمال البنك تتم ووفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وطبقاً للفتاوي والتفسيرات الصادرة عن مجامع الفقه وهيئات الفتوى والرقابة الشرعية لتقديم رأي فني محايد حول مدى صحة القوائم المالية.

ج-أهداف وظيفية: حيث يعتبر المدقق وكليلاً عن المساهمين، عن طريق مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها وخدمة كافة الأطراف التي تستخدم القوائم المالية التي تعتمد عليها في اتخاذ القرارات، بالإضافة إلى تقديم تقارير إلى الجهات المعنية بالمصارف الإسلامية لإيضاح دورها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبيان مدى قيام المصرف بالمسؤوليات الملقاة عليه تجاه تنمية المجتمع.

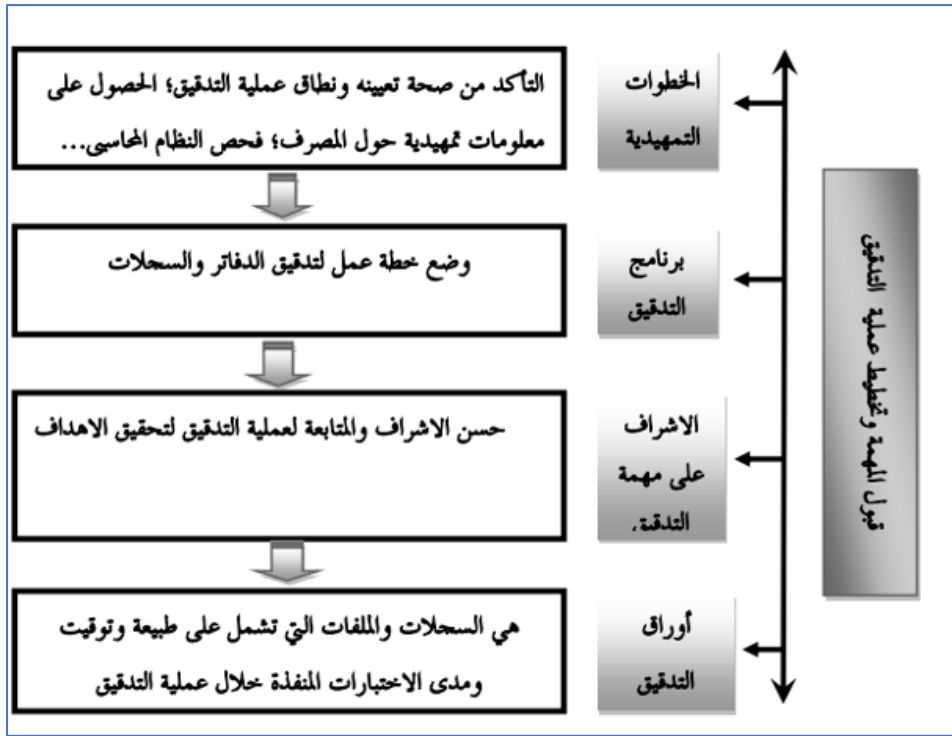
د-أهداف استراتيجية: وهي تعمل على التأكد من صدق وسلامة البيانات المسجلة في السجلات والدفاتر ومدى تعبيرها عن المعاملات التي قام بها البنك، ثم تقويم أداء عمل المصارف الإسلامية على فترات دورية لبيان الايجابيات للعمل على دعمها وإبراز السلبيات لتقديم التوصيات اللازمة<sup>1</sup>.

#### ثانياً: خطوات قبول مهمة التدقيق وتخطيطها

تنطلق المهمة بمجرد قبولها ثم يتم الانطلاق في تخطيط عملية التدقيق، فتبدأ بالخطوات التمهيديّة من خلال الحصول على الأمر بالمهمة الذي يحدد للمدقق نطاق عملية التدقيق، ثم ينطلق في فحص النظام المحاسبي، ثم خلال مرحلة إعداد برنامج التدقيق، يقوم المدقق بوضع خطة عمل لتدقيق الدفاتر والسجلات، في المرحلة الموالية يقوم بالإشراف والمتابعة لعملية التدقيق لتحقيق الأهداف، وأخيراً يجب على المدقق ترتيب وتصنيف السجلات والملفات التي تشتمل على تفاصيل الاختبارات التي تم تنفيذها.

<sup>1</sup> مبسوط هوارية، مرجع سابق، ص ص. 26، 27.

الشكل (2): خطوات قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق



المصدر: شفيقة بوزيد، التكامل بين التدقيق المحاسبي والتدقيق الشرعي وأثره على الأداء المالي للمصارف الإسلامية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، صفحة 63.

### ثالثاً: أهمية التدقيق المحاسبي

تتمثل أهمية التدقيق المحاسبي في اعتباره وسيلة تخص مجموعة متعددة من الجهات التي تعتمد اعتماداً كبيراً على البيانات المحاسبية للمشروع في اتخاذ القرارات ورسم خططها المستقبلية، وخصوصاً اعتماد البيانات المحاسبية من قبل جهة محايدة أو مستقلة عن إدارة المشروع مما يدعم الثقة فيها من قبل تلك الجهات التي تتمثل فيما يلي:

1- إدارة المشروع (المؤسسة): تعتمد إدارة المشروع على البيانات المحاسبية التي تخدم في الرقابة والتخطيط للمستقبل لتحقيق أهداف المشروع بجودة عالية، والقرارات المتعلقة بالتخطيط إنما تعتمد أساساً على البيانات المحاسبية إلا عن طريق فحصها من قبل هيئة محايدة ومستقلة.

2- أهمية التدقيق للدائن والموردين: يعتمدون على تقرير المدقق بسلامة وصحة القوائم المالية ويقومون بتحليلها لمعرفة المركز المالي والقدرة على الوفاء بالالتزام قبل المشروع في منح الائتمان التجاري والتوسع فيه وتفاوت نسب الخصومات التي تمنحها القوة للمركز المالي للمؤسسة.

3- أهمية التدقيق للبنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى: تلعب البنوك ومؤسسات الإقراض دوراً كبيراً في تمويل قصير الأجل للمؤسسات المقابلة لاحتياجاتها وتوسعاتها، لهذا فإنها تعتمد على تقرير المدقق في

دراسة وتحليل القوائم المالية قبل الشروع في نهج الائتمان المصغر (القروض) وتعتمد كأساس للتوسع أو التقليل فيه على درجة الخطر<sup>1</sup>.

### المبحث الثاني: التدقيق المحاسبي في البنوك الإسلامية

تحتاج المحاسبة في البنوك الإسلامية إلى تدقيق دوري لحساباتها حسب رزمة التدقيق، وتكتسي هذه العملية أهمية كبيرة بالنسبة للمتعاملين بشكل عام، وكذلك بالنسبة للمساهمين، كونها تؤدي إلى خلق الاطمئنان وتضفي ثقة إضافية على تلك القوائم المالية.

### المطلب الأول: محاسبة البنوك الإسلامية

تكاد تكون أعمال البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية متشابهة من حيث الخدمات التي تقوم بها في خدمة المجتمع مع اختلاف بينهما في طريقة التنفيذ من الناحية الشرعية، فالبنوك الإسلامية تقدم أعمالها وخدماتها وفقا لأسس الشريعة الإسلامية (القرآن والسنة النبوية والقياس والإجماع والاجتهاد) بينما البنوك التقليدية تعمل وفقا للقوانين الوضعية التي تتناقض في غالبيتها مع مقتضيات الشريعة الإسلامية (والتي تنطوي على كثير من الغرر والربا..)، سيتم التعرف أولا على البنوك الإسلامية ثم التعرض لمحاسبة البنوك الإسلامية.

الفرع الأول: ماهية البنوك الإسلامية

قبل التطرق إلى إعطاء مفهوم للبنوك الإسلامية يشار إلى أنه من الخطأ حصر الاقتصاد الإسلامي في البنوك الإسلامية، إلا أنه لا بد من الاعتراف بأن حركة البنوك الإسلامية تمثل أهم وأكبر إنجازات الاقتصاد الإسلامي، وذلك لأن البنوك في حد ذاتها عصب النشاط الاقتصادي عالميا والمتحكم في مساراته وتوجهاته، كما أن البنوك الإسلامية تكاد تكون النموذج الوحيد من بين نماذج الاقتصاد الإسلامي الذي وجد طريقة للتطبيق والذي تمتع بدرجة من الاعتراف مكنته من الوجود والاستمرار، من جهة أخرى، استطاعت البنوك الإسلامية بفضل الله أن تكون نموذجا مفيدا للاقتصاد المحلي ومؤشرا للمصلحة التي قد تتحقق إذا ما تم تطبيق مكونات الاقتصاد الإسلامي<sup>2</sup>.

### أولا: تعريف البنوك الإسلامية

قد أعطيت للبنك الإسلامي عدة مفاهيم، التي على الرغم من اختلافها في التعبير إلا أنها تجتمع معظمها في المضامين الأساسية، ومن بين هذه المفاهيم نجد:

<sup>1</sup> بوقابة زينب، التدقيق الخارجي وتأثيره على فعالية الأداء في المؤسسة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية تخصص محاسبية وتدقيق، جامعة الجزائر3، سنة 2010/2011، ص. 10.

<sup>2</sup> شالور وسام، أثر تطبيق المعايير الإسلامية على أداء المؤسسات المالية الإسلامية- دراسة مقارنة بين مجموعة من المؤسسات في الأردن والسودان- أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورا في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 1، السنة الجامعية 2019/2020، ص. 60.



تعريف1: تعرف بأنها "مؤسسة مالية مصرفية تتقبل الأموال وفقا لقاعدتي "الخارج بالضمان" و"الغرم بالغنم" وتوظيفها في وجوه التجارة والاستثمار طبقا لمقاصد الشريعة الإسلامية وأحكامها التفصيلية<sup>1</sup>.

تعريف2: يعرف البنك الإسلامي بأنه مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء المجتمع والتكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي، وعليه فإنه على البنوك الإسلامية التزام بالقواعد الشرعية الإسلامية وهي التي تقدر نظاما شاملا ومتكاملا يحكم كل شيء في الاقتصاد متمثلا في أنشطة الإنتاج، التوزيع، الاستهلاك والادخار وما يتصل بها من أنشطة غير الإقتصادية<sup>2</sup>، حيث تسعى إلى الربح غير مزاولة النشاط المصرفي بتلقي الودائع من الجمهور، والتعهد بتنميتها مع مواردها الذاتية، وتقديم الخدمات المصرفية وفق أحكام المعاملات في الشريعة الإسلامية<sup>3</sup>.

تعريف3: منظمة مالية ومصرفية، اقتصادية واجتماعية، تسعى إلى جذب الموارد من الأفراد والمؤسسات وتعمل على استخدامها الاستخدام الأفضل، مع أداء الخدمات المصرفية المتعددة، وتعمل على تحقيق العائد المناسب لأصحاب رأس المال كما تسهم في تحقيق التكافل الاجتماعي في المجتمع وتلتزم بمبادئ ومقتضيات الشريعة الإسلامية وذلك بهدف تحقيق التنمية الإيجابية، الاقتصادية والاجتماعية، للأفراد والمؤسسات مع مراعاة ظروف المجتمع<sup>4</sup>.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن البنوك الإسلامية عبارة عن مؤسسات مالية، اقتصادية واجتماعية، تقوم على جمع الأموال من مختلف المتعاملين والمساهمين، لاستخدامها في تمويل مختلف الأنشطة، مع احترام قواعد الشريعة الإسلامية.

#### ثانيا: نشأة وتطور البنوك الإسلامية

ظهرت فكرة البنوك الإسلامية منذ منتصف الثلاثينيات من القرن العشرين، حيث كانت ثمرة للصحة الإسلامية والتي دعت إلى ضرورة التخلي عن البنوك التقليدية التي يركز نشاطها أساسا على الربا، كما أنه لا يجوز للمسلمين التعامل مع مؤسسات لا تعبأ باستثمار أموال عملائها في أنشطة حرمتها الشريعة الإسلامية، وفي هذا

<sup>1</sup> عبد الحميد محمود بعل، الرقابة الشرعية الفعالة في المؤسسات المالية الإسلامية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 2009، ص.9.

<sup>2</sup> علي عبدالله الزعبي وفارس سعود القاضي، مدى التزام العاملين في البنوك الإسلامية الأردنية بتطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات إقتصادية-ص.ص، 7.6.

<sup>3</sup> عبيد محمد، مرجع سابق، ص.18.

<sup>4</sup> عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث وتدريب، كلية التجارة جامعة المنصورة، مكتبة فهد الوطنية للنشر، جدة، الطبعة الأولى 2004، ص.86.

الإطار كانت هناك محاولات جادة لوضع نموذج للبنك الإسلامي، وذلك بالاستفادة من خبرات البنوك التقليدية في مجالات لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية.<sup>1</sup>

ويعود تاريخ العمل البنكي الإسلامي إلى سنة 1940 عندما نشأت في ماليزيا صناديق للاذخار تعمل بدون فائدة، وفي سنة 1950 بدأ التفكير المنهجي المنتظم يظهر في باكستان من أجل وضع تقنيات تمويلية تراعي التعاليم الإسلامية، غير أن مدة التفكير طالت ولم تجد لها منفذا تطبيقيا إلا في مصر سنة 1963 بما كان يسمى " بنوك الادخار المحلية " حيث عرفت التجربة نجاحا كبيرا، وبعد عشرات سنوات في انطلاقة النظام المالي الإسلامي الذي بدأ بالبنوك الإسلامية ثم شركات التأمين والاستثمار والتي تسلسل نشوؤها تبعا في الأقطار الإسلامية والغربية بعد أن كان النطاق الجغرافي لظهورها محصورا في الشرق العربي ودول آسيا الإسلامية، فتأسس بنك ناصر الاجتماعي، بنك دبي الإسلامي وهكذا استمرت البنوك الإسلامية في الظهور حتى يومنا هذا.<sup>2</sup>

لقد انطلقت صناعة التمويل الإسلامي من منطقة الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا بين العقدين 1960 و1970، وتوسع النطاق الجغرافي لهذه الصناعة خارج أسواقها التقليدية ليشتمل على مناطق مختلفة مثل أوروبا، وآسيا الوسطى، وأفريقيا. وبلغت في عام 2015 أكثر من 600 مؤسسة مالية إسلامية تعمل في أكثر من 70 دولة حول العالم (250 مؤسسة منها في دول الخليج العربي و100 في الدول العربية الأخرى).<sup>3</sup> أثبتت المؤسسات المالية الإسلامية والنظام المصرفي الإسلامي نجاحها ومواكبتها لعمل المصارف بعد يوم التقليدية مما يزيد الاهتمام بها يوم. ويمكن توضيح تطور عدد المصارف الإسلامية من سنة 1963 إلى 2015 من خلال الجدول التالي:<sup>4</sup>

<sup>1</sup> مطهري كمال، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة بنك البركة وبنك القرض الشعبي الجزائري- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، السنة الجامعية 2011/2012، ص.16.

<sup>2</sup> خالد خديجة، البنوك الإسلامية نشأة وتطورو أفاق، جامعة تلمسان، 2005/04/30، ص.277.

<sup>3</sup> تحليل أداء لأكبر 10 مصارف إسلامية عربية، مقال منشور في موقع اتحاد المصارف العربية، دراسات وأبحاث وتقارير، العدد 416، تاريخ الإطلاع <http://www.uabonline.org/ar/> ، 2023/05/27

<sup>4</sup> سيدي محمد ولد عباد، أثر الإفصاح المحاسب من خلال اعتماد مبدأ قيمة العادلة على مردودية وفاعلية البنوك الإسلامية في موريتانيا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص المحاسبة والتدقيق، جامعة الجزائر 3 السنة الجامعية 2017/2018، ص.5.

الجدول رقم (03): يوضح تطور عدد المصارف الإسلامية من سنة 1963 إلى 2015.

السنة	1963	1975	1980	1985	1990	21995	2000	2005	2010	2015
عدد البنوك الإسلامية	1	2	25	52	100	160	250	370	450	700

المصدر: سيدي محمد ولد عباس، أثر الإفصاح المحاسبي من خلال اعتماد مبدأ قيمة العادلة على المردودية وفعالية البنوك الإسلامية في موريتانيا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص محاسبة وتدقيق جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2018/2017، ص.5.

### ثالثا: أهداف البنوك الإسلامية وخصائصها

1- أهداف البنوك الإسلامية: لا تختلف كثيراً أهداف البنوك الإسلامية بصفة عامة عن البنوك التقليدية إلا أن وسائل بلوغ هاته الأهداف هي جوهر الاختلاف، فتسعى البنوك الإسلامية إلى تقديم خدماتها البنكية والاستثمارية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، ويمكن أن تختصر أهداف البنوك الإسلامية فيما يلي:

أ- الهدف التنموي للبنك: تساهم البنوك الإسلامية بفاعلية في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية حيث تتماشى معاملاتها البنكية مع الضوابط الشرعية من خلال نمط تنموي متميز يحقق التقدم والعدالة والاستمرار وهي عملية تأخذ عدة أبعاد من بينها ما يلي:

- إلغاء الفائدة وتخفيض تكاليف المشاريع وهذا يؤدي إلى تشجيع الاستثمار بالنسبة لفئة الحرفيين.

- تنمية الوعي الادخاري وتشجيع الاستثمار، وذلك بإيجاد فرص وصيغ عديدة للاستثمار تتناسب مع قدرة ومطالب الأفراد والمؤسسات المختلفة.

- العمل من أجل المحافظة على الأموال داخل الوطن، وبذلك يزداد الاعتماد على الموارد والإمكانيات الذاتية الأساسية التي توظف داخل البلدان الإسلامية<sup>1</sup>.

ب- الهدف المالي للبنك الإسلامي: ويمكن إجمالها فيما يلي:

- جذب الودائع وتنميتها ببلورة أحكام الشريعة الإسلامية التي تحث على عدم اكتناز وتعطيل المال، وهذا باستثماره بما يعود على كل من الاستثمار البنكي والعميل خاصة، والمجتمع الإسلامي عامة.

<sup>1</sup> نوال بن عمارة، محاسبة البنوك الإسلامية-دراسة حالة بنك البركة الجزائري-الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الإقتصادي الجديد 23/22 أبريل 2003، ص.47.

- استثمار الأموال والذي هو جوهر نشاط البنك الإسلامي والسمة الفارقة بين نشاطه ونشاط البنك التقليدي، فهدف البنوك الإسلامية هي الاستثمارات المنتجة.
- تحقيق الأرباح فالبنك الإسلامي كغيره من البنوك التقليدية هو مؤسسة مالية تهدف إلى تحقيق الأرباح بما يضمن لها البقاء والاستمرار في ظل بيئة الأعمال المتقلبة<sup>1</sup>.
- ج- الهدف الاجتماعي للبنك الإسلامي: يسعى البنك الإسلامي إلى المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك من خلال اختيار المشروعات التي تساهم في تحسين توزيع الدخل وذلك باستخدام عدة وسائل أهمها:
- العمل على تنمية وتطوير ثقة المواطنين بالنظام الاقتصادي والإسلامي.
- محاربة الربا والاحتكار وذلك بعدم التعامل مع ممارسيها أو توفير سبل التمويل لهم.
- تحقيق العدالة في توزيع الثروة وذلك بتوفير سبل التمويل كصغار المنتجين والأفراد من ذوي الخبرات والمهارات الذين لا يتوفر لهم رأس المال<sup>2</sup>.
- د- الأهداف الدينية: كما أن للمؤسسات المالية الإسلامية أهداف ذات بعد ديني، تتمثل أساساً في نشر الوعي الإسلامي ذلك من خلال فيما يلي:
- إعطاء التبرعات والهبات من إيرادات البنك والتي تعد كصداقات للجمعيات الخيرية والتعليمية والصحية.
- إدارة صندوق الزكاة وذلك عن طريق تحصيل الزكاة المستحقة من حملة الأسهم والمودعين والعملاء إذا قاموا بتفويض البنك بذلك، والعمل على صرفها ضمن الأوجه المحددة لها.
- تقديم قروض بدون فوائد (قروض حسنة) للأفراد المستحقين مثل الطلبة لغايات الدراسة والمرضى والمحتاجين.
- إدارة صناديق خاصة للمشروعات الخيرية والاجتماعية<sup>3</sup>.
- هـ- الأهداف الابتكارية: لمواكبة التطور الحاصل في السوق البنكي على البنك الإسلامي القيام بما يلي:
- هندسة منتجات مالية إسلامية متجددة تحاكي التغير الحاصل في السوق البنكي.
- تقديم خدمات بنكية متميزة للحفاظ على تعاملها وجذب متعاملين جدد.
- إيجاد حلول تتوافق مع الشريعة للمشاكل التي تواجه نشاط البنك<sup>4</sup>.
- الشكل الموالي يقدم العوامل الأساسية لنجاح البنوك الإسلامية:

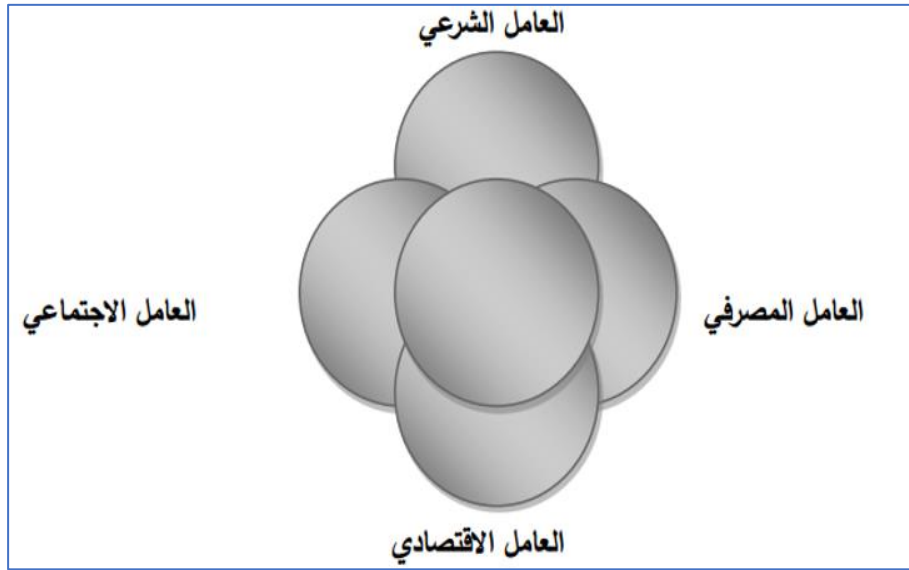
<sup>1</sup> عبيد محمد، مرجع سابق، ص ص. 28، 29.

<sup>2</sup> نوال بن عمارة، مرجع سابق، ص. 47.

<sup>3</sup> محمد ابراهيم مقداد، سالم عبد الله حلس، دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين، بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد 13، العدد 1، سنة 2005، ص. 252.

<sup>4</sup> عبيد محمد، مرجع سابق، ص ص. 29، 30.

## الشكل (03): عوامل نجاح البنوك الإسلامية



المصدر: شالوروسام، أثر تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية على أداء المؤسسات المالية الإسلامية، دراسة مقارنة بين مجموعة من المؤسسات في الأردن والسودان أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 1، السنة الجامعية 2020/2019، ص.100

## 2- خصائص البنوك الإسلامية

تتميز البنوك الإسلامية عن غيرها من البنوك التقليدية بمجموعة من الخصائص:

## أ- الابتعاد عن التعامل بالفائدة

يعتبر التعامل بالفائدة أخذا وإعطاء الميزة الأساسية التي يقوم عليها عمل البنوك التقليدية، حيث أنها تعطي أصحاب الودائع فوائد مقابل إيداعاتهم وتأخذ عوائد على الأموال التي تقرضها للمستثمرين محققة بذلك أرباحا من الفرق بين معدل الفائدة الدائنة والفائدة المدينة، في حين أن البنوك الإسلامية أول ما قامت عليه استبعاد التعامل بالفائدة ذلك أنها تعتبر من قبيل الربا الذي أجمع العلماء على تحريمه نظرا لما له من آثار اقتصادية واجتماعية سلبية، وتجدر الإشارة إلى أن استبعاد الفائدة من تعامل البنوك الإسلامية لا يعني إلغاء هدفها في تحقيق الربح، ولكن يكون ذلك عن طريق استثمار الأموال وفق مجموعة من الصيغ التمويلية التي تراعي الشريعة الإسلامية<sup>1</sup>.

وكي تلتزم البنوك الإسلامية بضوابط المعاملات المالية في الاقتصاد الإسلامي، فإنها تخضع لرقابة هيئة شرعية تقوم بالتدقيق والمراجعة المستمرين للتأكد من سلامة كافة الأنشطة والمعاملات المالية التي تقوم بها البنوك

<sup>1</sup>أمال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية-دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة معمقة، جامعة فرحات عباس-سطيف-السنة الجامعية 2012/2011، ص.6.

الإسلامية لتحقيق أهدافها المسطرة<sup>1</sup>. وما يميز هذه الرقابة أنها تكون قبل بداية أي نشاط مصرفي وتستمر أثناء أدائه وبعد الانتهاء منه، وهو الأمر الذي يمكن الهيئة من الوقوف على الانحرافات الشرعية التي يمكن أن تحدث خلال القيام بالعمليات المالية والعمل على تصحيحها، كما يتعين على البنوك الإسلامية الالتزام بجميع أحكام الشريعة الإسلامية والتقيد بالمبادئ الأخلاقية، فتقوم بالأنشطة الحلال وتتجنب تلك التي تلحق أضراراً بالفرد والمجتمع، ملتزمة في ذلك بما يعرف بقاعدة "الحلال والحرام"<sup>2</sup>.

#### ب- تحقيق التكافل الاجتماعي

البنوك الإسلامية تقوم بواجبات المسؤولية الاجتماعية وذلك لأنها بنوك اجتماعية في المقام الأول حيث تسعى إلى تحقيق التكافل الاجتماعي ليس فقط من حيث قيامها بجمع الزكاة وصرفها في مصارفها الشرعية ولكن في كيفية توزيع عائد الأموال المستثمرة بعدالة، وغالباً ما تتم ممارسة المسؤولية الاجتماعية الإسلامية من خلال إستراتيجية البنك وسياساته، حيث أن من أبرز مبادئ البنوك الإسلامية هو عدم الفصل بين التنمية الاقتصادية والتنمية النفسية والاجتماعية لأن هدفها هو تعظيم العائد الاجتماعي للاستثمار أو تعظيم العائد الإسلامي للاستثمار وليس العائد المباشر للاستثمار<sup>3</sup>.

#### ج- التمسك بالقاعدة الذهبية

تتمثل هذه القاعدة في قاعدة الحلال والحرام، حيث تعمل البنوك الإسلامية على تطهير معاملاتها من كل ما يخالف الشريعة الإسلامية، مع الالتزام بالموجهات الإسلامية الأخرى والتي تتمثل في:

أ- قاعدة الغنم بالغرم: أي أن الحق في الربح بقدر الاستعداد لتحمل المخاطر.

ب- الالتزام بقاعدة الخراج بالضمان: أ أن الذي يضمن أصل الشيء جاز له أن يحصل على ما تولد عنه من عائد.

ج- قاعدة الاستخلاف في المال: المال مال الله والبشر مستخلفين فيه، لذا كان لا بد على البشر أن يتصرفوا في هذا المال وفقاً لإرادة مالكة وهو الله عز وجل<sup>4</sup>.

#### د- البنوك متعددة الوظائف

حيث تمارس البنوك الإسلامية أنشطة متعددة تجمع بين أنشطة البنوك التجارية والبنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال وشركات التجارة الداخلية والتصدير والاستيراد وشركات الاستثمار المباشر وتوظيف الأموال<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> عبد الحميد محمود بعل، مرجع سابق، ص 2.

<sup>2</sup> أمال لعمش، مرجع سابق، ص 7.

<sup>3</sup> هایل طشطوش، خصائص المصارف الإسلامية، مقال منشور على مجلة المحاسب العربي، العدد 32، ص 2.

<https://www.aam-web.com/ar/create-pdf/accounting/139>

<sup>4</sup> مطهري كمال، مرجع سابق، ص 25.

<sup>5</sup> هایل طشطوش، مرجع سابق، نفس الصفحة.

## هـ- الرقابة الشرعية

تخضع البنوك الإسلامية للرقابة الشرعية بالإضافة إلى الرقابات المالية والإدارية والمصرفية، وهذه الرقابة تنفرد بها البنوك الإسلامية ولا نجد لها مثيلاً في البنوك التقليدية، وهي الميزة الرئيسية للبنوك الإسلامية، والفارق الجوهرى بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، وبدون هذه الرقابة تصبح البنوك الإسلامية اسماً على غير معنى، بل تعتبر نوعاً من الخداع الذي لا ينبغي ولا يجوز، وبدون هذا الجهاز تصبح البنوك الإسلامية كبقية البنوك التقليدية في العالم وليس لها ما يميزها عن غيرها<sup>1</sup>.

## رابعاً: وظائف وأسس عمل البنوك الإسلامية

1- وظائف البنوك الإسلامية: في سبيل تحقيق المصارف الإسلامية لأهدافها، تقوم بعدد من

الوظائف، منها<sup>2</sup>:

أ- في مجال الاستثمار:

- شراء السلع والمنتجات الجاهزة قصد تأجيرها أو بيعها نقداً أو بالتقسيط، والقيام بعمليات الاستيراد والتصدير، والتخليص على السلع وتخزينها.

- القيام بالاستثمار أو المشاركة أو المضاربة في كافة المشاريع التجارية والصناعية والزراعية والعقارية.

- القيام بكافة دراسات الجدوى الاقتصادية للتعرف على جدوى الفرص الاستثمارية المتاحة للبنك والغير.

ب- في مجال الخدمات المصرفية:

- قبول الودائع على اختلاف أنواعها مع التفويض بالاستثمار حسب طلب العميل.

- تحصيل الشيكات لحساب العملاء مقابل عمولة، وكذلك تحصيل الكمبيالات مقابل عمولة.

- فتح اعتمادات سواء لتنفيذ عمليات مشاركة أو مرابحة أو خاصة بالعملاء مقابل عمولة.

- تحويل الأموال من بنك إلى الآخر في نفس الدولة أو في دولة أخرى بموجب شيكات أو أوامر لدفع المراسلين بالخارج مقابل عمولة معينة.

ج- في مجال التكافل الاجتماعي

- جمع حصيلة الزكاة المشروعة على رأس مال البنك والمبالغ المودعة من العملاء أو من الغير وتوزيعها طبقاً لمصارفها المشروعة.

<sup>1</sup> أحمد عبد العفو مصطفى العليات، الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الفقه والتشريع، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين، سنة 2006، ص. 17.

<sup>2</sup> وظائف وأنشطة المصارف الإسلامية، مقال منشور على مجلة المحاسب العربي في 2014/03/12، تاريخ الاطلاع 2023/05/20،

(<https://accdiscussion.com/acc12677.html>)

- إنشاء صناديق تعاونية للتأمين ضد المخاطر.

- منح القروض الاجتماعية بدون فوائد (القروض الحسنة).

- المساهمة في حل مشكلة البطالة بالمجتمع.

2- أسس عمل البنوك الإسلامية: يقوم عمل البنوك الإسلامية على قاعدتين أساسيتين هما:

أ- قاعدة الغنم بالغرم: ويقصد بها: " أن الحق في الحصول على النفع أو الكسب (العائد أو الربح) يكون بقدر تحمل المشقة أو التكاليف (المصروفات أو الخسائر أو المخاطر)"، ومعنى هذا أن على المستثمر أن يتحمل الخسائر إن وقعت تماماً كما يتحمل الأرباح التي تكون غير مؤكدة الوقوع وغير معلومة المقدار<sup>1</sup>.

ب- قاعدة الخراج بالضمان: ويقصد بها: " أن من ضمن أصل شيء جاز له أن يحصل على ما تولد عنه من عائد، وهذا إنما أن من اشترى شيئاً له غلة، ثم اطلع منه على عيب فرده إلى بائعه بخيار العيب كانت غلته السابقة للمشتري، لأنه كان مالكا له وضامنا له، فلو هلك لهلك عليه، والضمان المقصود هو ضمان ملك المحض<sup>2</sup>، أي أن ضمان أصل المال يعطي الحق للضامن في الحصول على الأرباح المتولدة عنه، بما أنه تقع عليه تحمل تبعه الخسارة إن وقعت<sup>3</sup>.

الشكل (04): أسس ومبادئ عمل البنوك الإسلامية



<sup>1</sup> أمال لعمش، مرجع سابق، ص5.

<sup>2</sup> جميلة قارش، البعد المقاصدي لدور المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، تخصص فقه وأصول، جامعة الحاج لخضر باتنة، السنة الجامعية 2008/2009 ص15.

<sup>3</sup> أمال لعمش، مرجع سابق، نفس الصفحة.



المصدر: عبيد محمد، دور معايير المحاسبة الإسلامية في إعداد القوائم المالية للبنوك الإسلامية، دراسة حالة- أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، تخصص محاسبة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، السنة الجامعية 2020/2021، صفحة 19.

## الفرع الثاني: محاسبة البنوك الإسلامية

بعد التعرف على ماهية البنوك الإسلامية سيتم التعرف على محاسبة البنوك الإسلامية

### أولاً: ماهية محاسبة البنوك الإسلامية

تتأثر المحاسبة بقيم ومثل وأخلاقيات وسلوكيات أفراد المجتمع الذين تتم المحاسبة على معاملاتهم، كما أنها تتطور من حيث الأساليب والإجراءات التنفيذية مع التغيرات المستمرة في الظروف المحيطة للوفاء بالاحتياجات من المعلومات المحاسبية، وانطلاقاً من اختلاف جوهر البنوك الإسلامية وكذا خدماتها التي تقدمها عن غيرها من المؤسسات المالية التقليدية كان لابد من وجود شكل من أشكال المحاسبة يتلاءم مع طبيعة وجوهر هذه البنوك.

### 1- مفهوم المحاسبة في البنوك الإسلامية

تعتمد محاسبة البنوك الإسلامية على الفكر الإسلامي من حيث المفهوم والخصائص والأسس، أما الأساليب والإجراءات فقد تكيف حسب طبيعة أنشطة تلك البنوك وأحجامها والبيئة التي تعمل فيها حيث أن أصول الفكر المحاسبي الإسلامي، ومرجعياته مستقاة من فقه المعاملات .

وتعتمد محاسبة المصارف الإسلامية على الفكر المحاسبي الإسلامي من حيث المفهوم والخصائص والأسس، أما الأساليب والإجراءات فقد تكيف حسب طبيعة أنشطة تلك المصارف وأحجامها والبيئة التي تعمل فيها. ويمكن تعريف المحاسبة في البنوك على أنها "تطبيق لمفهوم وأسس المحاسبة في الإسلام في مجال الأنشطة المختلفة التي يقوم بها المصرف الإسلامي، بهدف تقديم معلومات وإرشادات وتوجيهات تساعد في إبداء الرأي واتخاذ القرارات التي تساعد في تحقيق المقاصد لمصارف الإسلامية حيث أن مجال تطبيقها يشمل العمليات المالية<sup>1</sup>.

إذن فهي علم يشمل مجموعة من القواعد والمبادئ والفروض والسياسات المحاسبية، التي توجه عمل المحاسب سواء في مجال التسجيل أو تحليل العمليات المحاسبية وفق مبادئ والأسس التي تستعمل في تحليل العمليات المالية عند حدوثها، وتسجيلها من واقع المستندات المؤيدة لها، ثم تبويب وتصنيف هذه العمليات وتلخيصها بحيث تمكن المؤسسة المالية والبنكية الإسلامية من مقابلة الإيرادات بالمصروفات بهدف استخراج نتيجة أعمالها من ربح أو خسارة عن فترة مالية معينة، وبيان مركزها المالي في نهاية هذه الفترة وفقاً لقواعد وضوابط الشريعة الإسلامية<sup>2</sup>.

### 2- أهداف محاسبة البنوك الإسلامية

هذه هي الملامح التي تتميز بها محاسبة البنوك الإسلامية عن المحاسبة في البنوك التقليدية فهي محاسبة ترتكز إلى القيم الإيمانية والأخلاق الفاضلة والمسئولية الاجتماعية والاقتصادية، كما أنها ذات مفهوم شامل، وتتسم أسسها

<sup>1</sup> سيدي محمد ولد عباد، مرجع سابق، ص 38.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 249.

الرئيسية الأصولية بالثبات والاستقرار، ويحكم طرقها وأساليبها وإجراءاتها مبدأ المرونة والمعاصرة حسب مقتضيات المكان والزمان. وعلى النقيض مما سبق نجد أن محاسبة البنوك التقليدية تبدأ من منطلقات وضعية مادية وتهدف إلى تحقيقها بصرف النظر عن توافرها أو تعارضها مع القيم والمثل والأخلاق ومبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية<sup>1</sup>.

## 2- أهداف محاسبة البنوك الإسلامية

تضع البنوك الإسلامية مجموعة من الأهداف وتسعى جاهدة إلى تحقيقها وهي كما يلي:

أ- المحافظة على الأموال وتنميتها: البنك مسؤول على سلامة أموال المساهمين والمودعين، ومن هنا عليه الالتزام والاختيار طرق التسجيل المحاسبي التي تمنع كل أنواع السرقة والإسراف.

ب- قياس وتوزيع نتيجة النشاط الإجمالي للبنك: من خلال المسك المحاسبي للعمليات المصرفية يتم تحديد النتيجة الإجمالية للنشاط سواء كان ربحاً أو خسارة.

ج- بيان الحقوق والالتزامات: البنوك الإسلامية تهدف بذلك لمعرفة المديونة والدائنية في أي لحظة من الزمن ليعرف كل طرف ما له وما عليه.

د- تبيان المركز المالي وتزويد المتعاملين بالمعلومات: تساهم محاسبة البنك بمعرفة المركز المالي خلال فترات قصيرة، وذلك لتقييم أداء إدارة البنك في تشغيل أموال متعالميه، وكذلك تزود الأعوان الاقتصاديين بالمعلومات والبيانات من خلال التسجيلات المحاسبية، وكذا مساعدة هيئات الرقابة الخارجية (البنك المركزي، الهيئات الرقابية الأخرى) بالمعلومات اللازمة<sup>2</sup>.

كما تهدف أيضاً إلى تحقيق مجموعة من المقاصد من أهمها ما يلي<sup>3</sup>:

- المساهمة في المحافظة على الأموال سواء أكانت أموال المساهمين أو أموال أصحاب الحسابات الاستثمارية، فالمحاسبون هم حفظة الأموال، ولتحقيق ذلك يجب الالتزام الكامل بأسس الفكر المحاسبي الإسلامي من ناحية، كما يجب أن تُصمم النظم وتختار الأساليب والطرق المحاسبية التي تساعد في منع حدوث السرقة والابتزاز والتبديد والإسراف والتبذير، وذلك باعتبار أن المحافظة على الأموال ضرورة شرعية، ولأن المال ملك لله عز وجل ونحن مستخلفون فيه ومساءلون عنه يوم القيامة.

- تزويد هيئة الرقابة الشرعية بالبيانات والمعلومات اللازمة للاطمئنان عن مدى التزام المصرف الإسلامي بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وكذلك في وضع تصور لبعض المعاملات المستحدثة تمهيداً لدراسة التكييف الشرعي لها، ومن ثم يلزم أن يكون هناك تعاوناً كاملاً بين المحاسب في البنك الإسلامي وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية والمراقب الشرعي.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص. 10.

<sup>2</sup> نوال بن عمارة، مرجع سابق، ص. 50.

<sup>3</sup> حسين حسين شحاتة، مرجع سابق، ص. 10.

-المساعدة في تنمية الأموال عن طريق تشغيلها في مجال الحلال والطيبات، حيث يساعد التنظيم المحاسبي بتزويد إدارة البنك الإسلامي بالمعلومات عن عوائد الاستثمارات وتقييمها طبقاً لمعايير الاستثمار الإسلامي، وذلك لتجنب اكتناز الأموال أو حبسها عن التداول بدون ضرورة شرعية أو قانونية، ولقد حث الإسلام على استثمار المال وتنميته واعتبار ذلك عبادة لله سبحانه وتعالى المالك الحقيقي للمال.

-تساعد المحاسبة في تبيان الحقوق والالتزامات وذلك لمعرفة المديونية والدائنية في أي لحظة من الزمن، ويعتبر ذلك ضرورة شرعية لأهمية ذلك في حساب الزكاة وغير ذلك من الحقوق والفرائض المالية الإسلامية، وحتى لا يتبادر إلى كل صاحب حق الشك، وهذا ورد واضحاً في قول الله تبارك وتعالى: "ذلك أدنى ألا ترتابوا" (البقرة 282).

-قياس نتيجة النشاط الإجمالي والأنشطة الفرعية خلال فترة زمنية معينة: (شهر / ربع سنة / سنة) من ربح أو خسارة وذلك طبقاً لأسس القياس في الفكر المحاسبي الإسلامي وذلك لتحديد العائد على أصحاب الحسابات الاستثمارية ولتحفيز العنصر البشري مادياً ومعنوياً بالعدل.

-توزيع نتائج الأنشطة في البنك الإسلامي بين أصحاب الحسابات الاستثمارية وبين البنك ذاته، طبقاً للعقود الإسلامية التي تحدد نصيب كل طرف باعتبار أن أنشطة المصرف الإسلامي يحكمها مجموعة من العقود المبرمة في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ومنها العقود بين أصحاب حسابات الاستثمار وبين المصرف ومن ناحية، وبين البنك ورجال الأعمال من ناحية أخرى، وأي خطأ في عملية التوزيع يعتبر مخالفة شرعية.

- تبيان المركز المالي للبنك الإسلامي على فترات دورية قصيرة ليوضح أداء إدارة البنك في تشغيل أموال المسلمين (استخدامات الأموال) وتحقيق التنمية والتطور إلى الأفضل، وهذا حق شرعي لأصحاب هذه الأموال بصفة خاصة وللمسلمين بصفة عامة باعتبار البنك الإسلامي مؤسسة مالية إسلامية وعليه مسئولية اجتماعية كما أنه تجربة لتطبيق مفاهيم وقواعد الاقتصاد الإسلامي في مجال البنك والأموال، وهذا يساعد في مجال الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في كافة نواحي الحياة.

- حساب مقدار زكاة المال لكل من أصحاب الحسابات الاستثمارية وكذلك للمساهمين وضبط أسس توزيعها طبقاً لقواعد فقه الزكاة، وحسب ما هو وارد بالقانون النظامي للبنك الإسلامي، ويتطلب ذلك أن يكون هناك تنظيماً محاسبياً مستقلاً لصندوق يخضع للتدقيق والرقابة الشرعية والمالية<sup>1</sup>.

هذه الأغراض والمقاصد السابقة يجب أن تكون في ذهن المحاسبين في البنك الإسلامي وتعتبر الأساس لتقويم أداء التنظيم المحاسبي فيه.

#### رابعاً: المبادئ المحاسبية للبنوك الإسلامية

يتميز الفكر المحاسبي بمجموعة من الأسس الثابتة والمستقرة، التي توجه عمل المحاسب سواء في مجال التسجيل أو التحليل العمليات المحاسبية، مما أدى إلى جدل حول مدى ملاءمة هذه المبادئ المحاسبية بالنسبة للعمل

<sup>1</sup>حسين حسين شحاتة، مرجع سابق، ص 10-12.

المصرفي الإسلامي، وأمام البنوك الإسلامية البنوك الإسلامية خيارين، أولهما البدء من المبادئ المحاسبية التقليدية والأخذ بمجمل ما جاءت بها المنظمات المحاسبية المحلية والدولية، وعلى البنوك الإسلامية أن تأخذ بالأسس التي لا تخالف الشريعة الإسلامية، وتناسب جميع أنشطتها فإنها لا مانع شرعا من الاستفادة بها. أما الخيار الثاني وهو ضرورة البدء من الفكر الإسلامي واستنباط القواعد المحاسبية من مصادر الفقه الإسلامية بصرف النظر عن اتفاهه أو اختلافه مع المبادئ المحاسبية السائدة، أي نقطة البداية من الفكر الإسلامي.

ونوجز أهم المبادئ المحاسبية فيما يلي:

1- مبدأ استقلال الذمة المالية: ويقصد به أنه عند المحاسبة على عمليات البنك الإسلامي يعامل على أنه شخصية معنوية مستقلة في ضوء طبيعة ملكيته سواء كانت في صورة شركة أو هيئة أو جمعية تعاونية وذلك مستقلاً عن إدارته القائمة بالأعمال التنفيذية<sup>1</sup>، ومن ثم يصبح للبنك صلاحية الشخص الطبيعي لاكتساب الحقوق والالتزام بالواجبات<sup>2</sup>.

2- مبدأ الاستمرارية: ويعتبر هذا المبدأ نتيجة منطقية للمبدأ السابق الذي يفصل بين شخصية الشركاء الطبيعيين وبين شخصية المشروع على افتراض أن البنوك الإسلامية سوف تستمر وان التصفية حالة استثنائية، وعلى هذا الأساس يتم إعداد الحسابات الختامية.

3- مبدأ السنوية: البنك يقوم بتقسيم العمليات المحاسبية على فترات دورية تسمى بالفترة المحاسبية أو المالية، أي ضرورة توزيع نفقات وإيرادات البنك خلال الفترات محاسبية.

4- لتسجيل المقترن بالمستندات: ويقصد به ضرورة تسجيل الأحداث المالية والإقتصادية في سجلات والدفاتر أولاً بأول مؤرخة باليوم والشهر والسنة، حيث يتم التسجيل باستخدام المستندات والتحلي بالموضوعية في العمليات المحاسبية.

5- مقابلة النفقات بالإيرادات: يأخذ الفكر المحاسبي الإسلامي بهذا المبدأ عند قياس نتائج الأعمال، كما أخذ كذلك بأساس المقابلة بين صافي الذمة المالية بين فترتين متتاليتين ومعرفة التغير الذي يمثل كذلك نتيجة النشاط، فالبنوك الإسلامية استخدمت هذا المبدأ بشكل مختلف من خلال استخدام صيغ الاستثمار الإسلامية.

6- تقويم علة أساس القيمة الجارية: يهدف هذا المبدأ إلى بيان نتائج الأعمال والمركز المالي الصافي للمؤسسة، وذلك للمحافظة على رأس المال الحقيقي للوحدة الإقتصادية، وهذا المبدأ يعطي صورة حقيقية للبنك في فترة معينة بإعداد الحسابات الختامية وتحديد المركز المالي، إلا أن البنوك الإسلامية لا تطبق هذا المبدأ وبقيت محافظة على التقويم على أساس التكلفة التاريخية نظراً لسهولة حسابه وتطبيقه.

<sup>1</sup> حسين حسين شحاتة، مرجع سابق، ص 15.

<sup>2</sup> نوال بن عمارة، مرجع سابق، ص 51.

7- مبدأ التوحيد والثبات: يقصد بالتوحيد، توحيد المفاهيم والقواعد المحاسبية بهدف التوصل إلى نتائج صحيحة، وتسهيل إجراء المقارنات أما الثبات يقصد به إشباع نفس القواعد والمفاهيم من فترة إلى أخرى لتحقيق نفس الأغراض المشار إليها، إلا أن البنوك الإسلامية لا تلتزم بعد بتطبيق هذا المبدأ رغم المجهودات التي تبذل من أجل توحيد المفاهيم والمصطلحات الضرورية والنماذج المحاسبية.

8- مبدأ الحيطة والحذر: ويقصد به أخذ الخسائر المحتملة والأعباء المتوقعة في الحسبان عند إعداد الميزانية الختامية، والاعتراف بالإيراد ضد المخاطر الخسائر بشكل عام.

9- مبدأ الإفصاح والتبليغ: لا يعترف الإسلام بالتدليس أو الإخفاء أو الغش، وبذلك فهو يقر الإفصاح الكامل عن كل ما تحويه المؤسسة من أصول والتزامات ونتائج أعمال، فعلى المحاسب أن يوضح البيانات المنشورة بالقدر المناسب كل حسب قدره وظروفه وبالطريقة التي تحمي مصالح متعامليه<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: التدقيق المحاسبي في البنوك الإسلامية

#### الفرع الأول: ماهية التدقيق المحاسبي في المصارف الإسلامية

##### أولاً: تعريف التدقيق المحاسبي في البنوك الإسلامية

بظهور البنوك الإسلامية لابد من وضع مفهوم للتدقيق المحاسبي يتلاءم وطبيعة وخصائص هذا القطاع حيث يعرف التدقيق المحاسبي لحسابات البنوك الإسلامية على أنه "عملية التدقيق والفحص على المستندات والدفاتر والسجلات وتحقيق البيانات الواردة في القوائم والتقارير وما في حكم ذلك طبقاً لأسس ومعايير المحاسبة والمراجعة المناسبة لطبيعة البنوك الإسلامية، باستخدام مجموعة الأساليب والوسائل بهدف إبداء رأي فني محايد عن ما إذا كانت القوائم المالية للبنك تعبر بصدق عن مركزه المالي ونتائج الأعمال عن الفترة محل الرقابة"<sup>2</sup>.

##### ثانياً: أهداف التدقيق المحاسبي في البنوك الإسلامية

من خلال التطور التاريخي للتدقيق المحاسبي نلاحظ التغيير الذي طرأ على أهدافه نتيجة للتطور الذي عرفه التدقيق، وكذا تعدد الأطراف المستخدمة لأراء المدققين واختلاف احتياجاتهم من جهة أخرى، وسيتم حصر أهداف التدقيق المحاسبي على النحو التالي:

##### أولاً- أهداف فنية: وتتمثل فيما يلي

-اكتشاف الغش والأخطاء بالدفاتر المحاسبية.

-تقليل فرص ارتكاب الغش والأخطاء عن طريق زيارات المدقق المفاجئة للمصرف، وتدعيم أنظمة الرقابة الداخلية به.

<sup>1</sup>نوال بن عمارة، مرجع سابق، ص 51، 52.

<sup>2</sup>شفيقة بوزيد، مرجع سابق، ص 25.

- التأكد من دقة البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر والسجلات وتقرير درجة الاعتماد عليها.

ثانيا- أهداف مهنية: ويمكن إيجازها فيما يلي

- الاطمئنان من إتباع النظم والأسس والسياسات المالية والمصرفية والمحاسبية التي وضعها المصرف للالتزام بها عند التنفيذ، وبيان التجاوزات والانحرافات والإفصاح عنها وتقديم الإرشادات والنصائح لمعالجاتها قبل أن تستفحل.

- التأكد من كل أعمال المصرف تتم وفقا لإحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وطبقا للفتاوى والتفسيرات الصادرة عن مجامع الفقه وهيئات الفتوى والرقابة الشرعية.

- الحصول على رأي فني محايد حول مدى صحة القوائم المالية.

ثالثا- أهداف وظيفية:

- تقديم تقارير إلى الجهات المعنية بالمصارف الإسلامية لإيضاح دورها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبيان مدى قيام المصرف بالمسؤوليات الملقاة عليه تجاه تنمية المجتمع.

- خدمة كافة الأطراف التي تستخدم القوائم المالية وتعتمد عليها في اتخاذ القرارات.

- يعتبر المدقق وكبلا عن المساهمين.

رابعا- أهداف إستراتيجية:

- التأكد من صدق وسلامة البيانات المسجلة في السجلات والدفاتر ومدى تعبيرها عن المعاملات التي قام بها المصرف.

- تقويم أداء عمل المصارف الإسلامية على فترات دورية لبيان الإيجابيات للعمل على دعمها وإبراز السلبيات لتقديم التوصيات اللازمة<sup>1</sup>.

الفرع الثاني: صيغ التمويل والاستثمار المستخدمة في البنوك الإسلامية

ستخدم البنوك الإسلامية لتمويل المشاريع صيغ تمويلية عديدة، منها القائمة على الملكية كالمضاربة والمشاركة، حيث تعطي للمتعامل القدرة على التصرف فيأخذ صفة المالك وأخري قائمة على المديونية كالمرابحة والسلم والإيجار والاستصناع والتي تشكل دينا للمتعامل، إضافة إلى أشكال أخرى للتمويل.

أولا: صيغ التمويل القائمة على الملكية

تعددت صيغ التمويل القائمة على الملكية في البنوك الإسلامية وهي كالآتي:

<sup>1</sup> شفيقة بوزيد، مرجع سابق، ص 26.27.

1- عقد المشاركة: تعتبر المشاركة من أهم النشاطات التي تقوم البنوك الإسلامية، بحيث يقوم البنك بتقديم تمويل يضاف إلى أموال العميل في صورة مشاركة في رأس المال دون أن يتقاضى البنك فائدة محددة، مع العلم أن العميل هو الذي يباشر إدارته للنشاط الاقتصادي باعتباره لديه الخبرة الكافية، ويتفق الطرفان بموجب عقد المشاركة على نسب توزيع ناتج النشاط، سواء كان ربحاً أو خسارة، فيحصل العميل على نسب متفق عليها مقابل جهده أو مقابل إدارته للنشاط، في حين يتم توزيع الباقي بين الطرفين بنسبة مشاركة كل منهما في رأس المال، أما في حالة الخسارة فيحمل كلا الطرفين أية خسارة، كل بقدر نسبة مشاركته في رأس المال ولا يدخل في ذلك مشاركة الجهد أي أن العميل لا يتحمل خسارة أخرى بسبب عمله بل يكفي أن يخسر مقابل جهده ومن أهم الصيغ التي يستخدمها البنك الإسلامي في مجال المشاركات هي:

أ- المشاركة قصيرة الأجل: وهذا النوع من المشاركات يكون محدد المدة ويتضمن الاتفاق بين الأطراف على التوقيت معين للتمويل مثل أن يقوم البنك بتمويل جزء من رأس المال العامل لدورة واحدة للنشاط الجاري أو لسنة مالية أو قيام البنك الإسلامي بتمويل عملية محددة مثل عملية توريد معينة أو عملية مقاولات لإنشاء مبنى معين أو تمويل نقل صفقة معينة خلال فترة محددة قصيرة الأجل<sup>1</sup>.

ب- المشاركة طويلة الأجل: تعتبر من أهم لأنواع المشاركة وعادة ما يكون الهدف منها إنشاء مصانع وشركات مما يؤثر على البنيان الاقتصادي كما قد يكون الهدف منها شراء أصول رأسمالية إنتاجية يتم تشغيلها لعدة سنوات بغرض الحصول على عائد<sup>2</sup>.

ج- المشاركة المنتهية بالتمليك (المشاركة المتناقصة): ويطلق عليها البعض المشاركة التنازلية ويختلف هذا النوع عن غيره في كون أن الشريك أو العميل له الحق في أن يحل محل البنك في ملكية المشروع وقد يكون ذلك إما دفعة واحدة أو على مراحل (بالتقسيم) بحيث يتناقص حق البنك كشريك تدريجياً كلما قام العميل بشراء جزء من تمويل البنك حتى تصبح مساهمة البنك صفر ويصبح العميل مالكا لكل الموجودات الخاصة بالمشروع<sup>3</sup>.

2- عقد المضاربة: تعني المضاربة في المصارف الإسلامية، دخول البنك في صفقة محددة مع متعامل أو أكثر، بحيث يقدم البنك المال اللازم للصفقة، ويقدم المتعامل جهده، ويصبح الطرفان شريكين في الغنم والغرم، فالبنك هو صاحب المال، ويكون المتعامل هو الشريك المضارب، فإذا تحقق الربح وزع وفقاً للنسب المتفق عليها، وإذا تحققت خسارة، فالبنك يتحمل خسارة رأس ماله، ويتحمل المتعامل خسارة عمله فحسب، ولا يترتب عليه أي

<sup>1</sup> عمار زيتوني، مراد خروبي، المعاملات المالية في البنوك، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية، مجلة الإحياء، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، العدد 11، ص. 239.

<sup>2</sup> نفس المرجع، نفس الصفحة.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص. 240.

مديونية نتيجة للخسارة، في حالة ثبوت أن هناك تعدد أو تقصير من جانب المتعامل فإنه يترتب عليه تحمل جزء من الخسارة<sup>1</sup>. ويتكون عقد المضاربة من ثلاثة أطراف هي:

أ- المودع: بصفته رب المال ويطلق عليه اسم المضارب بماله.

ب- المستثمر بوصفه عاملاً ويطلق عليه اسم المضارب بعمله.

ج- البنك: بوصفه وسيطاً بين الطرفين ووكيلاً عن صاحب المال المودع في الاتفاق مع العامل أي المضارب بعمله، ويركز البنك في موضوع المضاربة على ثلاثة محاور أساسية هي:

- تحديد المدة القصوى لتصفية السلع موضوع المضاربة وتسويقها.

- تحديد نسبة البنك من أرباح المضاربة.

- طلب ضمانات كافية من العميل لكي يضمن البنك حقوقه في حالة عدم التزام العميل بشروط المضاربة<sup>2</sup>.

وعندما تتوافر شروط الوكالة بالنسبة للمودع والمستثمر، يقوم البنك بدوره كوسيط في المضاربات، بعد أن يدرس ربحية المشروع الذي يقوم به العامل المستثمر المضارب بعمله طالبا تمويله عن طريق المضاربة. وعلى البنك أن يعمل جاهداً على إيجاد المضاربة الناجحة، ولا يجوز له تأجيل استثمار الودائع الاستثمارية التي يتسلمها من عملائه ولا المماثلة في تهيئة الفرصة المناسبة للمضاربة الناجحة، قاصداً من وراء ذلك الحصول على سيولة نقدية في خزائنه أو إثارة استثمار أمواله الخاصة على أموال المودعين<sup>3</sup>.

### 3- صيغتي المزارعة والمساقاة

تعتبر المزارعة والمساقاة أسلوباً متميزاً يستعمل لحاجات المنتجات الزراعية، ويعد ضرباً من ضروب التمويل بالملكية لما يشترك فيه من الخصائص بين المضاربة والمشاركة، وتتبنى البنوك الإسلامية هذا الأسلوب من التمويل الخاصة تجعل الزبائن من المهتمين بالنشاط الزراعي يقبلون عليه لما يوفره من مزايا، ولقد حدد المشرع الإسلامي ضوابط العمل بالمزارعة والمساقاة.

أ- صيغة المزارعة: تعرف على أنها تسليم الأرض إلى عامل يزرعها أو يعمل عليها مقابل حصة شائعة مقدرة من الزرع، أي تقديم الأرض إلى من يزرعها مقابل أن يحصل على نسبة من ناتجها الكلي، أو هو عقد بين اثنين أحدهما مالك الأرض أو صاحب الحق فيها وثانتهما هو عامل الزراعة على أن يدفع الأول أرضه للثاني ليزرعها بحصة شائعة

<sup>1</sup> حفيظ نقادي، صيغ تمويل المشاريع من البنوك الإسلامية، مجلة الحقيقة، جامعة موالي الطاهر سعيدة، تخصص قانون عام، مجلد 17، العدد 04، ديسمبر 2018، ص. 242.

<sup>2</sup> حفيظ نقادي، مرجع سابق، ص. 243.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص. 244.



معلومة من نمائها وهو الزرع، سواء كانت آلات الزراعية وتكاليها أو مدخلاتها كالبنذر والسماد والمبيدات الحشرية من مالك الأرض أو من العامل<sup>1</sup>.

ب- صيغة المساقاة: المساقاة أداة من أدوات استخدام الأموال المتاحة للبنوك الإسلامية، والتي يمكن من خلالها ليس فقط تشغيل أموال البنك وتحقيق الربح، وإنما أيضا المساهمة في التنمية الزراعية واستغلال المزارع المعطلة وتشغيل العمالة. والمساقاة عقد مشابه لعقد المزارعة، إلا أنه يكون في دفع الشجر بدلا من الأرض لمن يقوم بسقيها والاعتناء بها حتى تمام نضجها. والمساقاة عقد شراكة بين مالك الشجر والعامل عليه، وهي شبيهة بالمزارعة، ولهذا يشترط في المساقاة ما يشترط بعقد المزارعة، على وجه الخصوص، وما يشترط في العقود الإسلامية على وجه العموم<sup>2</sup>.

### ثانيا: صيغ التمويل القائمة على المديونية

تستخدم البنوك الإسلامية إلى جانب صيغ التمويل القائمة على المشاركة في العائد صيغا أخرى قائمة على التمويل بالمداينة، حيث أن الجانب التمويلي في العملية يطغى عليه البعد التجاري المتعلق بالبيع، فالعلاقة بين البنك وعميله يغلب عليها صفة الدائن والمدين وهذا النوع يفضله الكثير من المتعاملين لنقص المخاطر المترتبة عنه عكس النوع الأول.

1- صيغة المرابحة: عرفها الفقهاء بأنها بيع يمثل الثمن الأول مع زيادة ربح معلوم، وهي أحد أنواع بيوع الأمانة التي يجب فيها معلومية الثمن والتكلفة التي تحملها المشتري الأول في الحصول على السلعة، أو هي عبارة عن بيع سلعة بسعر يشمل تكلفة السلعة على التاجر، مضافا إليها ربح معلوم، فالمرابحة بيع كالبيوع تحل بما تحل به البيوع، فحيث يكون البيع حلالا فهي حلال، وحيث كان البيع حراما فهي حرام، يتم استخدام المرابحة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة<sup>3</sup>.

ولتوضيح مبدأ المرابحة، يتقدم العميل إلى البنك بطلب تمويل لتمويل حاجات محدودة مثل بضائع، مواد خام، الآلات أو غيرها. يقوم العميل بوضع مواصفات للسلعة التي يرغب بشرائها من حيث السعر، النوع وما شابه ذلك. عندئذ يقوم المصرف الإسلامي وبعد قناعته بمدى جدوى المشروع بإعلام العميل بمقدار الربح الذي سيأخذه البنك زيادة عن سعر السلعة. وإذا تم الاتفاق يتم توقيع عقد المرابحة بين البنك والعميل<sup>4</sup>. بعدها يقوم البنك بشراء السلعة ومن ثم بيعها للعميل بالسعر الذي تم الاتفاق عليه. وهذا النوع من المرابحة يسمى المرابحة للأمر بالشراء حيث يقوم المصرف الإسلامي ببساطة بإبرام عقد مع عميلة ببيع موجودات اشتراها البنك بناء على طلب

<sup>1</sup> محمد قويدري، فاطمة الزهراء سبع، أساسيات صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في الاقتصاد الإسلامي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور الجلفة، العدد 32، ص.228.

<sup>2</sup> حفيظ نقادي، مرجع سابق، ص.245.

<sup>3</sup> محمد قويدري، فاطمة الزهراء سبع، مرجع سابق، ص.226.

<sup>4</sup> إبراهيم الكرانسة، البنوك الإسلامية الإطار المفاهيمي والتحديات، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة، 2013، ص.8.

العميل وبسعر التكلفة مضافاً إليه هامش ربح متفق عليه بناء على وعد من العميل قد يكون ملزم أو غير ملزم، ومن الجدير بالملاحظة أن البضاعة ستكون في ملكية البنك قبل بيعها للعميل على أساس المربحة. ومن الجدير بالذكر أن المربحة تشكل ما نسبته 80% إلى 70% من إجمالي حجم التمويل التي تقدمه البنوك الإسلامية وهذا ما يعتبر من المآخذ على عمل البنوك الإسلامية التي تستوجب طبيعة عملها التوجه نحو النشاطات التي ينجم عنها المشاركة في الربح والخسارة<sup>1</sup>.

والمربحة نوعان مربحة محلية ومربحة دولية<sup>2</sup>:

-المربحة المحلية: وهي التي أطرافها يعملون في السوق المحلية ويتم شراء وبيع البضاعة فيها من السوق المحلية.

-المربحة الدولية: وهي التي تستدعي الاتصال بأطراف أو شراء بضائع من الأسواق الدولية.

## 2-صيغتي السلم والاستصناع

أ- صيغة السلم: يقصد بالسلم بأنه اتفاق لشراء سلعة من نوع معين بكمية وجودة محددة، بسعر محدد مسبقاً تسلم في تاريخ مستقبلي محدد. ويدفع المصرف الإسلامي بصفته المشتري كامل سعر الشراء عند إبرام عقد السلم، أو في غضون فترة لاحقة لا تتجاوز يومين أو ثلاثة أيام. وفي بعض الحالات يقوم المصرف الإسلامي بإبرام عقد سلم مدعوم بعقد سلم آخر بحيث يتم بيع سلعة بنفس مواصفات السلعة المشتراة بموجب عقد سلم إلى طرف غير البائع الأصلي. ويتيح السلم الموازي للمصرف الإسلامي بيع سلعة وتسليمها في المستقبل بسعر محدد مسبقاً، وبذلك يغطي مخاطر الأسعار المتعلقة بعقد السلم الأصلي، ويكون المصرف بذلك في حل من حيازة السلعة وتخزينها<sup>3</sup>.

وسمي سلماً لتسليم رأس المال في المجلس، ويصفه الفقهاء بأنه بيع المحايج لأن صاحب المال في حاجة إلى السلعة، وصاحب السلعة في حاجة إلى المال قبل وجودها تحت يده، لكي يقدمها إلى المشتري في الوقت الذي يتفق عليه<sup>4</sup>.

ب- صيغة الاستصناع: فالاستصناع هو من عقد عقود التمويل الإسلامي، بمقتضاه يتم صنع السلع وفقاً لطلب، من بمواد عند الصانع بأوصاف معينة، وبثمن محدد يدفع أو حالاً مؤجلاً أو على أقساط، وفي هذا العقد يسمى المشتري مستصنعا والبائع صانعا والشئ محل عقد مستصنعا فيه، والعوض يسمى ثمناً<sup>5</sup>.

يجب في عقد الاستصناع توفير الشروط الآتية:

<sup>1</sup> إبراهيم الكرانسة، مرجع سابق، ص.9.

<sup>2</sup> عمار زيتوني، مراد خروبي، مرجع سابق، ص.242.

<sup>3</sup> إبراهيم الكرانسة، مرجع سابق، ص.13.

<sup>4</sup> محمد قويدري، فاطمة الزهراء سبع، مرجع سابق، ص.227.

<sup>5</sup> علي يوسفات، عبد الرحمان عبد القادر، واقع صيرفة التمويل التجارية الإسلامية" بالإشارة إلى بعض البنوك الإسلامية"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتامنغست الجزائر، العدد01، جانفي2012ص.368.

- إن عقد الاستصناع هو عقد وارد على العمل والعين في الذمة، ملزم للطرفين إذا توافرت فيه الأركان والشروط المحددة مسبقاً، من حيث الموصفات ومواعيد التسليم.

- يجوز تأجيل الثمن كله أو تقسيطه إلى أقساط معلومة لأجل محددة.

- إذا كان المتصنع فيه مخالف للمواصفات فالمستصنع المشتري ليس مجبراً على أخذه وإذا كان موافقاً للمواصفات فيلزم المستصنع بتسليم المستصنع فيه دفعا للضرر الذي قد يلحق بالصانع.

- بيان جنس المستصنع ونوعه وقدره وأوصافه المطلوبة م تحديد الأجل<sup>1</sup>.

### ثالثاً: التمويل بأشكال أخرى

1- صيغة الإجارة: تطبق البنوك الإسلامية صيغة الإجارة وتتم بتقديم خدمات للعملاء بطلب منهم، متمثلة في تأجير مباني وآلات ومعدات مختلفة لينتفعوا من خدماتها، في وهذا حالة عدم إمكانية العميل تسديد قيمتها، أو لكون احتياجه إليها ليس احتياجاً دائماً وإنما لفترة محددة، فإنه يطلب الحصول على حقا لانتفاع بالمنقولات والعقارات خلال مدة معينة مقابل ثمن معلوم يدفعه دورياً<sup>2</sup>، تنعقد الإجارة بالإيجاب والقبول بلفظ الإجارة والكرأ وما اشتق منهما وبكل لفظ يدل عليها وتتمثل شروط صحة الإجارة في:

- رضا المتعاقدين ومعرفة المنفعة المعقود عليها معرفة تامة تمنع من المنازعة.

- القدرة على تسليم العين المستأجرة مع اشتغالها على المنفعة، فلا يصح تأجير طائر في الهواء ولا سمك في الماء.

- أن تكون المنفعة مباحة.

- أن تكون الأجرة مالاً منقولاً معلوماً بالمشاهدة أو الوصف لأنها ثمن المنفعة، وشرط الثمن أن يكون معلوماً<sup>3</sup>.

و تصنف عقود الإجارة إلى<sup>4</sup>:

أ- الإجارة التشغيلية: وهي التي لا يسبقها وعد بالتمليك، وتقوم على تمليك المستأجر منفعة أصل معين لمدة معينة، على يتم أن إعادة الأصل لمالكه (المصرف الإسلامي) في نهاية مدة الإجارة، ليتمكن من إعادة تأجيره لطرف آخر أو تجديد العقد مع نفس المستأجر إذا رغب الطرفين بذلك.

ب- الإجارة المنتهية بالتمليك: وفيها يتم تمليك منفعة الأصل خلال مدة الإجارة للمستأجر مع وعد من المالك بتمليك الأصل للمستأجر في نهاية مدة الإجارة. وهي تختلف عن الإجارة التشغيلية من حيث اقتناء المصرف

<sup>1</sup> نفس المرجع، نفس الصفحة.

<sup>2</sup> حفيظ نقادي، مرجع سابق، ص. 247.

<sup>3</sup> عبد الله بن محمد بن أحمد الطيار، البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، رسالة دكتوراه، ص. 100.

<sup>4</sup> سيدي محمد ولد عباد، مرجع سابق، ص. 20، 21.

للأصل المؤجر، حيث أنه يقتنمها بناء على طلب العملاء باستئجار أصل ما بقصد تملكه في النهاية، في حين الأصل في الإجارة التشغيلية قد يكون في ملك المصرف قبل طلب العميل إبرام عقد الإجارة.

2- صيغة القرض الحسن: وهو عقد بين طرفين لأحدهما المقرض والثاني المقترض، يتم بمقتضاه دفع مال مملوك للمقرض إلى المقترض على أن يقوم هذا الأخير برده أو رد مثله إلى المقرض في الزمان والمكان المتفق عليه، وبالتالي هو نظير القرض بفائدة ربوية في الاقتصاد الوضعي، وتضاف عادة كلمة "حسن" على المقرض لكي يتم التفريق بينه وبين القرض بفائدة والتي تعتبر ربا، أي زيادة محرمة في لإسلام، أي عدم وجود العائد، وعلى هذا الأساس البنوك الإسلامية لا تقدم القروض الحسنة إلا على نطاق ضيق لعدد محدود من العملاء<sup>1</sup>.

للتمويل بالقرض الحسن مجموعة من الشروط، نوجزها في الآتي:

-التحقق من مشروعية الأسباب المطلوب من أجلها هذا القرض، وبالتالي بإجراء دراسة اجتماعية، أو بتقرير مقدم من جهة رسمية عاملة في هذا الميدان.

-يصح الإقراض بشرط توثيقه برهن وكفيل وإشهاد وكتابة، فإن لم يوف المقترض بشرطه كان للمقرض حق الفسخ، ولا يحلل لمقرض التصرف فيما اقترضه قبل الوفاء بالشرط.

-على المقترض أن يرد القرض إلى المقرض نقدا وبالعملة نفسها التي اقترض بها، ويتم سداده على أقساط متساوية يتفق عليها.

-يجب أن يكون القرض بدون فائدة، أي بدون مقابل للتمويل.

- أن يكون المال مملوكا للمقرض ذلك لأن الإقراض سلطة ناشئة عن حق الملكية فلا يجوز للوكيل أن يقرض مال موكله لأنه ليس بمالك.

-أن يكون مال المقرض معلوما ومقدرا<sup>2</sup>

### المبحث الثالث: الإطار النظري لمعايير المحاسبة الإسلامية

يهدف تقديم معلومات ذات مصداقية وموثوقية ملائمة لمستخدمي القوائم المالية، قامت هيئة المحاسبة والمراجعة المالية الإسلامية (AAOIFI) بإصدار معايير المحاسبة والمراجعة والضبط والأخلاقيات والمعايير الشرعية المختصة بالصناعة المالية الإسلامية، تصب كلها في خانة العرض والإفصاح، وتحث إدارة المؤسسة

<sup>1</sup>إكرام بن عزة، فتحي بلدغم، أثر تطبيقات التمويل الإسلامي في التنمية المستدامة ومعالجة المشكلات الاقتصادية، دراسة تحليلية على مصرف السلام والبركة في الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 16، جانفي 2019، ص ص.35، 34.

<sup>2</sup>سعيد بعزیز، طارق مخلوفي، تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن في الجزائر، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الوادي، العدد 05، جانفي 2018، ص ص.102، 103.

المالية الإسلامية على الشفافية والعدل في التعامل. إذ تهدف هذه المعايير إلى كسب ثقة المتعاملين من خلال توحيد المعالجة المحاسبية وطرق الإفصاح عن المعلومات المالية.

### المطلب الأول: المعايير المحاسبية الإسلامية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)

سنتناول في هذا المطلب معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والتدقيق لمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

#### الفرع الأول: ماهية هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

تأسست هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (ايوفي AAOIFI) ، التي كانت تدعى سابقاً "هيئة المحاسبة المالية للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية" بموجب اتفاقية موقعة من عدد من المؤسسات المالية الإسلامية بتاريخ 26 فيفري 1990 في الجزائر، وتم تسجيلها في البحرين في 26 مارس 1991 باعتبارها هيئة عالمية ذات شخصية معنوية مستقلة<sup>1</sup>،

#### أولاً: تعريف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

هي إحدى أبرز المنظمات الدولية الغير الربحية الداعمة للمؤسسات المالية الإسلامية، تأسست عام 1991 ومقرها الرئيسي مملكة البحرين، ولها انجازات مهنية بالغة الأثر على رأسها إصدار 100 معياراً حتى الآن في مجالات المحاسبة والمراجعة وأخلاقيات العمل والحوكمة بالإضافة إلى المعايير الشرعية التي اعتمدها البنوك المركزية والسلطات المالية في مجموعة من الدول باعتبارها إلزامية أو إرشادية.

كما تحظى الهيئة بدعم عدد من المؤسسات الأعضاء، من بينها المصارف المركزية والسلطات الرقابية والمؤسسات المالية وشركات المحاسبة والتدقيق والمكاتب القانونية من أكثر من 45 دولة، وتطبق معايير الهيئة حالياً المؤسسات المالية الإسلامية الرائدة في مختلف أنحاء العالم، والتي وفرت درجة متقدمة من التجانس للممارسات المالية الإسلامية على مستوى العالم. يوضح الشكل الموالي الهيكل التنظيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

#### الشكل (05): الهيكل التنظيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

<sup>1</sup>هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، البحرين، مكتبة الملك فهد الوطنية، 2017، ص 21، 25.



المصدر: شالوروسام، أثر تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية على أداء المؤسسات المالية، دراسة مقارنة بين مجموعة من المؤسسات في الأردن والسودان، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 1، السنة الجامعية 2020/2019 ، صفحة 26

ثانياً: معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

تصدر أيوفي خمسة أنواع من المعايير، بلغ مجموع المصادر منها حتى الآن 98 معياراً، تفصيلها على النحو الآتي<sup>1</sup>:

1- المعايير الشرعية (58 معياراً)

2- المعايير المحاسبية (28 معياراً)

3- معايير الحوكمة (07 معايير)

4- معايير الأخلاقيات (معيارين)

5- معايير التدقيق (05 معايير)

ثالثاً: أهداف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

وتهدف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف فنذكر منها:

- تطوير المحاسبة والتدقيق والحوكمة والفكر الأخلاقي المتعلق بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية مع مراعاة المعايير والممارسات الدولية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

<sup>1</sup>الموقع الرسمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية/ <http://aaofi.com/about-aaofi/> تاريخ الإطلاع 2023/03/15.

-مواءمة السياسات والإجراءات المحاسبية التي تتبناها المؤسسات المالية الإسلامية من خلال إعداد وإصدار معايير محاسبية وتفسيرها .

-تحسين جودة وتوحيد ممارسات التدقيق والحوكمة المتعلقة بالمؤسسات المالية الإسلامية.

-تحقيق التطابق أو التقارب - ما أمكن ذلك- في التصورات والتطبيقات بين هيئات الرقابة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية لتجنب التضارب أو عدم الانسجام بين الفتاوى والتطبيقات لتلك المؤسسات بما يؤدي إلى تفعيل دور هيئات الرقابة الشرعية الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية والبنوك المركزية، وذلك بإعداد وإصدار معايير شرعية لصيغ الاستثمار والتمويل والتأمين وتفسير هذه المعايير والمتطلبات الشرعية .

- السعي لاستخدام وتطبيق المعايير والبيانات والإرشادات التي تصدرها الهيئة من قبل كل من الجهات الرقابية ذات صلة والمؤسسات المالية الإسلامية وغيرها مما يباشر نشاطا ماليا إسلاميا ومكاتب المحاسبة والمراجعة.

- تقديم البرامج التعليمية والتدريبية، بما في ذلك برامج التطوير المهنية المتعلقة بالمحاسبة والمراجعة والأخلاقيات ومبادئ الشرعية وذلك من أجل زيادة المعرفة بالصيرفة والتمويل الإسلامي وتشجيع مزيد من التخصص فيهما.

- تنفيذ الأنشطة الأخرى، بما في ذلك اعتماد الالتزام بمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وذلك من أجل تحقيق مزيد من الوعي والقبول بمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المتعلقة بالمحاسبة والمراجعة والأخلاقيات والحوكمة والمبادئ الشرعية.<sup>1</sup>

#### رابعا: أهمية هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

- وجود هذه المعايير الشرعية والمحاسبية يفيد شركات التدقيق الخارجي في كيفية الضبط والتدقيق الداخلي على أسس وموازين وأوزان محددة.

- أن الالتزام بهذه المعايير يسهل عملية التصنيف والجودة.

- إن الالتزام بها يؤدي إلى التطوير، ولكن هذا إنما يتحقق بإمكانية المراجعة بهذه المعايير على ضوء ضرورة العمل والتطبيق.

ومن جانب آخر، يساهم اعتماد المعايير في دعم عالمية الصيرفة الإسلامية وانتشارها عالميا وإقرارها رسميا من قبل المؤسسات الحكومية والدولية المختلفة<sup>2</sup>.

#### الفرع الثاني: ماهية المعايير المحاسبية للمؤسسات البنكية الإسلامية

<sup>1</sup>الموقع الرسمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية <http://aaofii.com/about-aaofii/> تاريخ الإطلاع 2023/03/15.

<sup>2</sup>بدروني عيسى وجبلاحي وفاء، معايير المحاسبة المالية الإسلامية ودورها في ضبط وتوجيه المؤسسات المالية الإسلامية، مجلة البحوث في العلوم

المالية والمحاسبة، المجلد 02، العدد03، سنة2018، ص.09.

وتعرف على أنها مجموعة من الإرشادات والتوجيهات الواجب الالتزام والتنفيذ بها عند تنفيذ الأحداث والعمليات المحاسبية التي يقوم بها البنك الإسلامي من إثبات وقياس وعرض وإفصاح خلال الفترة الزمنية، كما تعتبر مقياس لتقويم الأداء المحاسبي في مجال التنفيذ، وأداة تساعد في تقديم رأي فني محايد بالبيانات مالية المعدة من قبل البنك الإسلامي، وقد سهرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على إصدار المعايير المحاسبية الإسلامية استناداً إلى أحكام الشريعة الإسلامية.

أولاً: عرض المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

### 1- المعايير الشرعية

قامت الهيئة بإصدار ثمانية وخمسين معياراً شرعياً في فقه المعاملات عالجت تفصيلات جزء كبير من عقود الصناعة المالية الإسلامية والمتاجرة في العملات وأسواق المال ومنتجاتها، وشركات تمويل، وغيرها.

### 2- معايير المحاسبة المالية

أصدرت الهيئة مجموعة من المعايير خاصة بالمحاسبة المالية للمؤسسات المالية الإسلامية وهي كالتالي:

**المعيار المحاسبي المالي رقم (1): العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية**

ويعرف هذا المعيار القوائم المالية التي يتعين على المصارف نشرها دورياً لتلبية الاحتياجات المشتركة لفئات مستخدمي التقارير المالية، ويحدد هذا المعيار القواعد العامة لعرض المعلومات في القوائم المالية للمصارف ومتطلبات الإفصاح في تلك القوائم اللازمة لتحقيق أهداف المحاسبة والتقارير المالية في حدود آليات المحاسبة المالية.<sup>1</sup>

**المعيار المحاسبي المالي رقم (2): المربحة والمربحة للأمر الشراء**

ينطبق هذا المعيار على الموجودات المتاحة للبيع بالمربحة أو المربحة للأمر بالشراء، وعلى إيرادات ومصروفات، ومكاسب وخسائر تلك الموجودات، وعلى ذمم المربحات سواء اشترى المصرف تلك الموجودات من أمواله الذاتية أو من حسابات الاستثمار المطلقة. تم استبداله بمعيار المحاسبة المالية رقم (28) المربحة والبيوع الآجلة الأخرى.<sup>2</sup>

**المعيار المحاسبي المالي رقم (3): التمويل بالمضاربة**

يهدف هذا المعيار إلى وضع القواعد المحاسبية التي تحكم الإثبات، القياس والإفصاح عن عمليات المضاربة التي تجريها المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، كما يشمل المعيار تفاصيل عن الأسس الفقهية التي تم الاستناد

<sup>1</sup> هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة المالية، الموقع الرسمي (<http://aaofi.com/about-aaofi/>) تاريخ الإطلاع

2023/03/15، ص، 155.

<sup>2</sup> شالور وسام، مرجع سابق، ص، 45.



إليها في إيجاد المعالجات المحاسبية المقترحة، وعن البدائل المحاسبية المختلفة التي تم أخذها في الاعتبار، ومسوغات البديل الذي تم اختياره للعناصر المحاسبية للتمويل بالمضاربة.<sup>1</sup>

#### المعيار المحاسبي المالي رقم (4): التمويل بالمشاركة

يهدف هذا المعيار إلى وضع القواعد المحاسبية التي تحكم الإثبات، القياس والإفصاح عن عمليات المشاركة كما تجرئها المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، كما يشمل المعيار تفاصيل عن الأسس الفقهية التي تم الاستناد إليها في إيجاد المعالجات المحاسبية المقترحة، وعن البدائل المحاسبية المختلفة التي تم أخذها في الاعتبار، ومسوغات البديل الذي تم اختياره للعناصر المحاسبية للتمويل بالمشاركة.<sup>2</sup>

#### المعيار المحاسبي المالي رقم (5): الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حسابات الاستثمار

ينطبق معيار الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار على القوائم المالية التي تنشرها المصارف لخدمة أغراض المستخدمين الرئيسيين لهذه القوائم، وتخضع لأحكام هذا المعيار المصارف بجميع أنواعها بغض النظر عن أشكالها القانونية أو مواطنها أو أحجامها، وإذا كانت متطلبات القوانين والأنظمة التي تعمل هذه المصارف في إطارها مخالفة لبعض ما ورد في هذا المعيار فيجب الإفصاح عن ذلك، حيث تم استبداله بمعيار المحاسبة المالية رقم (27) حسابات الاستثمار.<sup>3</sup>

#### المعيار المحاسبي المالي رقم (6): حقوق أصحاب حسابات الاستثمار وما في حكمها

يتناول هذا المعيار القواعد المحاسبية الخاصة بالأموال التي يتلقاها المصرف من الغير بصفته مضاربا لاستثمارها على الوجه الذي يراه مناسباً، وتسمى حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، أو لاستثمارها بمراعاة شروط محددة، وتسمى حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة، وإذا كانت متطلبات القوانين والأنظمة التي تعمل هذه المصارف في إطارها مخالفة لبعض ما ورد في هذا المعيار فيجب الإفصاح عن ذلك، تم استبداله بمعيار المحاسبة المالية رقم (27) حسابات الاستثمار.<sup>4</sup>

#### المعيار المحاسبي المالي رقم (7): السلم والسلم الموازي

يهدف هذا المعيار إلى وضع القواعد المحاسبية التي تحكم الإثبات، القياس، العرض والإفصاح عن التمويل بصيغة السلم وعمليات السلم الموازي التي تجرئها المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، ومرفق بالمعيار تفاصيل عن الأسس الفقهية التي تم الاستناد إليها في إيجاد المعالجات المحاسبية.<sup>5</sup>

#### المعيار المحاسبي المالي رقم (8): الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك

<sup>1</sup> هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص. 201.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص. 231.

<sup>3</sup> سيدي محمد ولد عباد، مرجع سابق، ص. 62.

<sup>4</sup> نفس المرجع، نفس الصفحة.

<sup>5</sup> معايير المحاسبة المالية، مرجع سابق، ص. 261.

تناول هذا المعيار إجازة الأعيان إجازة تشغيلية أو إجازة منتهية بالتمليك، سواء كانت المؤسسة مؤجرة أم مستأجرة. ولا يتناول صكوك الإجازة لأنها ضمن معيار صكوك الاستثمار، ولا إجازة الأشخاص (عقد العمل) لأن لها معيارا خاصا بها<sup>1</sup>.

### المعيار المحاسبي المالي رقم (9): الزكاة

يهدف معيار الزكاة إلى وضع القواعد المحاسبية التي تحكم المعالجات المتعلقة بتحديد وعاء الزكاة، وقياس البنود التي تدخل في تحديد هذا الوعاء، والإفصاح عنها في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، ومرفق بالمعيار تفاصيل عن الأسس الفقهية التي تم الاستناد إليها في إيجاد المعالجات المحاسبية الواردة في هذا المعيار. ويراعي أيضا معالجة الأساسيات في موضوع الزكاة وأنواع الموجودات الزكوية التي يغلب التعامل بها في المصارف.<sup>2</sup>

### المعيار المحاسبي المالي رقم (10): الاستصناع والاستصناع الموازي

يهدف هذا المعيار إلى وضع القواعد المحاسبية التي تحكم إثبات وقياس وعرض الجوانب المالية لعمليات الاستصناع والاستصناع الموازي التي تجرهما المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية والإفصاح عنها في قوائمها المالية، ومرفق بالمعيار تفاصيل عن الأسس الفقهية التي تم الاستناد إليها في إيجاد المعالجات المحاسبية الواردة في هذا المعيار.

وقد يوجد مع عقد الاستصناع عقد استصناع منفصل (عقد الاستصناع الموازي) حيث يأخذ المصرف في العقد الأول صفة البائع (الصانع) لبضائع (المصنوع) - وهي المعقود عليه - إلى مشتر نهائي (المستصنع) بينما يأخذ المصرف في عقد الاستصناع الموازي صفة مشتر (المستصنع) للمصنوع من بائع (الصانع).<sup>3</sup>

### المعيار المحاسبي المالي رقم (11): المخصصات والاحتياطات

ينطبق هذا المعيار على المخصصات التي يكونها المصرف لتقويم موجودات الذمم والتمويل والاستثمار. كما يشمل المعيار الاحتياطات التي تجنمها المصرف سواء من دخل أموال المضاربة قبل اقتطاع نصيب المضارب وهو احتياطي معدل الأرباح، أم من أرباح أصحاب حسابات الاستثمار بعد اقتطاع نصيب المضارب وهو احتياطي مخاطر الاستثمار. ولا يشمل المعيار الاحتياطات القانونية وكذلك لا يشمل مخصصات الإهلاك الذي يمثل تعديلا للقيمة الدفترية للموجودات. وإذا كانت متطلبات القوانين والأنظمة التي تعمل هذه المصارف في إطارها مخالفة لبعض ما ورد في هذا المعيار فيجب الإفصاح عن ذلك، تم استبداله بمعيار المحاسبة المالية رقم (30) الاضمحلال والخسائر الإئتمانية والالتزامات المحملة بالخسائر.<sup>4</sup>

### المعيار المحاسبي المالي رقم (12): العرض والإفصاح العام في القوائم المالية لشركات التأمين الإسلامية

<sup>1</sup> هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، البحرين، سنة 2017، ص، 241

<sup>2</sup> معايير المحاسبة المالية، مرجع سابق، ص. 418.

<sup>3</sup> نفس مرجع، ص. 454.

<sup>4</sup> سيدي محمد ولد عباد، مرجع سابق، ص ص. 66، 65.

ويعرف هذا المعيار القوائم المالية التي يتعين على الشركات نشرها دورياً لتلبية الاحتياجات المشتركة لفئات مستخدمي التقارير المالية، ويحدد هذا المعيار القواعد العامة لعرض المعلومات في القوائم المالية لشركات التأمين ومتطلبات الإفصاح في تلك القوائم اللازمة لتحقيق أهداف المحاسبة والتقارير المالية في حدود آليات المحاسبة المالية.<sup>1</sup>

**المعيار المحاسبي المالي رقم (13): الإفصاح عن أسس تحديد وتوزيع الفائض أو العجز في شركات التأمين الإسلامية**

يهدف هذا المعيار الإفصاح عن أسس تحديد وتوزيع الفائض أو العجز في شركات التأمين الإسلامية إلى وضع القواعد التي تحكم الإفصاح عن أسس تحديد وتوزيع الفائض أو العجز، وذلك لغرض تقديم معلومات ملائمة وموثوقة تساعد مستخدمي القوائم المالية التي تعدها الشركات في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.<sup>2</sup>

**المعيار المحاسبي المالي رقم (14): صناديق الاستثمار**

يهدف هذا المعيار إلى تحديد شكل ومضمون القوائم المالية للأوعية الاستثمارية التي تؤسس وتدار طبقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، كما يهدف أيضاً إلى وضع الأسس المحاسبية لإثبات وقياس وعرض موجودات ومطلوبات وإيرادات ومصروفات هذه الصناديق في القوائم المالية، وتحديد الإفصاح اللازم لها.<sup>3</sup>

**المعيار المحاسبي المالي رقم (15): المخصصات والاحتياطات في شركات التأمين الإسلامية**

يهدف معيار المخصصات والاحتياطات إلى وضع القواعد المحاسبية التي تحكم الإثبات والقياس والعرض والإفصاح عن:

أ- المخصصات الفنية الرئيسية التي تكونها شركات التأمين الإسلامية بغرض تغطية المطالبات المتعلقة بالاشتراكات غير المكتسبة، والمطالبات تحت التسوية، والمخاطر التي حدثت ولم يبلغ عنها.

ب- الاحتياطات التي تجنّبها الشركة من الفائض قبل توزيعه على حملة الوثائق مثل الاحتياطي الذي تكونه الشركة بغرض تغطية العجز الذي قد يحصل في فترات مالية مستقبلية، وهو "احتياطي تغطية العجز" والاحتياطي الذي تكومه الشركة لتخفيف أثر المطالبات غير العادية في أعمال التأمين التي تتسم بدرجة عالية من التذبذب، وهو "احتياطي تخفيف ذبذبة المطالبات".<sup>4</sup>

**المعيار المحاسبي المالي رقم (16): المعاملات بالعملة الأجنبية والعمليات بالعملة الأجنبية**

<sup>1</sup> هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص. 534.

<sup>2</sup> نفس مرجع، ص. 594.

<sup>3</sup> مرجع سابق، ص. 616.

<sup>4</sup> هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص. 663.

يهدف هذا المعيار إلى وضع القواعد المحاسبية التي تحكم الإثبات والقياس والعرض والإفصاح عن المعاملات بالعملات الأجنبية والعمليات بالعملات الأجنبية التي تجرّها المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، ومرفق بالمعيار تفاصيل عن الأسس الفقهية التي تم الاستناد إليها في إيجاد المعالجات المحاسبية.<sup>1</sup>

#### المعيار المحاسبي المالي رقم (17): الاستثمارات

هدف هذا المعيار إلى وضع القواعد المحاسبية التي تحكم الإثبات، القياس والعرض والإفصاح عن الصكوك، والأسهم، والعقارات التي تستخدمها المؤسسات المالية الإسلامية في استثماراته، تم استبداله بمعيار المحاسبة المالية رقم (25): الاستثمارات في الصكوك والأسهم والأدوات المشابهة.

#### المعيار المحاسبي المالي رقم (18): الخدمات المالية الإسلامية التي تقدمها المؤسسات المالية التقليدية

يهدف هذا المعيار إلى وضع الأسس المحاسبية للإثبات والقياس والعرض والإفصاح لكل من الموجودات التي تدار، والأموال التي يتم تلقيها وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في القوائم المالية للمؤسسات المالية التقليدية التي تقدم خدمات مالية إسلامية، وكذلك الدخل الذي ينتج عن هذه الخدمات وتحديد الإفصاح اللازم المرتبط بهذه الخدمات.<sup>2</sup>

#### المعيار المحاسبي المالي رقم (19): الاشتراكات في شركات التأمين الإسلامية

يهدف معيار الاشتراكات في شركات التأمين الإسلامية إلى وضع الأسس المحاسبية للإثبات والقياس والعرض والإفصاح بشأن الاشتراكات المتبرع بها من قبل حملة الوثائق في التأمين العام (التأمين على الأشياء، والتأمين على المسؤولية) و/أو الجزء المتبرع به من الاشتراكات من قبل حملة الوثائق في التأمين على الأشخاص في شركات التأمين الإسلامية.<sup>3</sup>

#### المعيار المحاسبي المالي رقم (20): البيع الآجل

تم استبداله بمعيار المحاسبة المالية رقم (28) المربحة والبيوع الآجلة الأخرى.

#### المعيار المحاسبي المالي رقم (21): الإفصاح عن تحويل الموجودات

<sup>1</sup> نفس مرجع، ص. 688.

<sup>2</sup> نفس مرجع، ص. 716.

<sup>3</sup> هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص. 734.

يهدف معيار تحويل الموجودات إلى وضع القواعد التي تحكم الإفصاح عن عمليات تحويل الموجودات بين حسابات الاستثمار المختلفة التي تجرئها المؤسسات المالية الإسلامية.<sup>1</sup>

#### المعيار المحاسبي المالي رقم (22): التقرير عن القطاعات

يهدف معيار التقرير عن القطاعات إلى وضع القواعد التي تحكم إعداد التقارير المالية عن القطاعات، وتشمل معلومات عن أنواع المنتجات والخدمات المختلفة التي تقدمها المؤسسات المالية الإسلامية والمناطق الجغرافية المختلفة التي تعمل فيها، لمساعدة مستخدمي القوائم المالية بشأن:

- تقييم أفضل لأداء المنشأة.

- التعرف على الموارد الموزعة التي تعتمد عليها معظم أنشطة المؤسسة.

- تقدير أفضل للمخاطر التي تتعرض لها المؤسسة والعوائد التي تحققها.

- تعزيز شفافية التقارير المالية التي تعدها المؤسسة.<sup>2</sup>

#### المعيار المحاسبي المالي رقم (23): توحيد القوائم المالية

يهدف هذا المعيار إلى بيان المبادئ والقواعد الخاصة بتوحيد القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية، والمؤسسات التابعة لها، الخاضعة لعملية التوحيد.<sup>3</sup>

#### المعيار المحاسبي المالي رقم (24): لاستثمار في الكيانات المنتسبة

يهدف هذا المعيار إلى وضع الأسس المحاسبية للإثبات والقياس والعرض والإفصاح بشأن الاستثمارات في الكيانات المنتسبة (الشركات الزميلة) التي تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية.<sup>4</sup>

#### المعيار المحاسبي المالي رقم (25): لاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المتشابهة

يهدف هذا المعيار إلى بيان المبادئ المحاسبية المتعلقة بإثبات وقياس وعرض والإفصاح عن الاستثمارات، التي تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية، في الصكوك والأسهم والاستثمارات الأخرى التي تحمل خصائص أدوات الدين وحقوق الملكية.<sup>5</sup>

#### المعيار المحاسبي المالي رقم (26): الاستثمار في العقارات

<sup>1</sup> نفس مرجع، ص. 776.

<sup>2</sup> نفس مرجع، ص. 794.

<sup>3</sup> نفس مرجع، ص. 816.

<sup>4</sup> نفس مرجع، ص. 838.

<sup>5</sup> معايير المحاسبة المالية، مرجع سابق، ص. 860.

يهدف هذا المعيار إلى وضع الأسس المحاسبية للإثبات والقياس والعرض والإفصاح بشأن الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية، في العقارات المقتناة لغرض الحصول على إيراد دوري، أو المقتناة لغرض توقع الزيادة في قيمتها في المستقبل، أو للغرضين كليهما<sup>1</sup>.

المعيار المحاسبي المالي رقم (27): حسابات الاستثمار

ووفق المجلس على أن يحل هذا المعيار محل معياري المحاسبة المالية رقم (05) و(06) بناء على الإطار الجديد للمفاهيم، وسعياً إلى تدارك المسائل المستجدة في مجال ممارسات التمويل الإسلامي والمحاسبة، وإعداد البيانات المالية والإفصاح. حيث يبرز المبادئ المحاسبية المتعلقة بالإقرار والقياس والعرض لحسابات الاستثمار، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من البيانات المالية للمؤسسات المالية الإسلامية، وعلى وجه الخصوص البنوك الإسلامية<sup>2</sup>.

المعيار المحاسبي المالي رقم (28): المراجعة والبيع الآجلة الأخرى

يهدف هذا المعيار إلى وضع القواعد المحاسبية للإثبات والقياس والإفصاح عن معاملات المراجعة والبيع الآجلة الأخرى وذلك من منظور البائع والمشتري، يحل هذا المعيار محل معياري المحاسبة المالية رقم (02) و(20)<sup>3</sup>.

3\_ معايير الحوكمة: وتتمثل في الآتي:

\_ المعيار (01): تعيين هيئة الرقابة الشرعية وتكوينها وتقريره.

\_ المعيار (02): الرقابة الشرعية.

\_ المعيار (03): الرقابة الشرعية الداخلية.

\_ المعيار (04): لجنة المراجعة والضوابط في المؤسسات المالية الإسلامية.

\_ المعيار (05): بيان مبادئ الضبط في المؤسسات المالية الإسلامية.

\_ المعيار (06): استقلالية هيئة الرقابة الشرعية.

\_ المعيار (07): المسؤولية الاجتماعية للشركة: السلوك والإفصاح في المؤسسات المالية الإسلامية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> نفس مرجع، ص. 893.

<sup>2</sup> نفس مرجع، ص ص. 941، 940.

<sup>3</sup> نفس مرجع، ص. 07.

<sup>4</sup> ابن عبد الرحمان البشير وشرفة حكيمة، أهمية المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مجلة ASJP، المجلد 16، العدد 03، ص. 57.

4- معايير الأخلاقيات: وتتكون من معيارين هما:

\_ المعيار (01): ميثاق أخلاقيات المحاسب والمراجع الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية.

\_ المعيار (02): ميثاق أخلاقيات العاملين فيها.<sup>1</sup>

5- معايير المراجعة: وتتضمن المجالات التالية:

- هدف التدقيق ومبادئه.

- تقرير المدقق الخارجي.

- شروط الارتباط لأداء عملية التدقيق.

- فحص المدقق الخارجي والتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

- مسؤولية المدقق الخارجي بشأن التحري عن التزوير والخطأ عند مراجعة القوائم المالية.

ثانياً: أهداف معايير محاسبة البنوك الإسلامية

تحقق معايير محاسبة البنوك الإسلامية العديد من الأغراض من أهمها ما يلي:

- تعتبر معايير المحاسبة المرجع الذي يرجع إليه المحاسب عند تنفيذ العمليات المحاسبية.
- توضيح معايير المحاسبة المعالجات المحاسبية لعمليات البنوك الإسلامية وهذا يحقق مبدأ التوحيد والثبات.
- تساعد في رفع كفاءة الأداء المحاسبي في البنوك الإسلامية ولاسيما بالنسبة للمحاسبين الجدد.
- تساعد في إجراء المقارنات بين القوائم المالية لمجموعة البنوك الإسلامية لاتخاذ مختلف القرارات.
- تعتبر معايير المحاسبة وسيلة موضوعية لتقويم الأداء المحاسبي وتطويره إلى الأفضل ولاسيما في ظل العولمة.
- تعتبر معايير المحاسبة المرجعية لأجهزة الرقابة الخارجية على حسابات البنوك الإسلامية مثل: البنوك ومؤسسات النقد ومراقب الحسابات.
- تساعد معايير المحاسبة في البنوك الإسلامية في تحقيق التعاون والتنسيق بين المؤسسات والهيئات والمراكز المحاسبية العالمية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> باشا رفيقة وعمامرة باسمينة، مدى تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة aaoifi في المؤسسات المالية، مجلة دراسات المتقدمة في المالية والمحاسبية، المجلد 04، العدد 02 جامعة، سنة 2022، ص.41.

<sup>2</sup> حسين حسين شحاتة، طبيعة وأسس ومعايير محاسبة المصارف الإسلامية، بنك التمويل المصري السعودي، دورة أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، ص.23.

ثالثاً: أهمية معايير محاسبة البنوك الإسلامية

إن وجود معيار شرعي، أو محاسبي شرعي لكل عقد من العقود المطبقة، ولكل منتج من المنتجات في غاية من الأهمية لما يترتب على ذلك من الفوائد الآتية:

- إن وجود معيار شرعي لأي خدمة، أو منتج، بصياغة قانونية واضحة يجعل المؤسسة المالية تسير على هداه بوضوح وبخطوات راسخة للوصول إلى تطبيق أحكام الشريعة دون لبس أو غموض. حيث أن التزام المؤسسة المالية بهذه المعايير يترتب عليه كسب ثقة المتعاملين معها واحترامهم لها.

- إن التزام بهذه المعايير سيؤدي إلى مزيد من تحقيق التعاون والتكامل بين المؤسسات المالية، بل إنه يؤدي إلى توحيدها من حيث العقود والضوابط والمبادئ العامة.

- إن وجود هذه المعايير يفيد المتعاملين من حيث الالتزام بأحكام الشريعة، وبالتالي يعملون ما لهم وما عليهم من واجبات وأحكام. فهي الموجه والمتحكم في السلوك المالي والوظيفي.

- إن وجود هذه المعايير والالتزام بها يفيد الدولة، والمصارف المركزية، وجهات الرقابة والتدقيق، بكيفية التعامل مع المؤسسات المالية الإسلامية وضبطها، والتعرف على أعمالها وعقودها، وكيفية التدقيق عليها على ضوء سس وضوابط حددتها المعايير الشرعية. ويفيد قبل ذلك المؤسسات المالية الإسلامية بإعطائها هويتها.

- إن وجود هذه المعايير الشرعية والمحاسبية يفيد شركات التدقيق الخارجي في كيفية الضبط والتدقيق الداخلي على أسس وموازن وأوزان محددة، حيث أن للمعايير الشرعية أثر في كفاءة التدقيق، ومن هذه الآثار أنه يقلل من أخطاء العاملين في المؤسسة ويسهل مهمة المدقق الشرعي.

- إن الالتزام بهذه المعايير الشرعية يؤدي إلى التطور، ولكن هذا إنما يتحقق بإمكانية المراجعة بها على ضوء ضرورة العمل والتطبيق، ففقه التطبيق والمعايشة أهم أنواع الفقه. لأن المعاملات المالية من أهم مجالات الحياة الحيوية اليومية، كما أنها أكثر نشاطاً وتطوراً إذ تتجدد صورها وأوجهها<sup>1</sup>.

إذن يمكن القول إنها تشكل مرجعاً ومنهج عمل معتبر يرجع إليه المحاسب عند تنفيذ العمليات المحاسبية، كما يرجع له كل من أجهزة الرقابة الخارجية ومراقب الحساب الخارجي، وتشكل هذه المعايير خارطة طريق حيث توضح تلك المعايير المعالجات المحاسبية لعمليات المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية وهذا يحقق مبدأ التوحيد والثبات، وتساعد المعايير الإسلامية في إجراء المقارنات بين القوائم المالية لمجموعة المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية وتقييمها بالشكل المناسب، ولا سيما في ظل العولمة، وانتشار التكتلات الإقليمية والدولية. وتساعد

<sup>1</sup> ابن عبد الرحمان البشير وشرفة حكيمة، مرجع سابق، ص. 59.



المعايير الإسلامية أيضا في تحقيق الثقة في القوائم المالية المنشورة للمؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية، على المستويين الإقليمي والدولي<sup>1</sup>.

**المطلب الثاني: علاقة التدقيق المحاسبي بالمعايير المحاسبية الإسلامية**

من خلال متابعة مجموعات المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والتدقيق لمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)، يمكن ربط العلاقات بين كل مجموعة معايير مع مجموعة أخرى.

**الفرع الثاني: العلاقة بين التدقيق المحاسبي في البنوك الإسلامية ومعايير المحاسبة الإسلامية**

لفهم العلاقة بين التدقيق المحاسبي ومعايير المحاسبة الإسلامية، سيتم الاعتماد على تصنيفات هيئة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)، حيث تعتمد على تصنيف لمعاييرها في شكل حزم مترابط في نقاط معينة، ويمكن تلخيصها في الجدول التالي:

**جدول (4): معايير المحاسبة**

رمز المعايير	نوع المعايير
FAS 14 و17 تغطي صناديق الاستثمار والاستثمارات	FAS 1 العرض والإفصاح
FAS 16 تتعلق بمعاملات العملات الأجنبية	FAS 2, 3, 4 طرق التمويل (المربحة والمضاربة والمشاركة)
FAS 18 الخدمات المالية الإسلامية التي تقدمها المؤسسات المالية التقليدية	FAS 5 توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار
FAS 20 حول البيع بالدفع المؤجل	FAS 6 حقوق الملكية لأصحاب حسابات الاستثمار
FAS 21 تتعلق بتحويل الأصول	FAS 7 و8 السلام ومعاملات السلم والإجارة
FAS 22 يتعلق بالإبلاغ القطاعي	FAS 9 الزكاة
FAS 23 تتعلق بالبيانات المالية الموحدة	FAS 10 يتعلق بالاستصناع
FAS 24 المساهمات في شركات التأمين الإسلامية	FAS 11 يغطي المخصصات والاحتياطيات
FAS 25 استثمارات في شركات زميلة	FAS 12 و13 و15 و19 تتعلق بشركات التأمين

Source : Adel Mohammed Sarea and Hj Mustafa MohdHanefah, The Need of Accounting Standards for Islamic Financial

Institutions, in International Management Review, Vol. 9 No. 2, 2013. PP. 54

<sup>1</sup> صدام كاظم هشام، أهمية تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية في عمل المصارف الإسلامية، كلية إقتصاديات الأعمال، جامعة النهرين، العراق 2021، ص.39.

نلاحظ أن معايير المحاسبة بالنسبة لهيئة تشتمل على معايير لتطبيق المحاسبة المالية على العمليات البنكية الإسلامية، وفيما يلي جدول يوضح معايير التدقيق الموضوعة من طرف الهيئة.

جدول (5): معايير التدقيق

نوع المعايير	رزمة المعايير
معايير التدقيق	<p>أهداف ومبادئ التدقيق بصفة عامة (تم التعرض لها بالتفصيل في الفصل الأول)</p> <p><b>تقرير مدقق الحسابات</b></p> <p>شروط الالتزام بالتدقيق</p> <p><b>اختبار الامتثال لقواعد ومبادئ الشريعة من قبل مدقق خارجي (تدقيق شرعي)</b></p> <p><b>مسؤولية المدقق عن اعتبار الاحتيال والخطأ في تدقيق البيانات المالية</b></p>

Source : Adel Mohammed Sarea and Hj Mustafa MohdHanefah, The Need of Accounting Standards for Islamic Financial Institutions, in International Management Review, Vol. 9 No. 2, 2013. PP. 54

من خلال الجدول، نلاحظ أن معايير التدقيق تتضمن تقرير مدقق الحسابات، وهذا يعني أن التدقيق المحاسبي هو جزء من خطة التدقيق الإجمالية، كما أن تدقيق الامتثال (المطابقة) لقواعد ومبادئ الشريعة أو ما يسمى "تدقيق شرعي"<sup>1</sup> هو أيضا أحد مكونات التدقيق بشكل عام ولا يقع تحت عمل مدقق الحسابات.

من جهة أخرى يتم الاعتماد على مدقق شرعي خارجي بغرض مساعدة هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في تكوين رأي بشأن التزام المصرف بأحكام الشريعة الإسلامية، وقد يكون المدقق الخارجي عضوا في هيئة التدقيق الشرعي وهي جهاز تابع لهيئة الرقابة الشرعية يقوم بتدقيق ومتابعة وفحص وتحليل كافة الأعمال المصرفية والتصرفات والسلوكيات التي يقوم بها الأفراد والوحدات وغيرها للتأكد من أنها تتم وفقا لقرارات وتوصيات هيئة الرقابة، وذلك باستخدام الوسائل والأساليب الملائمة، وبيان المخالفات والأخطاء وتصويبها فورا، وتقديم التقارير الشرعية المتضمنة الملاحظات والأخطاء<sup>2</sup>.

جدول (6): معايير الحوكمة

نوع المعايير	رزمة المعايير
--------------	---------------

<sup>1</sup> تدقيق الشريعة هو عملية تتضمن فحص أعمال المؤسسة المالية الإسلامية والعقود المبرمة بهدف إعطاء رأي عن مدى التزام الإدارة بالضوابط والتوصيات والفتاوى الصادرة عن الهيئة والمعايير الشرعية الصادرة عن AAOIFI وعن المجامع الفقهية والندوات والمؤتمرات المصرفية

<sup>2</sup> عبد الله على الصبيحي، سهيل أحمد حوامده، تطوير عمل هيئة التدقيق الشرعي في البنك الإسلامي الأردني، علوم الشريعة والقانون، قسم المصارف الإسلامية، جامعة الأردن 2014، المجلد 41، ملحق 2، ص. 728.

<p>هيئة الرقابة الشرعية: التعيين والتكوين والتقارير. تدقيق الشريعة. تدقيق شرعي داخلي. لجنة التدقيق والحوكمة للمؤسسات المالية الدولية. استقلالية هيئة الرقابة الشرعية. بيان حول مبادئ الحوكمة للمؤسسات المالية الدولية. المسؤولية الاجتماعية للشركات.</p>	معايير الحوكمة
--	----------------

Source : Adel Mohammed Sarea and Hj Mustafa MohdHanefah, The Need of Accounting Standards for Islamic Financial Institutions, in International Management Review, Vol. 9 No. 2, 2013. PP. 54

من خلال الجدول، يتضح لنا أن معايير الحوكمة تشتمل على تدقيق الشريعة وإلى تدقيق شرعي داخلي، كما يشير الجدول إلى نقطة مهمة وهي "استقلالية هيئة الرقابة الشرعية"<sup>1</sup>، وهذا يعني أن المحاسبة تكشف عن بعض الحسابات والممارسات التي قد توافق عليها هيئة الرقابة على الشريعة أو ترفضها بسبب عدم مطابقتها "لمعايير الشريعة" (سيتم التطرق إليها) وتحولها لحساب "أعمال خيرية دائنة" بغرض إخراجها "محاسبيا" من إيرادات البنك، إن وجود هيئة الرقابة الشرعية واستقلاليتها مهم جدا لجمهور المساهمين والمستثمرين والمقترضين معرفته، فإن تدقيق الشريعة إذن هو جزء من حوكمة المؤسسة البنكية.

جدول (7): معايير الأخلاقيات

نوع المعايير	رزمة المعايير
معايير الأخلاقيات	مدونة أخلاقيات المحاسبين ومراجعي الحسابات في المؤسسات المالية الدولية. مدونة أخلاقيات العاملين في المؤسسات المالية الدولية.

Source : Adel Mohammed Sarea and Hj Mustafa MohdHanefah, The Need of Accounting Standards for Islamic Financial Institutions, in International Management Review, Vol. 9 No. 2, 2013. PP. 54

من خلال الجدول، يتضح لنا أن معايير الأخلاقيات تضم كل من أخلاقيات المحاسبين ومراجعي الحسابات، وكذلك مدونة أخلاقيات العاملين في المؤسسات المالية الدولية، وذلك متطابق تقريبا مع ما تم مشاهدته عند التعرض لمعايير التدقيق والتي تحدثت عن مسؤولية المدقق عن اعتبار الاحتيال والخطأ في تدقيق البيانات المالية.

<sup>1</sup> هيئة الرقابة على الشريعة هي جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات ويجوز أن يكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء على أن يكون من المتخصصين في مجال المصارف الإسلامية وله إمام بطبيعة المعاملات.

جدول (8): معايير الشريعة

نوع المعايير	رزمة المعايير
معايير الشريعة	1. المتاجرة في العملات 22. عقود الامتياز
	2. بطاقة الخصم وبطاقة الشحن وبطاقة الانتماء 23. وكالة
	3. التخلف عن السداد من قبل المدين 24. التمويل المشترك
	4. تسوية الديون عن طريق المقاصة 25. الجمع بين العقود
	5. الضمانات 26. التأمين الإسلامي
	6. تحويل بنك تقليدي إلى بنك إسلامي 27. المؤشرات
	7. الحوالة 28. الخدمات المصرفية
	8. مراجعة لأمر الشراء 29. آداب وأحكام الفتوى
	9-الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك 30- تحقيق الدخل (التوريق)
	10. السلام والسلام الموازي 31. شروط الغرر المالي
	11. الاستصناع والاستصناع الموازي 32. التحكيم
	12. الشراكة والمؤسسات الحديثة 33. الوقف
	13. المضاربة 34. إجارة في العمل (أفراد).
	14. الاعتماد المستندي 35. الزكاة
	15. جوال 36. تأثير الحوادث على الالتزامات
	16. الأوراق التجارية 37. اتفاقية الانتماء
	17. صكوك الاستثمار 38. التعاملات المالية عبر الإنترنت
	18. حيازة القَبد 39. الرهن العقاري
	19. القرض 40. توزيع أرباح الاستثمار بالمضاربة
	20. السلع في الأسواق المنظمة 41. إعادة التأمين الإسلامي
	21- الأوراق المالية (الأسهم والسندات)

Source : Adel Mohammed Sarea and Hj Mustafa MohdHanefah, The Need of Accounting Standards for Islamic Financial

Institutions, in International Management Review, Vol. 9 No. 2, 2013. PP. 54

الجدول يظهر قائمة بمختلف العمليات التي تنظر الشريعة في مدى مطابقتها للشريعة الإسلامية، إذن تقدم هذه المعايير رزمة من العمليات التي تشرح شروط قابلية تطبيقها لتكون متوافقة مع الشريعة، وهو ما يرتبط بمعايير التدقيق ضمن العنصر الخاص باختبار الامتثال لقواعد ومبادئ الشريعة من قبل مدقق خارجي (تدقيق شرعي).

في إطار هذا السياق يمكن القول إن التدقيق المحاسبي يعتبر جزءاً من معايير التدقيق، كذلك اختبار المطابقة (الامتثال) لقواعد ومبادئ الشريعة الذي ينتمي للتدقيق الشرعي هو أيضاً ينتمي لمعايير التدقيق، من جهة أخرى يشكل تدقيق الشريعة أحد معايير الحوكمة كما تمت الإشارة.

تشكل معايير الشريعة من 41 معياراً تؤخذ بعين الاعتبار عند القيام بمهام التدقيق، وتحتوي معايير المحاسبة على عدة عمليات والتي تحتاج إلى تأطير شرعي عن طريق تدقيق الشريعة.

ونستنتج إذن أن التدقيق المحاسبي يفحص ويقيم مدى تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية في الجزء الخاص بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، أي أنه لا يدقق إلا الجزء الخاص بالرقابة على الحسابات والممارسة المحاسبية الإسلامية البحتة حسب القائمة الخاصة بذلك، لكن تدقيق الشريعة قد يلغي إيرادات للبنك إن لم تكن مطابقة لمعايير الشريعة (41).

## خلاصة الفصل الأول:

تم التطرق إلى التدقيق بصفة عامة من خلال التعرف على أهدافه وخصائصه وتنظيم وظيفة التدقيق الداخلي ثم التعرف على التدقيق المحاسبي بصفة خاصة لما له أهمية بالغة في المحافظة على أموال البنوك الإسلامية. ودور الذي يلعبه في التأكد من كل أعمال البنك تتم وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وطبقا للفتاوى والتفسيرات الصادرة عن مجامع الفقه وهيئات الفتوى والرقابة الشرعية.

تعتبر المصارف الإسلامية مؤسسات مالية مصرفية، واقتصادية، واجتماعية، وتنموية، تقوم على تلقي الأموال من مختلف المتعاملين للقيام بالوظائف والأنشطة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وترمي من خلال ذلك إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تخدم الفرد والمجتمع والاقتصاد ككل. وعلى هذا الأساس نجد أن البنوك الإسلامية تنفرد بمجموعة متميزة من صيغ التمويل والاستثمار التي تميز جانب استخدامات الأموال في ميزانيتها، والتي تقوم على أساس أهم قاعدتين في العمل المصرفي الإسلامي واللذان تقضيان بأن الغنم لا يتأتى إلا بتحمل الغرم، وأن الخراج لا يكون إلا بوجود الضمان وهو الأمر الذي يدل على وجود اختلاف في طبيعة عمل المصارف الإسلامية عن نظيراتها التقليدية، وطالما كانت المحاسبة جزءا تابعا وجوهرة المؤسسة التي تنتمي إليها كان لابد للبنوك الإسلامية من معايير محاسبية تضبط عملها.

ومن هنا تبرز هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لتقديم البديل يتلاءم مع خصوصيات البنوك الإسلامية من خلال إعداد وتطوير معايير محاسبية معدة من خلال خبراء في المحاسبة المالية بالإشراف من طرف الجهات الشرعية حتى تعد هذه المعايير بما لا يتخالف مع قواعد الشريعة الإسلامية ولتقدم الضوابط والإرشادات التي تحكم البنوك الإسلامية عامة، وهو ما سيتم التطرق له في الفصل الموالي.

## الفصل الثاني:

التدقيق المحاسبي للبنوك

الإسلامية كأداة لضمان تطبيق

المعايير المحاسبية الإسلامية

تمهيد:

تحتاج المؤسسات المالية الإسلامية مثل غيرها من المؤسسات التقليدية إلى استخدام معايير محاسبية ومراجعة، ولكن يجب أن تلاءم هذه المعايير طبيعة نشاط وعمليات المؤسسات المالية الإسلامية، بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية في كل معاملاتها. ولهذا يجب أن تصمم وتشغل المؤسسات المالية الإسلامية نظمتها المحاسبية في ضوء القواعد الكلية التي تحكم الفكر المحاسبي الإسلامي، ولا يجوز أن يطبق عليها أسس ونظم محاسبة البنوك التقليدية.

سنحاول من خلال هذا الفصل دراسة العلاقة بين التدقيق المحاسبي والمعايير المحاسبية الإسلامية. وهذا من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: دراسة حالة مجموعة بنك البركة المصرفية – البحرين وبنك البركة-الجزائر



### المبحث الأول: دراسة حالة بنك البركة

نظرا لأهمية الرقابة الشرعية والمدققين المحاسبين وتأثيرهم على أعمال البنوك الإسلامية لكونهم وظيفة تضمن تطبيق المعايير المحاسبية على أكمل وجه وتحافظ على أموال البنك وتنميتها وطمأنة كل المتعاملين عامة والمساهمين، خاصة في البنك على أن الإدارة تلتزم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وبالفتاوى والتوصيات والقرارات والمعايير الصادرة عن الهيئات الشرعية.

لذا سوف نقوم في هذا المبحث إلى دراسة أثر التدقيق المحاسبي على تطبيق معايير المحاسبية الإسلامية من خلال تحليل تقرير بنك البركة الجزائري.

### المطلب الأول: تقديم مجموعة البركة المصرفية

بنك البركة الإسلامي هو بنك تجزئة إسلامي، مرخص من قبل مصرف البحرين المركزي ومسجل لدى وزارة الصناعة والتجارة والسياحة في البحرين، يقدم البنك أنواع متعددة من الخدمات المصرفية للأفراد والشركات والخدمات البنكية الاستثمارية، ويمارس البنك نشاطه من خلال مكتبه الرئيسي في البحرين إضافة إلى فروعه العاملة في مختلف دول العالم.

#### الفرع الأول: تقديم مجموعة البركة المصرفية

#### أولاً: تعريف مجموعة البركة المصرفية

مجموعة البركة المصرفية (البنك) شركة مساهمة تأسست في مملكة البحرين بتاريخ 27 يونيو 2002، بموجب السجل التجاري رقم 48915 يشارك البنك في الأنشطة المصرفية في منطقة الشرق الأوسط وأوروبا وشمال إفريقيا وجنوب إفريقيا، عنوان المكتب المسجل للبنك هو خليج البحرين 1882، المنامة مملكة البحرين وناسداك دبي، يعمل البنك بموجب ترخيص مصرفي إسلامي بالجملة صادر عن مصرف البحرين المركزي. تقدم خدماتها وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية في مجالات مصرفية التجزئة والتجارة والاستثمار، وهي شركة عالمية رائدة في مجال العمل المصرفي تقدم خدماتها لحوالي مليار شخص في العالم برأس مال مصرح به 1.5 مليار دولار أمريكي.

وتتكون الأنشطة الرئيسية للبنك والشركات التابعة له من الأنشطة الدولية والأعمال المصرفية التجارية والتمويل والخزينة وأنشطة الاستثمار، يخضع البنك لإشراف وتنظيم بواسطة CBB، وقد تحصلت مجموعة البركة المصرفية على "أفضل بنك إسلامي" للسنة الثانية على التوالي ضمن سباق الجوائز السنوية التي تمنحها مجلة جلوبال فاينانس (Global finance)، المتخصصة في مجال البنوك التمويل لمؤسسات الصيرفة والتمويل العالمية.

#### ثانياً: فروع مجموعة البركة

تنتشر المجموعة انتشاراً جغرافياً واسعاً من خلال وحداتها المصرفية التابعة ومكاتب تمثيل في ثلاث قارات

و17 دولة، وتقدم خدماتها عبر أكثر من 700 فرع يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (9) : يوضح فروع مجموعة البركة المصرفية.

تسمية البنك	البلد	عدد الفروع	سنة التأسيس
البنك الإسلامي الأردني	الأردن	108	1978
بنك البركة مصر	مصر	32	1980

## الفصل الثاني: التدقيق المحاسبي للبنوك الإسلامية كأداة لضمان تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية

1983	37	تونس	بنك البركة تونس
1984	7	البحرين	بنك البركة الإسلامي
1984	28	السودان	بنك البركة السودان
1985	230	تركيا	بنك البركة التركي للمشاركات
1989	11	جنوب إفريقيا	بنك البركة المحدود جنوب إفريقيا
1991	31	الجزائر	بنك البركة الجزائر
1991	6	لبنان	بنك البركة لبنان
2007	-	المملكة العربية السعودية	بنك البركة كابيتال
2008	-	اندونيسيا	مكتب تمثيلي
2009	14	سوريا	بنك البركة سوريا
2010	192	باكستان	بنك البركة (باكستان) المحدود
2011	1	ليبيا	مكتب تمثيلي
2017	5	المغرب	بنك التمويل والإئتماء
701 فرع		المجموع	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية لسنة 2023.

### الفرع الثاني: التقرير السنوي لمجموعة بنك البركة مارس 2023

#### أولاً: الامتثال لمعايير المحاسبة الإسلامية

تقوم مجموعة بنك البركة الإسلامي عند تطبيق أي معيار من معايير للمعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، بالإفصاح عنه في بيان الامتثال الذي تقوم بإصداره، حيث يؤدي الامتثال لمبادئ المحاسبة الإسلامية إلى ظهور نمط عملية بديلة وقواعد إدارة أكثر صرامة، فتقوم مجموعة بنك البركة الإسلامي بإصدار البيانات والقوائم المالية وفق للقواعد المعمول بها واللوائح الصادرة وفقاً لإطار عمل عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI). حيث تنص سياسة الامتثال على تقييم المخاطر وتنفيذ ضوابط مناسبة والتأكد من فعاليتها وتصحيح الأخطاء، كما توجد لدى الوحدات التابعة للمجموعة أنظمة وأدوات تحكم بما في ذلك هيئة الرقابة الخاصة بكل وحدة لضمان الامتثال لجميع قواعد ومبادئ المحاسبة الإسلامية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>Rapport de Al baraka group BSC. Interim condensed consolidated financial statements ،31march 2023 page 8.

ثانيا: المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة المطبقة من قبل المجموعة

طبقت مجموعة بنك البركة الإسلامي المعايير والتعديلات التالية على المعايير ، وهذا تماشيا مع معايير محاسبة الإسلامية، حيث ينتج عن ذلك تغيرات في صافي الدخل أو الحقوق الملكية لمجموعة بنك البركة الإسلامي، ومع ذلك قد ينتج عنه إفصاحات إضافية في نهاية العام، ولتوضيح ذلك تم تحليل معطيات الخاصة بمعيار الزكاة ومعيار التقارير المالية المرحلية لمجموعة بنك البركة إسلامي وهي كالتالي:

#### 1-التقارير المالية لمعيار الزكاة: (FAS39)

أصدرت أيوفي معيار المحاسبة المالية رقم 39 في عام 2021 يحل هذا المعيار ويحل محل معيار المحاسبة المالية رقم 9 "الزكاة" ويهدف إلى تحديد الخروج بالمعاملة المحاسبية للزكاة في دفاتر المؤسسات بما في ذلك العرض والإفصاح عن طريق مؤسسة مالية إسلامية متطلبات المحاسبة والتقارير المالية مثل الاعتراف والعرض. تنطبق متطلبات الإفصاح الخاصة بهذا المعيار على المؤسسات الملزمة بدفع الزكاة نيابة عن بعض أو جميع المؤسسات غير الملزمة بدفع الزكاة تطبيق متطلبات الإفصاح الواردة في هذا المعيار بعض أصحاب المصلحة أو جميعهم حسب الاقتضاء<sup>1</sup>.

#### 2-نتائج الصادرة عن عملية التدقيق المحاسبي لمعيار الزكاة

لقد قامت المجموعة بعملية التدقيق المحاسبي للعمليات والبيانات المالية الخاصة بهذا المعيار لمعرفة هل يتم العمل وفق معايير المحاسبة الإسلامية التي تحكم المعيار من مختلف الجوانب.(أنظر الملحق)  
-حيث صدر عن التدقيق المحاسبي أن المجموعة بنك البركة الإسلامي يأخذ بعين الاعتبار تطبيق معيار الزكاة أي يتم العمل وفق القواعد والمبادئ المدرجة في هذا المعيار<sup>2</sup>.  
- أنشطة ومهام التدقيق المحاسبي تؤدي إلى كفاءة استخدام الأمثل لمعايير المحاسبة الإسلامية في البنوك الإسلامية.  
- وجود تعاون بين التدقيق المحاسبي والتدقيق الشرعي في البنوك الإسلامية.  
- استخدام البنك الإسلامي لعملية التدقيق يعمل على زيادة كفاءة عمليات الزكاة في البنوك الإسلامية.  
- التدقيق المحاسبي يلعب دورا فعالا في الرقابة على عمليات الخاصة بالزكاة.

#### المطلب الثاني: تحليل تقرير السنوي لبنك البركة الجزائري

ترجع أول محاولة لتأسيس بنك إسلامي في الجزائر إلى أواخر عام 1929 م، تحت تسمية "البنك الإسلامي الجزائري" بعد أن تم إعداد قانونه الأساسي وجمع رأسماله الاسمي بمبادرة من الشيخ أبي اليقظان وبعض كبار التجار والأثرياء الجزائريين، لكن السلطات الفرنسية تصدت لهذا المشروع وأجهضته، واعتمدت

<sup>1</sup>Ibid, p9

<sup>2</sup>Idem,.

الجزائر المستقلة أول بنك هو بنك البركة الجزائري أي بعد أشهر قليلة من صدور قانون النقد والقرض الذي فتح المجال للقطاع الخاص والأجنبي لإنشاء البنوك في الجزائر.

### الفرع لأول: تقديم بنك البركة الجزائري

يتبع بنك البركة الجزائري إلى مجموعة " دلة البركة القابضة الدولية " التي تأسست في 1982 م، وهي تعتبر من مجموعات البنوك العربية الرائدة في مجال الصيرفة الإسلامية وهي مجموعة سعودية تتخذ من مملكة البحرين مقر لها، وتتميز هاذي المجموعة التي تخصص في الخدمات المالية الإسلامية ولها عدد كبير من الفروع على المستوى العالمي، وحسب المساهم الرئيسي في مجموعة البركة المصرفية ورئيس مجلس الإدارة فإن بك البركة بنك إسلامي لا يتعامل بالفائدة أخذا وعطاء، ويهدف إلى تنمية المجتمع المسلم، وإلى خلق توليفة علمية مناسبة بين متطلبات العمل البنكي الحديث وضوابط الشريعة الإسلامية.

### أولاً: نشأة البنوك الإسلامية

بنك البركة الجزائري هو أول بنك إسلامي مشترك (بين القطاع العام والخاص) يؤسس في الجزائر أنشئ بتاريخ 20 ماي 1991 م، كشركة مساهمة في إطار قانون النقد والقرض رقم 10/90 الصادر في 14/04/1990 م. وهو مؤسسة مؤهلة للقيام بكل العمليات المصرفية والتمويلية والاستثمارية المطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية، ولقد بلغ رأس مال البنك آنذاك 500 مليون دينار جزائري موزعة بالتساوي بين كل من مجموعة البركة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية. يجمع بنك البركة الجزائري بين البنك التجاري وبنك الأعمال ولاستثمار، حيث يخضع للمادة 114 من قانون النقد والقرض 1990.

أما بالنسبة للمساهمين:

- مجموعة البركة المصرفية (البحرين)

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر)<sup>1</sup>

ثانياً: أهم المراحل التي مر بها البنك البركة الجزائري

-1991: تأسيس بنك البركة الجزائري

-1994: الاستقرار والتوازن المالي للبنك

-1999: المساهمة في تأسيس شركة التأمينات "البركة والأمان"

-2000: المرتبة الأولى بين البنوك ذات الرأس المال الخاص

<sup>1</sup> الموقع الرسمي لبنك البركة الجزائري، <https://www.albaraka-bank.dz/>

## الفصل الثاني: التدقيق المحاسبي للبنوك الإسلامية كأداة لضمان تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية

- 2002: إعادة الانتشار في قطاعات جديدة في السوق بالخصوص المهنيين والأفراد
- 2003: إنشاء شركة للترقية العقارية "دار البركة" برأس مال 1.5 مليار دينار جزائري
- 2006: زيادة رأس المال البنك إلى 2.5 مليار دينار جزائري
- 2009: زيادة ثانية لرأس المال إلى 10 مليار دينار جزائري
- 2015: إنشاء معهد للبحوث والتدريب في الصيرفة الإسلامية بالإضافة إلى إنشاء شركة للخبرات العقارية برأس مال

-2018: أحسن مصرف إسلامي في الجزائر للسنة السادسة على التوالي

-2019: من أبرز البنوك على مستوى الساحة المصرفية الجزائرية

-2020: زيادة رابعة لرأس المال البنك على 20 مليار دينار جزائري

للإشارة أنه يوجد بنوك إسلامية أخرى على مستوى الجزائر مثل بنك السلام

### ثالثا: فروع بنك البركة الجزائري

يوجد على مستوى الجزائر فروع متعددة تنتشر من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب وهي كالتالي:<sup>1</sup>

#### جدول رقم (10): فروع بنك البركة الجزائري

المكان	الفروع الموجودة فيه
الشرق	- فرع سطيف- فرع سطيف 2- فرع قسنطينة- فرع قسنطينة 2- فرع باتنة- فرع عنابة- فرع برج بوعريبيج- فرع بجاية- فرع سكيكدة- عين مليلة- فرع مسيلة
الوسط	- فرع الخطابي- فرع الرويبة- فرع الشارقة- فرع الحراش- فرع القبة- فرع البليدة- فرع باب الزوار- فرع تيزي وزو- فرع سطاولي
الغرب	- فرع تلمسان- فرع وهران- فرع وهران 2- فرع سيدي بلعباس- فرع الشلف- فرع مستغانم
الجنوب	- فرع غرداية الأندلس- فرع الأغواط- فرع الوادي فرع بسكرة

الجدول رقم (05): فروع بنك البركة الجزائري

<sup>1</sup>التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري 2019.

الفرع الثاني: تحليل تقرير السنوي لبنك البركة الجزائري 2019

مع العودة إلى تقرير السنوي لبنك البركة الجزائري لسنة 2019 من أجل تدعيم فكرة "الأهمية التي يلعبها التدقيق المحاسبي في ضمان تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية. وللإشارة فإن هذا التقرير هو آخر تقرير تم إصداره منذ ذلك الحين.

أولاً: تطور الأرقام الهامة

1- مجموع الميزانية: تقدر بـ 261 568 مليون دج عند نهاية 2019 مسجلة بذلك انخفاض قدره 9 428 مليون دج أي بنسبة 4- % مقارنة بالسنة المالية 2018 و +5,20% مقارنة بالسنة المالية 2017.

2- حقوق الملكية: يقدر مجموع حقوق الملكية بـ 30 704 مليون دج مقابل 27 429 مليون دج بالنسبة لسنة 2018 أي زيادة تقدر بـ 3 275 مليون دج حيث تمثل نسبة 12+ % و 6 158 مليون دج أي بنسبة 25,09+ % مقارنة بالسنة المالية 2017.

3- الودائع: بلغت موارد الزبائن في شكل حسابات تحت الطلب وحسابات الادخار والودائع لأجل 213500 مليون دج مسجلة بذلك انخفاض قدره 495 10 مليون دج أي بنسبة 4,69- % مقارنة بالسنة المالية 2018 و +2,67% مقارنة بالسنة المالية 2017.

4- التمويلات: انخفض رصيد التمويلات الممنوحة للزبائن بمبلغ 1 860 مليون دينار أي بنسبة 1- % مقارنة مع السنة المالية الفارطة لتستقر في حدود 145 600 مليون دج نهاية سنة 2019 مسجلة زيادة قدرها 923 14 مليون دج أي بنسبة 10,68+ % مقارنة بالسنة المالية 2017.

5- خارج الميزانية: يقدر بـ 163 55 مليون دج، مقابل 61 123 مليون دج بالنسبة لسنة 2018 أي انخفض بـ 5 960 مليون دج بنسبة 11- و 23,50- % مقارنة بالسنة المالية 2017.

6- الإيراد المصرفي الصافي: يقدر بـ 13 290 مليون دج، مقابل 11 849 مليون دج بالنسبة لسنة 2018 أي بنسبة 11+ % و 8 668 مليون دج بالنسبة لسنة 2017 أي زيادة قدرها 4 622 مليون دج أي بنسبة 53,32+ % مقارنة بالسنة المالية 2017.

7- نتيجة السنة المالية: تقدر نتيجة السنة المالية بـ 6 333 مليون دج مقابل 5 166 مليون دج بالنسبة لسنة 2018 و 3 548 مليون دج سنة 2017 مسجلة بذلك زيادة قدرها بـ 2 785 مليون دج خلال السنوات الثلاث الأخير بنسبة 78,49%

ثانياً: المعلومات المحاسبية

أ- الأصول

الفصل الثاني: التدقيق المحاسبي للبنوك الإسلامية كأداة لضمان تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية

بالآلاف الدينارات

السنوات المالية		البند	
2018	2019		
105 021 946	95 745 974	1	الصندوق، بنك الجزائر، مركز الصكوك البريدية
0	0	2	أصول أخرى ممسوكة لأغراض تجارية
0	0	3	أصول مالية قابلة للبيع
2 299 974	1 547 484	4	تمويلات ممنوحة للمؤسسات مالية
154 159 890	153 053 279	5	تمويلات ممنوحة للزبائن
0	0	6	أصول مالية ممسوكة إلى غاية تاريخ الاستحقاق
1 371 219	2 185 142	7	ضرائب جارية - أصول
234 347	261 635	8	ضرائب مؤجلة - أصول
1 904 003	2 208 277	9	أصول أخرى
563 965	568 016	10	حسابات التسوية
1 720 806	1 720 874	11	المساهمة في شركات، مؤسسات و وحدات
0	0	12	عقارات مخصصة كودائع
3 719 679	4 264 721	13	أصول ثابتة
0	12 767	14	أصول غير ثابتة
0	0	15	فارق الاقتناء
270 995 828	261 568 166		مجموع الأصول

ب-الخصوم

السنوات المالية		البند
2018	2019	
0	0	1 البنك المركزي
111 220	31 363	2 ديون اتجاه المؤسسات
176 343 367	171 491 393	3 ديون اتجاه الزبائن للزبائن
47 540 639	41 976 829	4 ديون ممثلة بسند
2 985 429	2 701 235	5 ضرائب جارية-خصوم
0	0	6 ضرائب جارية-خصوم
13 684 771	12 553 823	7 خصوم أخرى
2 901 047	2 109 586	8 حسابات التسوية
749 563	856 859	9 مؤونات على المخاطر ولتكاليف
0	0	10 عتاد وإعانات أخرى
3 431 939	3 612 329	11 صندوق المخاطر المصرفية
0	0	12 ديون مرتبطة
15 000 000	15 000 000	13 رأس المال الاجتماعي
0	0	14 علاوة على رأس المال
2 157 459	3 968 943	15 الاحتياطات
0	0	16 فارق التقييم
894 672	894 672	17 فارق إعادة التقييم
29 150	37 888	18 النتيجة المرحلة
5 166 572	6 333 245	19 نتيجة السنة المالية
270 995 828	261 568 166	مجموع الخصوم



ج- خارج الميزانية

السنوات المالية		البند
2018	2019	
61 123 644	55 163 666	أ التزامات ممنوحة
0	0	1 التزامات تمويل لفائدة المؤسسات
54 990 118	48 811 369	2 التزامات تمويل لفائدة الزبائن
234 207	231 254	3 التزامات ضمانات لأمر مؤسسات مالية
5 899 318	6 121 045	4 التزامات ضمانات لأمر الزبائن
0	0	5 التزامات أخرى ممنوحة
19 270 858	23 902 201	ب التزامات مستلمة
0	0	6 التزامات تمويل مستلمة من المؤسسات المالية
19 270 858	23 902 201	7 التزامات و ضمانات مستلمة من المؤسسات المالية
0	0	8 التزامات أخرى مستلمة

د- جدول حساب النتائج

السنوات المالية		البند
2018	2019	
11 700 326	11 568 550	1 +إيرادات الاستغلال
3 287 708	2 922 865	2 -تكاليف الاستغلال
1 195 850	887 284	3 +عمولات (إيرادات)
355 156	379 770	4 -عمولات (تكاليف)
0	0	5 +/- ربح أو خسارة صافية على الأصول المالية محكومة لغرض البيع
0	0	6 +/- ربح أو خسارة صافية على الأصول

الفصل الثاني: التدقيق المحاسبي للبنوك الإسلامية كأداة لضمان تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية

		المالية متاحة للبيع	
2 679 374	4 250 764	+إيراد النشاطات الأخرى	7
83 052	113 172	-تكاليف النشاطات الأخرى	8
<b>11 849 634</b>	<b>13 290 790</b>	<b>الإيراد المصرفي الصافي</b>	9
3 270 618	3 516 547	-تكاليف استغلال عامة	10
268 528	267 542	مخصصات الاهتلاكات على خسارة الأصول الثابتة وغير ثابتة	11
<b>8 310 487</b>	<b>9 506 701</b>	<b>نتيجة الاستغلال الخامة</b>	12
1 412 541	1 226 792	-مخصصات المؤونات وعلى الخسائر القيم والديون غير المسترجعة	13
383 217	334 441	+استرجاع مؤونات على الخسائر على قيم واسترجاع الديون المهلكة	14
<b>7 281 163</b>	<b>8 614 350</b>	<b>نتيجة الاستغلال</b>	15
0	0	+/- ربح أو خسارة صافية على الأصول الأخرى	16
0	0	+عناصر غير عادية (إيرادات)	17
0	0	-عناصر غير عادية (تكاليف)	18
<b>7 281 163</b>	<b>8 614 350</b>	<b>النتيجة قبل الضرائب</b>	19
2 114 591	2 281 105	-الضرائب على النتائج وماشبهها	20
<b>5 166 572</b>	<b>6 333 245</b>	<b>النتيجة بعد الضريبة</b>	21

ثالثا: تقارير المصادقة

أ- تقارير مصادقة اللجنة الشرعية

التقرير السنوي وفقا لقرار التكليف بمهمة الرقابة الشرعية

وقد نص التقرير على النقاط التالية:

- بنك البركة الجزائري كان رائدا للمؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر، وهو اليوم يتبوأ مكانة مرموقة ضمن مجموعة البركة المصرفية ونحن نتطلع أن يكون نموذجا صالحا للمصارف الإسلامية، التي تلتزم بتشريعات الإسلام وتعاليمه، ويعد انتشارها في العالم خير شاهد على نجاحها، ويبقى عليها دائما أن تحافظ مصداقيتها بتأكيد هويتها الإسلامية وإظهار تميزها عن البنوك التقليدية، لتصبح الواجهة التي تعكس بصدق صورة الإسلام كنظام صالح لكل مكان وزمان.

-إن كل المؤشرات والدراسات الموضوعية تؤكد أن البنوك الإسلامية تمكنت من تجاوز العقبات وإرساخ موقعها في الساحة المصرفية، وذلك بالرغم من العوامل التي تحد من نشاطها، وتغوق مسيرتها وفي المنظومة القانونية السائدة، والتشريعات التي وضعت أصلاً لتلائم تطبيقات البنوك التقليدية.

وإذ كنا في الجزائر نرحب بصدور نص تشريعي يتضمن أحكاماً خاصة بالصيرفة الإسلامية ضمن قانون النقد والقرض، فإنه نرى ضرورة إصدار نظام قانوني متكامل، خاص بهذه الصيرفة المتميزة فذلك في تقديرنا هو ما يمكن الصناعة المالية الإسلامية من تطور منتجاتها، وتنويع استثماراتها لتستجيب لمتطلبات السوق المصرفية وحاجاتها المتزايدة، ولكي نستطيع مواجهة التحديات التي تتعاظم في ظل التنافس الشديد وقوانين منظمة التجارة العالمية. (انظر الملحق (7))

## 2- الرقابة الشرعية على أعمال بنك البركة الجزائري

-القيام بالمراقبة الواجبة، لإبداء الرأي في التزام البنك بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.

- مراقبة المبادئ المعتمدة والإجراءات المطبقة في البنك خلال هذه الفترة وتنفيذ المراقبة من أجل الحصول على المعلومات التي اعتبرناها ضرورية، لإعطاء الدليل على اعتماد البنك مبادئ الشريعة الإسلامية وعدم مخالفتها.

-تجنيب الأرباح الناتجة عن خمس عمليات تمويل، اختلت شروط صحتها والطلب من الإدارة تقييدها في حساب سبل الخيرات قبل إغلاق السنة المالية.

-استجابة الإدارة لتوصيات الهيئة والتزامها بالمعايير المقررة لصرف المساعدات من صندوق سبل الخيرات، ولم تسجل هذا العام سوى حالتين والقرار بإعادة مبلغهما إلى هذا الصندوق.

ولقد نتج عن هذا التقرير عدة قرارات من أعضاء المكلفة بالتدقيق وهي:

-أن ما تم الإطلاع عليه من إجراءات طبقتها البنك، خلال سنة المنتهية في 2019/12/31 قد تمت وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وقواعدها المقررة.

-أن الإيرادات التي تحققت من مصادر غير مشروعة قد تم تحويلها إلى الصندوق سبل الخيرات، وصرفت في الأغراض الخيرية ومجالات النفع العام.

-أن توزيع الأرباح وتحميل الخسارة على حساب الاستثمار، يتفق مع الأساس المعتمد وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. (أنظر ملحق (8)).

## ب- ملخص تقرير مصادقة مدققي الحسابات

في سياق المهمة التي أوكلت لمدققي الحسابات من قبل الجمعية العامة بتاريخ 03 مارس ، 2019 ووفقاً لأحكام المادة 715 مكرر 4 للقانون التجاري، تم تقديم التقرير المتعلق بالسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 فيما يخص:

-مر اقة القوائم المالية لبنك البركة الجزائري: تتكون البيانات المالية من العناصر التالية

- الميزانية بإجمالي 216568166 كيلو دينار جزائري

- جدول حساب النتائج مع ربح قدره 6333245 كيلو دينار جزائري

- جدول تدفقات الخزينة

- جدول تغير حقوق الملكية

- خارج الميزانية

- ملحقات مرفقة

التحقق والمعلومات التي يقتضها القانون:

لمسирون الاجتماعيون هم مسؤولين على القرارات واختيار المناهج وقواعد التقييم والتقييد المحاسبي المحددة سواء من قبل النظام المحاسبي المالي وتنظيمات بنك الجزائر وأيضا التطبيق بنية حسنة لهذه القواعد والإجراءات والالتزام باحترام المعايير والأسس المسيرة لإعداد هذه البيانات المالية.

تمت الموافقة على البيانات المالية، التي تم وضعها تحت مسؤولية المسيرين الاجتماعيين من قبل مجلس الإدارة. يتمثل دورنا في إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية بناء على تدقيقنا.

وجهة نظرفيما يخص الحسابات:

تم إجراء التدقيق حسب المعايير التي تتطلبها المهنة. وتتطلب هذه المعايير وضع مخططا تسمح بالحصول على الضمانات العقلانية بأن هذه الحسابات السنوية لا تحتوي على أية اختلالات محسوسة. ويقضي التدقيق أن يتم عن طريق فحص اختباري للمعلومات المقدمة في القوائم المالية. كما يقضي أيضا تقييم المعايير المحاسبية المتبعة وأهم التقديرات التي تم أخذها لإقفال الحسابات وكذا طريقة تقديم البيانات.

نشهد أن البيانات المالية المرجعية منتظمة وصادقة وتعطي صورة حقيقية لنتائج العمليات للسنة المالية الماضية بالإضافة إلى الوضع المالي وأصول الشركة في نهاية تلك السنة المالية.

مر اقة المعلومات الخاصة

تباإجراء الفحوصات الخاصة المحددة من قبل القوانين والتنظيمات السارية المفعول ليس لدينا أية ملاحظات حول المصادقية والتطابق مع الحسابات السنوية للمعلومات المالية المقدمة في تقرير التسيير المقدم من قبل مجلس الإدارة وفي المستندات المرسله إلى المساهمين بشأن الوضع المالي.

ج- قرارات الجمعية العامة للمساهمين

-المصادقة على الحسابات والتقارير وأعمال تسيير مجلس الإدارة وإبراء ذمة أعضائه.

-توزيع نتائج السنة المالية 2019.

-تقييد الأرباح المرحلة المسجلة بصدد السنة المالية 2018 كاحتياطات اختيارية.

-تخصيص مئونة على أنعاب مدققي حسابات البنك.

-توزيع أبدال الحضور على أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه.

- تخصيص مئونة على أتعاب اللجنة الشرعية.
- المصادقة على التقرير السنوي المعد من قبل المستشار الشرعي للبنك.
- تخصيص الإيرادات المقيدة في الصندوق الخاص بـ"إيرادات للتصفية".
- تعيين السيد بوراي محند كممثل لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكنائب رئيس مجلس الإدارة لمدة 3سنوات.
- و إعادة انتداب أربعة أعضاء من الجمعية العامة لمدة 03سنوات.
- نهاية انتداب مدقق حسابات وتعيين مدقق حسابات جديد لمدة 3سنوات خلفا له.

### خلاصة الفصل الثاني:

ترجع أهمية الدراسة إلى أهمية وجود تدقيق محاسبي في البنوك الإسلامية يراعي ويضمن تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في البنوك والمحافظة على أموالها، وتتوحد بموجها القوائم المالية للبنوك الإسلامية لتفادي الممارسات المحاسبية الفردية التي تجلب عديد من الإختلافات في هذه القوائم والتي لا يختلف إثنان في كونهما عصب اتخاذ القرارات في المؤسسات المالية الإسلامية.

وتوصلنا من خلال دراسة العلاقات بين معايير التدقيق المحاسبي ومعايير الشريعة، أن التدقيق المحاسبي خاضع لقرارات هيئة الرقابة الشرعية، وبالتالي فإن التدقيق المحاسبي له دور في تطبيق مجموعة المعايير المحاسبية الإسلامية التي تنتمي للمعايير المحاسبية فقط، ويدققها من منطلق محاسبي بالتوافق مع معايير الشريعة، التي تخضع فيما بعد لتدقيق الشريعة.

أما فيما يخص الدراسة الميدانية تم الاعتماد على أسلوب دراسة حالة من خلال التعرف على بنك البركة الإسلامي ونشاطه وشبكته عبر العالم وتحليل تقرير لسنوي لمجموعة البركة المصرفية الإسلامية مارس 2023، ومن أجل فهم دور التدقيق المحاسبي في مراقبة تطبيق المعايير الشرعية الإسلامية، تم الاعتماد على التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري لسنة 2019 نظرا لأنه لم يتم إجراء تدقيق للمحاسبة في البنك منذ ذلك التاريخ حسب خطة التدقيق المسطرة من طرف إدارة بنك البركة الجزائري.

الخاتمة

تعتبر البنوك الإسلامية مؤسسات مالية تحكمها مجموعة من الضوابط والأحكام المتوافقة والشريعة الإسلامية، حيث تجعل لها خصوصية تنفرد بها عن نظيرتها التقليدية، سواء في آلية عملها، أو من حيث الأنشطة والخدمات التي يقدمها، أو من حيث الأهداف التي يرمي إلى تحقيقها. أو من حيث وجود هيئات الرقابة الشرعية التي تعد أحد أركانها، والتي تمنحها الثقة والأمان والاستقرار.

إن القوانين والتشريعات والإجراءات الرقابية والمصرفية وُضعت أصلاً بما يتلاءم العمليات المصرفية التقليدية، حيث تخضع المصارف الإسلامية إضافة إلى تلك القوانين والمعايير المحاسبية المتعارف عليها، إلى ضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية ومعايير المحاسبة والمراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

ولضمان نجاح مسيرة المصارف الإسلامية يجب أن تخضع هذه المصارف إلى أنظمة الرقابة الشرعية إلى جانب أنظمة الرقابة التقليدية لأن الإخلال بالالتزام بالضوابط الشرعية سيفقد المؤسسات المالية الإسلامية ميزتها الأساسية. كما يجب أن تكون عمليات التدقيق المحاسبي في هذه البنوك هادفة ومخططة ومنظمة وموجهة نحو تحقيق مقاصدها المحاسبية من جهة ومقاصدها الشرعية من جهة، ومنها المحافظة على الأموال البنوك الإسلامية وتنميتها وطمأنة كل من يعنيه الأمر خاصة المساهمين أن إدارة البنك تلتزم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وبالفتاوى والتوصيات والقرارات والمعايير الصادرة عن الهيئات المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. كما أن هناك اتفاق عام على ضرورة وجود علاقة منظمة بين هيئة الرقابة الشرعية والمدققين المحاسبين لأهميتها وتأثيرها على أعمال المصارف الإسلامية.

من خلال دراستنا لموضوع " دور التدقيق المحاسبي للبنوك الإسلامية في ضمان تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية مع دراسة حالة بنك السلام - البحرين"، تم التوصل إلى النقاط التالية:

1- للتدقيق المحاسبي علاقة مباشرة بمعايير المحاسبة الإسلامية التي تهتم بتطبيق الحسابات والعمليات، لكنه في نفس الوقت خاضع لتدقيق الشريعة الإسلامية، بمعنى إذا كانت العملية مطابقة من الناحية المحاسبية لكنها غير مطابقة لمعايير الشريعة فإن مدقق الحسابات يصادق عليها، من جهة أخرى قد لا يوافق عليها مدقق الشريعة فيتم تحويلها إلى حساب الأعمال الخيرية، وبالتالي هناك علاقة بين التدقيق المحاسبي وتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

2- فتحت الجزائر المجال للبنوك الإسلامية، حيث تعمل هذه البنوك على تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية تحت إشراف هيئة الرقابة الشرعية وتحصل في نهاية كل تقرير على تدقيق الحسابات مصداقية من الهيئة الشرعية لتثبت الحسابات وتبيان مطابقتها لمعايير الشريعة الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وهذا يعني أن البنوك الإسلامية في الجزائر ملزمة بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.



3- من خلال دراستنا الميدانية وتحليل تقرير مجموعة بنك البركة مارس 2023 وتقرير بنك البركة الجزائري لسنة 2019 ، لاحظنا أنه يتم تناول تدقيق الحسابات تحت قيد معايير الشريعة، وقد تم إدراج عبارة "المطابقة لمعايير الشريعة الإسلامية" في كلا التقريرين كما تم الإطلاع على نص تقرير هيئة الشريعة في بنك البركة الجزائر، وهذا يعني أن هناك أثر للتدقيق المحاسبي على تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في مجموعة بنك البركة بصفة عامة وفي بنك البركة الجزائري بصفة خاصة، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

✚ الاقتراحات: هناك بعض الاقتراحات التي يمكن أن نقدمها في مجال:

-لابد من هيئة الرقابة الشرعية أن تضع منهاجها واضحا للقيام بعملها والسير عليه في اجتهاداتها وإفتاءاتها.  
-لابد من الحرص الشديد على حسن اختيار العاملين بالبنك الإسلامي لأن ذلك يعتبر من أهم أسباب نجاح التدقيق المحاسبي فيه.

✚ آفاق الدراسة: لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون هذا البحث جسرا يربط بين بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:

-دراسة مقارنة لممارسة التدقيق المحاسبي للبنوك الإسلامية في الجزائر وفق معايير المحاسبة لإسلامية مع ممارستها في مختلف الدول.

-تأثير انتهاج الجزائر لمعايير المحاسبة الإسلامية والتدقيق المحاسبي على تحقيق مسعاها نحو الانفتاح والتطور الاقتصادي.

--معرفة الفرق بين التدقيق المحاسبي والتدقيق الشرعي.

# قائمة المرجع

## المراجع باللغة العربية

## أولاً: الكتب

2. تامر مزيد رفاعة، أصول تدقيق الحسابات وتطبيقه على الدوائر العملية في المنشأة، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن.
3. أحمد قايد نوردين، التدقيق المحاسبي وفق المعايير الدولية، الطبعة الأولى 2015، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن.
4. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، مكتبة فهد الوطنية للنشر، جدة، الطبعة الأولى 2004.
5. المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، البحرين، 2017..

## ثانياً: الرسائل الجامعية

1. مبسوط هوارية، فعالية التدقيق في ظل تطبيق المعايير المالية والمحاسبية الدولية في الجزائر، دراسة عينة لمعدي القوائم المالية ومدققي الحسابات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجيلالي ليايس سيدي بلعباس، السنة الجامعية 2015./2016
2. بوسنة حمزة، دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الإرباح، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس-سطييف-السنة الجامعية 2011/2012.
3. شفيقة بوزيد، التكامل بين التدقيق المحاسبي والتدقيق الشرعي وأثره على الأداء المالي للمصارف الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس سطييف، السنة الجامعية 2012./2013
4. بوقابة زينب، التدقيق الخارجي وتأثيره على فعالية الأداء في المؤسسة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية تخصص محاسبية وتدقيق، جامعة الجزائر3، سنة 2010./2011
5. مطهري كمال، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة بنك البركة وبنك القرض الشعبي الجزائري- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، السنة الجامعية 2011./2012
6. سيدي محمد ولد عباد، أثر الإفصاح المحاسب من خلال اعتماد مبدأ قيمة العادلة على مردودية وفاعلية البنوك الإسلامية في موريتانيا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص المحاسبة والتدقيق، جامعة الجزائر3 السنة الجامعية 2017./2018
7. عبيد محمد، دور المعايير الإسلامية في إعداد القوائم المالية للبنوك الإسلامية-دراسة حالة-أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، تخصص محاسبة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، السنة الجامعية 2020./2021

8. شالور وسام، أثر تطبيق المعايير الإسلامية على أداء المؤسسات المالية الإسلامية- دراسة مقارنة بين مجموعة من المؤسسات في الأردن والسودان- أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورا في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 1، السنة الجامعية 2019/2020.
9. أمال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية-دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة معمقة، جامعة فرحات عباس-سطيف- السنة الجامعية 2011/2012.
10. جميلة قارش، البعد المقاصدي لدور المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، تخصص فقه وأصول، جامعة الحاج لخضر باتنة، السنة الجامعية 2008/2009.

## ثانيا: المجلات والملتقيات العلمية

1. عبد الحميد محمود بعل، الرقابة الشرعية الفعالة في المؤسسات المالية الإسلامية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 2009.
2. علي عبدالله الزعبي وفارس سعود القاضي، مدى التزام العاملين في البنوك الإسلامية الأردنية بتطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات إقتصادية.
3. نوال بن عمارة، محاسبة البنوك الإسلامية-دراسة حالة بنك البركة الجزائري-الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الإقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الإقتصادي الجديد 22/23 أبريل 2003.
4. محمد ابراهيم مقداد، سالم عبد الله حلس، دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين، بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد 13، العدد 1، سنة 2005.
5. هایل طشطوش، خصائص المصارف الإسلامية، مقال منشور على مجلة المحاسب العربي، العدد 32، <https://www.aam-web.com/ar/create-pdf/accounting/139>
6. أحمد عبد العفو مصطفى العليات، الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الفقه والتشريع، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين، سنة 2006.

7. بوحفص محمد رواني، علي قدور بن ساحة، سبل تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية في ظل مبادئ الحوكمة المصرفية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 12، سنة 2011.
8. حسين حسين شحاتة، طبيعة وأسس ومعايير محاسبة المصارف الإسلامي، بنك تمويل المصري السعودي، دورة أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، كلية التجارة جامعة الأزهر.
9. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، البحرين، مكتبة الملك فهد الوطنية، 2017.

10. بدروني عيسى وجبلاحي وفاء، معايير المحاسبة المالية الإسلامية ودورها في ضبط وتوجيه المؤسسات المالية الإسلامية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 02، العدد 03، سنة 2018.
11. بن عبد الرحمان البشير وشرفة حكيمة، أهمية المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مجلة ASJP، المجلد 16، العدد 03.
12. باشا رفيقة وعمامرة ياسمين، مدى تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة aaoifi في المؤسسات المالية، مجلة دراسات المتقدمة في المالية والمحاسبة، المجلد 04، العدد 02 جامعة، سنة 2022.
13. حسين حسين شحاتة، طبيعة وأسس ومعايير محاسبة المصارف الإسلامية، بنك التمويل المصري السعودي، دورة أساسيات العمل المصرفي الإسلامي.
14. صدام كاظم هشام، أهمية تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية في عمل المصارف الإسلامية، كلية إقتصاديات الأعمال، جامعة النهرين، العراق. 2021.
15. عبد الله على الصيفي، سهيل أحمد حوامده، تطوير عمل هيئة التدقيق الشرعي في البنك الإسلامي الأردني، علوم الشريعة والقانون، قسم المصارف الإسلامية، جامعة الأردن 2014، المجلد 41، ملحق 2.
16. عمار زيتوني، مراد خروبي، المعاملات المالية في البنوك، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية، مجلة الإحياء، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، العدد 11.
17. حفيظ نقادي، صيغ تمويل المشاريع من البنوك الإسلامية، مجلة الحقيقة، جامعة موالي الطاهر سعيدة، تخصص قانون عام، مجلد 17، العدد 04، ديسمبر 2018.
18. محمد قويدري، فاطمة الزهراء سبع، أساسيات صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في الاقتصاد الإسلامي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور الجلفة، العدد 32.
19. إبراهيم الكرناسة، البنوك الإسلامية الإطار المفاهيمي والتحديات، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبوظبي الإمارات العربية المتحدة، 2013.
20. علي يوسفات، عبد الرحمان عبد القادر، واقع صيرفة التمويل التجارية الإسلامية" بالإشارة إلى بعض البنوك الإسلامية"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتامنغست الجزائر، العدد 01، جانفي 2012.
21. عبد الله بن محمد بن أحمد الطيار، البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، رسالة دكتوراه.
22. إكرام بن عزة، فتحي بلدغم، أثر تطبيقات التمويل الإسلامي في التنمية المستدامة ومعالجة المشكلات الاقتصادية، دراسة تحليلية على مصرف السلام والبركة في الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 16، جانفي 2019.
23. سعيد بعزيز، طارق مخلوفي، تمويل المشاريع الصغيرة بصيغة القرض الحسن في الجزائر، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الوادي، العدد 05، جانفي 2018.
24. بوفحص رواني، التدقيق المالي والمحاسبي دروس نظرية، 2017/2018.
25. إبراهيم الكرناسة، البنوك الإسلامية الإطار المفاهيمي والتحديات، مطبوعات صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية أبوظبي الإمارات العربية المتحدة، 2013.

رابعاً: التقارير

1. التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري 2019.

2.

Rapport de Al baraka group BSC. Interim condensed consolidated financial .31march 2023 statements

المراجع باللغة الأجنبية

1. Jacques renard avec le concours de jean-michel chaplain préface de louisgalloisprésident de la

SNCF Théorie et pratique de l'audit interne primépar L'IFACI 6 éditionmise à jour page

المواقع الإلكترونية

1. الموقع الرسمي لبنك البركة الجزائري، <https://www.albaraka-bank.dz/>

2. معايير المحاسبة المالية، الموقع الرسمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية-المالية/about-  
2023/03/15 تاريخ الإطلاع aaoifi/http://aaoifi.com

3. الموقع الرسمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية/about-aaofii/http://aaofii.com تاريخ الإطلاع  
2023/03/15

4. وظائف وأنشطة المصارف الإسلامية، مقال منشور على مجلة المحاسب العربي في 2014/03/12، تاريخ  
الاطلاع 2023/05/20،

<https://accdiscussion.com/acc12677.html>

5. تحليل أداء لأكبر 10 مصارف إسلامية عربية، مقال منشور في موقع اتحاد المصارف العربية، دراسات  
وأبحاث وتقارير، العدد 416، تاريخ الإطلاع 2023/05/27، <http://www.uabonline.org/ar/>

الملاحق





الملحق (2): جدول حسابات النتائج مدقق في 2022 وملاحظ في مارس 2023

	Notes	Three months ended	
		31 March 2023 US\$ '000	31 March 2022 US\$ '000 (restated - note 22)
<b>INCOME</b>			
Net income from jointly financed contracts and investments		347,370	331,050
Return on equity of investment accountholders before Group's share as a Mudarib		(297,185)	(274,028)
Group's share as a Mudarib		89,503	96,634
Return on equity of investment accountholders		(207,682)	(177,394)
Group's share of income from equity of investment accountholders (as a Mudarib and Rabalmaal)		139,688	153,656
Mudarib share for managing off-balance sheet equity of investment accountholders		443	2,107
Net income from self financed contracts and investments		113,291	96,321
Fees and commission income		38,531	40,700
Other operating income	15	19,694	35,563
		311,547	328,347
Profit paid on long term financing		(8,698)	(6,547)
<b>TOTAL OPERATING INCOME</b>		<b>302,849</b>	<b>321,800</b>
<b>OPERATING EXPENSES</b>			
Staff expenses		84,634	69,102
Depreciation and amortisation		9,573	14,728
Other operating expenses		52,234	49,423
<b>TOTAL OPERATING EXPENSES</b>		<b>146,441</b>	<b>133,253</b>
<b>NET INCOME FOR THE PERIOD BEFORE NET ALLOWANCE FOR EXPECTED CREDIT LOSSES / IMPAIRMENT AND TAXATION</b>			
Net allowance for expected credit losses / impairment	16	(56,043)	(84,317)
<b>NET INCOME FOR THE PERIOD BEFORE TAXATION</b>		<b>100,365</b>	<b>104,230</b>
Taxation		(27,710)	(35,160)
<b>NET INCOME FOR THE PERIOD</b>		<b>72,655</b>	<b>69,070</b>
Attributable to:			
Equity holders of the parent		41,434	45,566
Non-controlling interest		31,221	23,504
		72,655	69,070
Basic and diluted earnings per share - US cents	13	3.42	3.76

Abdullah Saleh Kamel  
Chairman

Housseem Ben Haj Amor  
Board member and Group Chief Executive Officer

Source : Al Baraka Group B.S.C, Interim Condensed Consolidated, Financial Statements, 31 March 2023

(UNAUDITED AND REVIEWED), P.3.

الملحق (3): نشاطات التشغيل والاستثمار والتمويل مدققة في 2022 وملاحظة في مارس 2023

	Three months ended	
	31 March 2023 US\$ '000	31 March 2022 US\$ '000 (restated - note 22)
<b>OPERATING ACTIVITIES</b>		
Net income for the period before taxation	100,365	104,230
Adjustments for:		
Depreciation and amortisation	9,573	14,728
Depreciation on Ijarah Muntahia Bittamleek	35,272	42,163
Unrealised gain on equity and debt-type instruments at fair value through statement of income	(37,685)	(34,496)
Gain on sale of property and equipment	(3,544)	(3,078)
Gain on sale of investment in real estate	(790)	(3,212)
Gain on sale of equity-type instruments at fair value through equity	(10)	(105)
Gain on sale of equity and debt-type instruments at fair value through statement of income	(5)	(7)
Net allowance for expected credit losses / impairment	56,043	84,317
Income from associates	(5,895)	(3,690)
Operating profit before changes in operating assets and liabilities	153,324	200,850
Net changes in operating assets and liabilities:		
Reserves with central banks	(79,848)	198,891
Receivables	(206,393)	165,556
Mudaraba and Musharaka financing	298,417	1,119,478
Ijarah Muntahia Bittamleek	(110,777)	(72,198)
Other assets	124,011	(9,825)
Customer current and other accounts	(213,653)	(486,588)
Due to banks	44,224	(420,648)
Other liabilities	214,294	13,580
Equity of investment account holders	(656,337)	(464,528)
Taxation paid	(66,008)	(52,949)
Net cash (used in) / generated from operating activities	(498,746)	191,619
<b>INVESTING ACTIVITIES</b>		
Net proceeds from sale / (purchase) of investments	175,619	(115,090)
Net (purchase) / proceeds from sale of property and equipment	(9,023)	17,816
Dividend received from associates	-	564
Net movement in investment in associates	1,243	1,227
Net cash generated from / (used in) investing activities	167,839	(95,483)
<b>FINANCING ACTIVITIES</b>		
Long term financing	173,974	20,047
Net movement in treasury shares	(164)	55
Movement related to subsidiaries tier 1 capital	(2,746)	(2,772)
Net change in non-controlling interest	(12,176)	95,910
Net cash generated from financing activities	158,888	113,240
Foreign currency translation adjustments	(93,726)	(51,826)
<b>NET CHANGE IN CASH AND CASH EQUIVALENTS</b>	<b>(265,745)</b>	<b>157,550</b>
Cash and cash equivalents at 1 January (restated)	2,212,263	2,706,114
<b>CASH AND CASH EQUIVALENTS AT 31 MARCH (Note 19)</b>	<b>1,946,518</b>	<b>2,863,664</b>

Source : Al Baraka Group B.S.C, Interim Condensed Consolidated, Financial Statements, 31 March 2023

(UNAUDITED AND REVIEWED), P.4

الملحق (4): مجموع الذمم (الحقوق) مدققة في 2022 وملاحظة في مارس 2023

	<i>Reviewed</i> 31 March 2023 US\$ '000	<i>Audited</i> 31 December 2022 US\$ '000
Sales (Murabaha) receivables	10,816,275	10,610,013
Ijarah receivables	141,901	136,924
Salam receivables	268,462	283,574
Istisna'a receivables	122,044	150,365
Allowance for expected credit losses	(756,960)	(743,303)
	<b>10,591,722</b>	<b>10,437,573</b>

Source : Al Baraka Group B.S.C, Interim Condensed Consolidated, Financial Statements, 31 March 2023

(UNAUDITED AND REVIEWED), P.10

الملحق (5): التمويلات بالمضاربة والمشاركة مدققة في 2022 وملاحظة في مارس 2023

	<i>Reviewed</i> 31 March 2023 US\$ '000	<i>Audited</i> 31 December 2022 US\$ '000
Mudaraba financing	458,824	691,226
Musharaka financing	767,017	836,032
Allowance for expected credit losses	(27,619)	(29,934)
	<b>1,198,222</b>	<b>1,497,324</b>

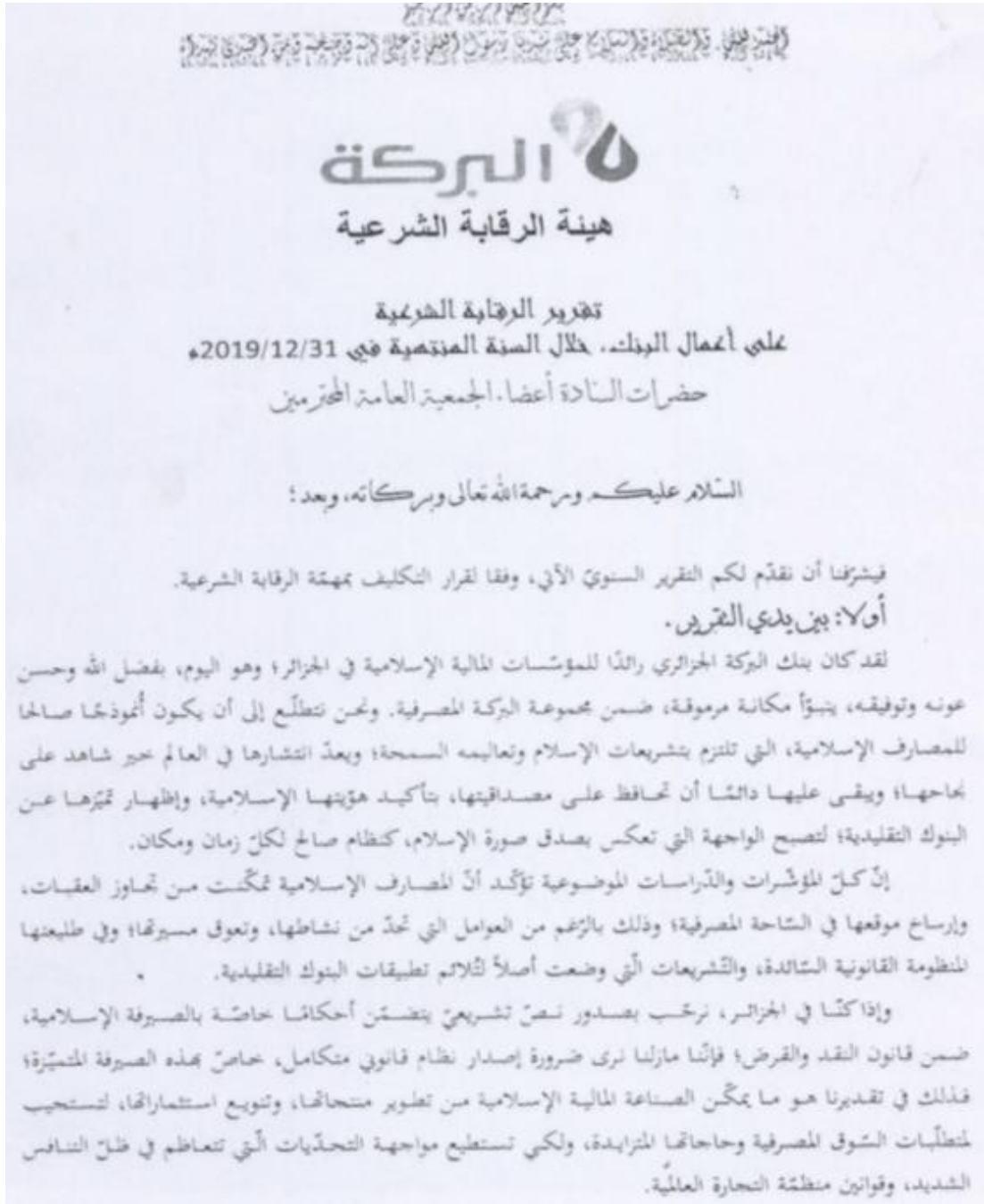
Source : Al Baraka Group B.S.C, Interim Condensed Consolidated, Financial Statements, 31 March 2023

(UNAUDITED AND REVIEWED), P.11

الملحق (6): أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال بيان حقوق الملكية

	<i>Reviewed</i> 31 March 2023 US\$ '000	<i>Audited</i> 31 December 2022 US\$ '000
<b>Quoted investments</b>		
Equity securities	38,131	43,104
Managed funds	23,523	23,523
Sukuk	386,898	477,900
	<b>448,552</b>	<b>544,527</b>
<b>Unquoted investments</b>		
Equity securities	35,573	35,932
Managed funds	12,778	12,257
Sukuk	18,035	7,577
	<b>66,386</b>	<b>55,766</b>
Provision for impairment	(6,195)	(6,680)
	<b>508,743</b>	<b>593,612</b>

## الملحق (7): تقرير الرقابة الشرعية لبنك البركة الجزائري



المصدر: التقرير السنوي لبنك البركة 2019، ص.12.

## الملحق (8): تقرير رأي الرقابة الشرعية على أعمال بنك البركة الجزائري

لانيا. الرقابة الشرعية على أعمال البنك.

01- لقد قمنا بالمراقبة الواجبة، لإبداء الرأي في التزام البنك بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها السخية.

02- راقبنا المبادئ المعتمدة والإجراءات المتعلقة في البنك، خلال الفترة المنصرمة. وقمنا بتنفيذ المراقبة، من أجل الحصول على المعلومات التي اعتبرناها ضرورية، لإعطاء الدليل على اعتماد البنك مبادئ الشريعة الإسلامية، وعدم مخالفتها أحكامها.

03- قررنا تحييب الأرباح الناتجة عن خمس عمليات تمويل، اختلّت شروط صحتها؛ وطلبنا من الإدارة تنفيذها في حساب سبل الخيرات، قبل إغلاق السنة المالية.

04- لاحظنا، بارتياح وتقدير، استجابة الإدارة لتوصيات الهيئة، والتزامها بالمعايير المقررة لأصرف المساعدات من صندوق سبل الخيرات. ولم نسلخ هذا العام سوى حالتين، قررنا إعادة مبلغهما إلى هذا الصندوق.

05- إن مسؤوليتنا تنحصر في إبداء رأي مستقل، بناء على مراقبتنا لأعمال البنك، وفي إعداد تقرير لجمعيةكم الموقرة. وتقع على الإدارة مسؤولية التأكد من سلامة التطبيق.

**وفي رأينا:**

01- أن ما أطلعنا عليه من إجراءات طلبها البنك، خلال السنة المنتهية في 2019/12/31، قد تمت، وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وقواعدها المقررة.

02- أن الإيرادات التي تحققت من مصادر غير مشروعة قد تم تحويلها إلى صندوق سبل الخيرات؛ وصرفت في الأغراض الخيرية ومحالات الفع العام.

03- أن توزيع الأرباح وتحميل الخسارة على حساب الاستثمار، يتفق مع الأساس المعتمد، وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

هذا وقد لاحظنا، بارتياح وتقدير، استجابة الإدارة لتوصيات الهيئة، وتنفيذها قراراتها، والتزامها بالمعايير المقررة لمختلف الصيغ التمويلية. ونحن نتطلع إلى مزيد من العمل لتحتمل المسؤوليات الواقعة على البنك، في تعاقداته المختلفة؛ مما يعزز مصداقية، ويبعث على اطمئنان المتعاملين معه، ويجتهدون لتنفيذ التزاماتهم، باقتناع وارتياح.

**والله ولي الإعانة والتوفيق.**

أعضاء الهيئة السادة: أحمد محي الدين

كمال بوزيدي

عبد الباقي مفتاح

رئيس الهيئة

محمد المأمون العاصمي الحسني

بنك البركة الجزائري

هيئة الرقابة الشرعية

نائب رئيس الهيئة

رشيد هلال

حرر في 08 جمادى الثانية 1441هـ الموافق 02 فبراير 2020م

المصدر: التقرير السنوي لبنك البركة 2019، ص.13